

/ باب صلاة التطوع

سئل شيخ الإسلام: أيما طلب القرآن أو العلم أفضل؟

فأجاب:

أما العلم الذي يجب على الإنسان عينا كعلم ما أمر الله به، وما نهى الله عنه، فهو مقدم على حفظ ما لا يجب من القرآن، فإن طلب العلم الأول واجب، وطلب الثاني مستحب، والواجب مقدم على المستحب.

وأما طلب حفظ القرآن، فهو مقدم على كثير مما تسميه الناس علماً: وهو إما باطل، أو قليل النفع. وهو - أيضاً - مقدم في التعلم في حق من يريد أن يتعلم علم الدين من الأصول والفروع، فإن المشروع في حق مثل هذا في هذه الأوقات أن يبدأ بحفظ القرآن، فإنه أصل علوم الدين، بخلاف ما يفعله كثير من أهل البدع من الأعاجم وغيرهم حيث يشتغل أحدهم بشيء من فضول العلم، من الكلام، أو الجدل، / والخلاف، أو الفروع ٢٣/٥٥ النادرة، أو التقليد الذي لا يحتاج إليه، أو غرائب الحديث التي لا تثبت، ولا ينتفع بها، وكثير من الرياضيات التي لا تقوم عليها حجة، ويترك حفظ القرآن الذي هو أهم من ذلك كله، فلا بد في مثل هذه المسألة من التفصيل.

والمطلوب من القرآن هو فهم معانيه، والعمل به، فإن لم تكن هذه همة حافظه، لم يكن من أهل العلم، والدين، والله - سبحانه - أعلم.

وسئل عن تكرار القرآن والفقهاء: أيهما أفضل وأكثر أجراً.

فأجاب:

الحمد لله، خير الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ. وكلام الله لا يقاس به كلام الخلق، فإن فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه.

وأما الأفضل في حق الشخص، فهو بحسب حاجته، ومنفعته، فإن كان يحفظ القرآن وهو محتاج إلى تعلم غيره، فتعلمه ما يحتاج إليه أفضل من تكرار التلاوة التي لا يحتاج

إلى تكرارها، وكذلك إن كان حفظ من القرآن ما يكفيه، وهو محتاج إلى علم آخر.
/ وكذلك إن كان قد حفظ القرآن، أو بعضه، وهو لا يفهم معانيه، فتعلمه لما يفهمه من
معاني القرآن أفضل من تلاوة ما لا يفهم معانيه.
وأما من تعبد بتلاوة الفقه، فتعبده بتلاوة القرآن أفضل، وتدبره لمعاني القرآن أفضل من
تدبره لكلام لا يحتاج لتدبره، والله أعلم.

**وسئل عن حفظ القرآن: أيما أفضل له تلاوة القرآن مع أمن النسيان أو التسبيح وما
عداه من الاستغفار والأذكار في سائر الأوقات مع علمه بما ورد في «الباقيات الصالحات»،
و«التهليل»، و«لا حول ولا قوة إلا بالله»، و«سيد الاستغفار»، و«سبحان الله وبحمده، سبحان
الله العظيم»؟**

فأجاب:

الحمد لله، جواب هذه المسألة ونحوها مبني على أصليين: فالأصل الأول أن جنس تلاوة
القرآن أفضل من جنس الأذكار، كما أن جنس الذكر أفضل من جنس الدعاء، كما في
الحديث الذي في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضل الكلام بعد القرآن أربع -
وهن من القرآن -: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(١).

/ وفي الترمذي عن أبي سعيد عنه ﷺ أنه قال: «من شغله قراءة القرآن عن ذكرى
ومسألتي»^(٢)، أعطته أفضل ما أعطى السائلين»^(٣)، وكما في الحديث الذي في السنن في
الذي سأل النبي ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن، فعلمني ما يجزئني في
صلاتي. قال: «قل: سبحان الله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»^(٤)؛ ولهذا كانت القراءة في
الصلاة واجبة، فإن الأئمة لا تعدل عنها إلى الذكر إلا عند العجز. والبدل دون المبدل منه.

وأيضاً، فالقراءة تشترط لها الطهارة الكبرى، دون الذكر والدعاء، وما لم يشرع إلا على
الحال الأكمل فهو أفضل، كما أن الصلاة لما اشترط لها الطهارتان، كانت أفضل من مجرد
القراءة، كما قال النبي ﷺ: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة»^(٥)

(١) مسلم في الآداب (٢١٣٧ / ١٢) وأحمد ٥ / ١٠ .

(٢) نص الترمذي: «من شغله القرآن وذكرى عن مسألتي».

(٣) الترمذي في فضائل القرآن (٢٩٢٦) وقال: «هذا حديث حسن غريب».

(٤) النسائي في الافتتاح (٩٢٤) عن ابن أبي أوفى.

(٥) أحمد ٥ / ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢ وابن ماجه في الطهارة (٢٧٨) ومالك في الموطأ في الطهارة (٣٦) .

ولهذا نص العلماء على أن أفضل تطوع البدن الصلاة.

وأيضاً، فما يكتب فيه القرآن لا يمسه إلا طاهر. وقد حكى إجماع العلماء على أن القراءة أفضل، لكن طائفة من الشيوخ رجحوا الذكر. ومنهم من زعم أنه أرجح في حق المنتهى المجتهد، كما ذكر ذلك أبو حامد في كتبه. ومنهم من قال: هو أرجح في حق المبتدئ السالك، وهذا أقرب إلى الصواب.

/وتحقيق ذلك يذكر في الأصل الثاني، وهو: أن العمل المفضول قد يقترن به ما يصيره أفضل من ذلك وهو نوعان:

أحدهما: ما هو مشروع لجميع الناس.

والثاني: ما يختلف باختلاف أحوال الناس. أما الأول فمثل أن يقترن إما بزمان أو بمكان، أو عمل يكون أفضل: مثل ما بعد الفجر والعصر، ونحوهما من أوقات النهي عن الصلاة؛ فإن القراءة والذكر والدعاء أفضل في هذا الزمان، وكذلك الأمكنة التي نهى عن الصلاة فيها: كالحمام وأعطان الإبل والمقبرة فالذكر والدعاء فيها أفضل، وكذلك الجنب: الذكر في حقه أفضل، والمحدث: القراءة والذكر في حقه أفضل، فإذا كره الأفضل في حال حصول مفسدة، كان المفضول هناك أفضل، بل هو المشروع.

وكذلك حال الركوع والسجود، فإنه قد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «نهيت أن أقرأ القرآن راکعاً أو ساجداً، أما الركوع، فعظموا فيه الرب، وأما السجود، فاجتهدوا في الدعاء فقمنا أن يستجاب لكم»^(١). وقد اتفق العلماء على كراهة القراءة في الركوع والسجود، وتنازعوا في بطلان الصلاة بذلك، على قولين، هما وجهان في مذهب الإمام أحمد، وذلك تشريفاً للقرآن وتعظيماً له ألا يقرأ في / حال الخضوع والذل، كما كره أن يقرأ مع الجنائز، وكما كره أكثر العلماء قراءته في الحمام.

وما بعد التشهد هو حال الدعاء المشروع بفعل النبي ﷺ وأمره. والدعاء فيه أفضل، بل هو المشروع، دون القراءة والذكر، وكذلك الطواف ويعرفة ومزدلفة وعند رمي الجمار: المشروع هناك هو الذكر والدعاء. وقد تنازع العلماء في القراءة في الطواف هل تكره أم لا تكره؟ على قولين مشهورين.

والنوع الثاني: أن يكون العبد عاجزاً عن العمل الأفضل، إما عاجزاً عن أصله، كمن لا

(١) مسلم في الصلاة (٤٧٩ / ٢٠٨) والنسائي في الزينة (٥١٧٤، ٥٢٦٩) عن علي كرم الله وجهه بلفظ: «نهاني رسول الله ﷺ أن أقرأ وأنا راکع... إلخ. وأحمد ١٥٥/١ وضعف إسناده أحمد شاكر (١٣٢٩).

يحفظ القرآن ولا يستطيع حفظه كالأعرابي الذي سأل النبي ﷺ، أو عاجزاً عن فعله على وجه الكمال مع قدرته على فعل المفضول على وجه الكمال. ومن هنا قال من قال: إن الذكر أفضل من القرآن، فإن الواحد من هؤلاء قد يخبر عن حاله. وأكثر السالكين بل العارفين منهم إنما يخبر أحدهم عما ذاقه ووجده، لا يذكر أمراً عاماً للخلق؛ إذ المعرفة تقتضى أموراً معينة جزئية، والعلم يتناول أمراً عاماً كلياً. فالواحد من هؤلاء يجد في الذكر من اجتماع قلبه، وقوة إيمانه، واندفاع الوسواس عنه، ومزيد السكينة، والنور، والهدى: ما لا يجده في قراءة القرآن، بل إذا قرأ القرآن لا يفهمه أو لا يحضر قلبه وفهمه، ويلعب عليه الوسواس / والفكر، كما أن من الناس من يجتمع قلبه في قراءة القرآن وفهمه وتدبره ما لا يجتمع في الصلاة، بل يكون في الصلاة بخلاف ذلك، وليس كل من كان أفضل يشرع لكل أحد بل كل واحد يشرع له أن يفعل ما هو أفضل له.

٢٣/٦٠

فمن الناس من تكون الصدقة أفضل له من الصيام وبالعكس، وإن كان جنس الصدقة أفضل. ومن الناس من يكون الحج أفضل له من الجهاد كالنساء، وكمن يعجز عن الجهاد، وإن كان جنس الجهاد أفضل. قال النبي ﷺ: «الحج جهاد كل ضعيف»^(١) ونظائر هذا متعددة.

إذا عرف هذان الأصلان، عرف بهما جواب هذه المسائل. إذا عرف هذا فيقال: الأذكار المشروعة في أوقات معينة - مثل ما يقال عند جواب المؤذن هو أفضل من القراءة في تلك الحال، وكذلك ما سنه النبي ﷺ فيما يقال عند الصباح والمساء، وإتيان المضجع هو مقدم على غيره. وأما إذا قام من الليل فالقراءة له أفضل إن أطاقتها وإلا فليعمل ما يطيق، والصلاة أفضل منهما؛ ولهذا نقلهم عند نسخ وجوب قيام الليل إلى القراءة فقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴿٢٠﴾﴾ الآية [المزمل: ٢٠]، والله أعلم.

٢٣/٦١

/ وسئل: أيما أفضل قارئ القرآن الذي لا يعمل، أو العابد؟

فأجاب:

إن كان العابد يعبد بغير علم، فقد يكون شراً من العالم الفاسق، وقد يكون العالم الفاسق شراً منه.

وإن كان يعبد الله بعلم فيؤدى الواجبات، ويترك المحرمات، فهو خير من الفاسق، إلا

(١) ابن ماجه فى المناسك (٢٩٠٢) عن أم سلمة رضى الله عنها.

أن يكون للعالم الفاسق حسنات تفضل على سيئاته، بحيث يفضل له منها أكثر من حسنات العابد. والله أعلم.

وسئل: أيما أفضل استماع القرآن أم صلاة النفل؟ وهل تكره القراءة عند الصلاة غير

الفرض أم لا؟

فأجاب:

من كان يقرأ القرآن والناس يصلون تطوعاً فليس له أن يجهر جهراً يشغلهم به؛ فإن النبي ﷺ خرج على أصحابه / وهم يصلون من السحر فقال: «يا أيها الناس، كلكم يناجى ربه. فلا يجهر بعضكم على بعض في القراءة»^(١). والقراءة في الصلاة النافلة أفضل في الجملة، لكن قد تكون القراءة وسماعها أفضل لبعض الناس، والله أعلم.

وسئل: أيما أفضل إذا قام من الليل: الصلاة، أم القراءة؟

فأجاب:

بل الصلاة أفضل من القراءة في غير الصلاة، نص على ذلك أئمة العلماء. وقد قال: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن»^(٢). لكن من حصل له نشاط وتدبر، وفهم للقراءة دون الصلاة، فالأفضل في حقه ما كان أنفع له.

وسئل عن رجل أراد تحصيل الثواب: هل الأفضل له قراءة القرآن أم الذكر والتسبيح؟

٢٣/٦٣

/ فأجاب:

قراءة القرآن أفضل من الذكر، والذكر أفضل من الدعاء من حيث الجملة، لكن قد يكون المفضول أفضل من الفاضل في بعض الأحوال، كما أن الصلاة أفضل من ذلك كله. ومع هذا، فالقراءة والذكر والدعاء - في أوقات النهي عن الصلاة كالأوقات الخمسة، ووقت الخطبة - هي أفضل من الصلاة، والتسبيح في الركوع والسجود أفضل من القراءة، (١) أبو داود في الصلاة (١٣٣٢) وأحمد ٢/٣٦، ٦٧، ١٢٩ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، ٤/٣٣٤ عن البياض.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٦.

والتشهد الأخير أفضل من الذكر .

وقد يكون بعض الناس انتفاعه بالمفضول أكثر بحسب حاله، إما لاجتماع قلبه عليه، وانشراح صدره له، ووجود قوته له، مثل من يجد ذلك في الذكر أحياناً دون القراءة، فيكون العمل الذي أتى به على الوجه الكامل أفضل في حقه من العمل الذي يأتي به على الوجه الناقص، وإن كان جنس هذا. وقد يكون الرجل عاجزاً عن الأفضل فيكون ما يقدر عليه في حقه أفضل له. والله أعلم.

٢٣/٦٤ / وسئل - رحمه الله : ما يقول سيدنا فيمن يجهر بالقراءة، والناس يصلون في المسجد السنة أو التحية، فيحصل لهم بقراءته جهراً أذى. فهل يكره جهر هذا بالقراءة أم لا؟

فأجاب :

ليس لأحد أن يجهر بالقراءة لا في الصلاة، ولا في غير الصلاة، إذا كان غيره يصل في المسجد، وهو يؤذيهم بجهره، بل قد خرج النبي ﷺ على الناس وهم يصلون في رمضان، ويجهرون بالقراءة. فقال: «يا أيها الناس، كلكم يناجى ربه، فلا يجهر بعضكم على بعض في القراءة»^(١).

وأجاب - أيضاً - رحمه الله تعالى :- ليس لأحد أن يجهر بالقراءة، بحيث يؤذى غيره كالمصلين.

٢٣/٦٥ / وسئل - رحمه الله - عن القيام للمصحف وتقبيله، وهل يكره - أيضاً - أن يفتح فيه الفأل؟

فأجاب :

الحمد لله، القيام للمصحف وتقبيله لا نعلم فيه شيئاً مأثوراً عن السلف، وقد سئل الإمام أحمد عن تقبيل المصحف. فقال: ما سمعت فيه شيئاً، ولكن روى عن عكرمة بن أبي جهل: أنه كان يفتح المصحف، ويضع وجهه عليه، ويقول: كلام ربي. كلام ربي. . . ولكن السلف - وإن لم يكن من عاداتهم القيام له - فلم يكن من عاداتهم قيام بعضهم لبعض، اللهم إلا لمثل القادم من مغيبه ونحو ذلك.

(١) سبق تخريجه ص ٣٩ .

ولهذا قال أنس: لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله ﷺ وكانوا إذا رأوه لم يقوموا، لما يعلمون من كراهته لذلك. والأفضل للناس أن يتبعوا طريق السلف في كل شيء فلا / يقومون إلا حيث كانوا يقومون.

٢٣/٦٦

فأما إذا اعتاد الناس قيام بعضهم لبعض. فقد يقال: لو تركوا القيام للمصحف - مع هذه العادة - لم يكونوا محسنين في ذلك، ولا محمودين، بل هم إلى الذم أقرب، حيث يقوم بعضهم لبعض، ولا يقومون للمصحف الذي هو أحق بالقيام، حيث يجب من احترامه وتعظيمه ما لا يجب لغيره. حتى ينهى أن يمس القرآن إلا طاهر، والناس يمسون بعضهم بعضاً مع الحدث، لا سيما وفي ذلك من تعظيم حرمان الله وشعائره ما ليس في غير ذلك، وقد ذكر من ذكر من الفقهاء الكبار قيام الناس للمصحف ذكر مقرر له غير منكر له.

وأما استفتاح الفأل في المصحف، فلم ينقل عن السلف فيه شيء، وقد تنازع فيه المتأخرون. وذكر القاضي أبو يعلى فيه نزاعاً: ذكر عن ابن بطة أنه فعله، وذكر عن غيره أنه كرهه، فإن هذا ليس الفأل الذي يحبه رسول الله ﷺ، فإنه كان يحب الفأل ويكره الطيرة^(١).

والفأل الذي يحبه هو أن يفعل أمراً أو يعزم عليه متوكلاً على الله، فيسمع الكلمة الحسنة التي تسره: مثل أن يسمع يا نجيح، يا مفلح، يا سعيد، يا منصور، ونحو ذلك. كما لقي في سفر الهجرة / رجلاً فقال: «ما اسمك؟» قال: بريدة^(٢). قال: «يا أبا بكر، برد^(٣) أمرنا»^(٤).

٢٣/٦٧

وأما الطيرة بأن يكون قد فعل أمراً متوكلاً على الله، أو يعزم عليه، فيسمع كلمة مكروهة: مثل ما يتم، أو ما يفلح، ونحو ذلك. فيتطير ويترك الأمر، فهذا منهي عنه. كما في الصحيح عن معاوية بن الحكم السلمي قال: قلت: يا رسول الله، منا قوم يتطيرون، قال: «ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم»^(٥). فنهى النبي ﷺ أن تصد الطيرة العبد عما أراد، فهو في كل واحد من محبته للفأل وكراهته للطيرة، وإنما يسلك مسلك الاستخارة لله، والتوكل عليه، والعمل بما شرع له من الأسباب، لم يجعل الفأل أمراً له، وباعثاً له على الفعل، ولا الطيرة ناهية له عن الفعل، وإنما يآتمر وينتهي عن مثل ذلك أهل

(١) أحمد ٣٣٢/٢ عن أبي هريرة رضى الله عنه، وقال أحمد شاكر (٨٣٧٤): «إسناده صحيح».

(٢) في المطبوعة: «يزيد» والصواب ما أثبتناه.

(٣) في المطبوعة: «يزيد» والصواب ما أثبتناه. كما في أسد الغابة ١/١٧٥، ١٧٦، وكما في الإصابة ١/١٤٧.

(٤) سبل الهدى والرشاد للصالحي ٣/٣٥٨. ط، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(٥) مسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٣٣/٥٣٧)، وأبو داود في الصلاة (٩٣٠)، والنسائي في السهو (١٢١٨)،

وأحمد، ٤٤٧/٥ - ٤٤٩.

الجاهلية الذين يستقسمون بالأزلام، وقد حرم الله الاستقسام بالأزلام في آيتين من كتابه^(١)، وكانوا إذا أرادوا أمراً من الأمور أحالوا به قداحاً مثل السهام أو الحصى، أو غير ذلك، وقد علّموا على هذا علامة الخير، وعلى هذا علامة الشر، وآخر غفل. فإذا خرج هذا فعلوا، وإذا خرج هذا تركوا، وإذا خرج الغفل أعادوا الاستقسام.

فهذه الأنواع التي تدخل في ذلك - مثل الضرب بالحصى والشعير واللوح والخشب، والورق المكتوب عليه حروف أبجد، أو أبيات من / الشعر، أو نحو ذلك مما يطلب به الخيرة فيما يفعله الرجل ويتركه - ينهى عنها؛ لأنها من باب الاستقسام بالأزلام، وإنما يسن له استخارة الخالق، واستشارة المخلوق، والاستدلال بالأدلة الشرعية التي تبين ما يحبه الله ويرضاه، وما يكرهه وينهى عنه.

٢٣/٦٨

وهذه الأمور تارة يقصد بها الاستدلال على ما يفعله العبد: هل هو خير أم شر، وتارة الاستدلال على ما يكون فيه نفع في الماضي والمستقبل. وكلاً غير مشروع، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

(١) يشير ابن تيمية - رحمه الله - إلى الآية الثالثة، والآية التسعين من سورة المائدة.

فصل

تنازع الناس، أيما أفضل: كثرة الركوع والسجود أو طول القيام. وقد ذكر عن أحمد في ذلك ثلاث روايات:

إحداهن: أن كثرة الركوع والسجود أفضل، وهى التى اختارها طائفة من أصحابه.
والثانية: أنهما سواء.

والثالثة: أن طول القيام أفضل، وهذا يحكى عن الشافعى.

فنعول: هذه المسألة لها صورتان:

٢٣/٧٠. إحداهما: أن يطيل القيام، مع تخفيف الركوع والسجود، فيقال: / أيما أفضل، هذا أم تكثير الركوع والسجود مع تخفيف القيام؟ ويكون هذا قد عدل بين القيام، وبين الركوع والسجود، فخفف الجميع.

والصورة الثانية: أن يطيل القيام، فيطيل معه الركوع والسجود فيقال: أيما أفضل، هذا أم أن يكثر من الركوع والسجود والقيام. وهذا قد عدل بين القيام والركوع والسجود فى النوعين، لكن أيما أفضل، تطويل الصلاة قياماً وركوعاً وسجوداً، أم تكثير ذلك مع تخفيفها، فهذه الصورة ذكر أبو محمد وغيره فيها ثلاث روايات، وكلام غيره يقتضى أن النزاع فى الصورة الأولى أيضاً.

والصواب فى ذلك: أن الصورة الأولى - تقليل الصلاة مع كثرة الركوع والسجود، وتخفيف القيام - أفضل من تطويل القيام وحده مع تخفيف الركوع والسجود. ومن فضل تطويل القيام احتجاجوا بالحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ سئل: أى الصلاة أفضل؟ فقال: «طول القنوت» (٢). وظنوا أن المراد بطول القنوت طول القيام، وإن كان مع تخفيف الركوع

(١) بالأصل: «هذا مما كتبه بالقلعة».

(٢) مسلم فى صلاة المسافرين وقصرها (١٦٤/٧٥٦، ١٦٥) عن جابر بن عبد الله، والترمذى فى أبواب الصلاة (٣٨٧) عن جابر بن عبد الله، وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الزكاة (٢٥٢٦) عن عبد الله بن حبشى الخثعمى، وابن ماجه فى إقامة الصلاة والسنة فيها (١٤٢١) عن جابر بن عبد الله، وأحمد (٣٠٢/٣، ٣٩١) عن جابر بن عبد الله، ٤١٢/٣ عن عبد الله بن حبشى الخثعمى، ٣٨٥/٤ عن عمرو بن عبسة - رضى الله عنهم - أجمعين.

والسجود، وليس كذلك. فإن القنوت هو دوام العبادة والطاعة، ويقال لمن أطال السجود: إنه قانت. قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٩]، فجعله قانتًا في حال السجود، كما هو قانت في حال القيام، وقدم السجود على القيام.

٢٣/٧١

/ وفي الآية الأخرى قال: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ لِرَبِّهِمْ سُجْدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان: ٦٤]، ولم يقل قنوتًا، فالقيام ذكره بلفظ القيام، لا بلفظ القنوت. وقال تعالى: ﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فالقائم قد يكون قانتًا، وقد لا يكون، وكذلك الساجد. فالنبي ﷺ بين أن طول القنوت أفضل الصلاة، وهو يتناول القنوت في حال السجود، وحال القيام. وهذا الحديث يدل على الصورة الثانية، وأن تطويل الصلاة قيامًا وركوعًا وسجودًا أولى من تكثيرها قيامًا وركوعًا وسجودًا؛ لأن طول القنوت يحصل بتطويلها لا بتكثيرها، وأما تفضيل طول القيام مع تخفيف الركوع والسجود على تكثير الركوع والسجود فغلط. فإن جنس السجود أفضل من جنس القيام، من وجوه متعددة:

أحدها: أن السجود بنفسه عبادة، لا يصلح أن يفعل إلا على وجه العبادة لله وحده، والقيام لا يكون عبادة إلا بالنية، فإن الإنسان يقوم في أمور دنياه، ولا ينهى عن ذلك.

الثاني: أن الصلاة المفروضة لا بد فيها من السجود، وكذلك كل صلاة فيها ركوع لا بد فيها من سجود، لا يسقط السجود فيها بحال من الأحوال، فهو عماد الصلاة، وأما القيام فيسقط في التطوع دائمًا، وفي الصلاة على الراحلة في السفر، وكذلك يسقط القيام في الفرض عن المريض، وكذلك عن المأموم إذا صلى إمامه جالسًا، كما / جاءت به الأحاديث الصحيحة.

٢٣/٧٢

وسواء قيل: إنه عام للأمة، أو مخصوص بالرسول، فقد سقط القيام عن المأموم في بعض الأحوال، والسجود لا يسقط لا عن قائم ولا قاعد، والمريض إذا عجز عن إيمائه أتى منه بقدر الممكن، وهو الإيماء برأسه، وهو سجود مثله، ولو عجز عن الإيماء برأسه، ففيه قولان، هما روايتان عن أحمد:

أحدهما: أنه يومئ بطرفه، فجعلوا إيماءه بطرفه هو ركوعه وسجوده، فلم يسقطوه.

والثاني: أنه تسقط الصلاة في هذه الحال، ولا تصح على هذا الوجه، وهو قول أبي حنيفة، وهذا القول أصح في الدليل؛ لأن الإيماء بالعين ليس من أعمال الصلاة، ولا يتميز فيه الركوع عن السجود، ولا القيام عن القعود، بل هو من نوع العبث الذي لم يشرعه الله تعالى.

وأما الإيماء بالرأس، فهو خفضه، وهذا بعض ما أمر به المصلي. وقد قال النبي ﷺ في

الحديث المتفق على صحته: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١)، وهو لا يستطيع من السجود إلا / هذا الإيماء، وأما تحريك العين فليس من السجود في شيء.

٢٣/٧٣

وعلى القولين فقد اتفقوا على أنه لا بد في الصلاة من السجود، وهذا يقول: الإيماء بطرفه هو سجود، وهذا يقول: ليس بسجود فلا يصلى. فلو كانت الصلاة تصح مع القدرة بلا سجود لأمكن أن يكبر ويقرأ ويتشهد ويسلم، فيأتى بالأقوال دون الأفعال، وما علمت أحدًا قال: إن الصلاة تصح بمجرد الأقوال، بل لا بد من السجود. وأما القيام والقراءة، فيسقطان بالعجز باتفاق الأئمة، فعلم أن السجود هو أعظم أركان الصلاة القولية والفعلية.

الوجه الثالث: أن القيام إنما صار عبادة بالقراءة، أو بما فيه من ذكر ودعاء، كالقيام في الجنابة. فأما القيام المجرد، فلم يشرع قط عبادة - مع إمكان الذكر فيه - بخلاف السجود فإنه مشروع بنفسه عبادة، حتى خارج الصلاة، شرع سجود التلاوة، والشكر، وغير ذلك.

وأما المأموم إذا لم يقرأ، فإنه يستمع قراءة إمامه، واستماعه عبادة، وإن لم يسمع فقد اختلف في وجوب القراءة عليه، والأفضل له أن يقرأ. والذين قالوا: لا قراءة عليه، أو لا تستحب له القراءة، قالوا: قراءة الإمام له قراءة، فإنه تابع للإمام.

٢٣/٧٤

/ فإن قيل: إذا عجز الأُمى عن القراءة والذكر، قيل: هذه الصورة نادرة، أو ممتنعة، فإن أحدًا لا يعجز عن ذكر الله، وعليه أن يأتي بالتكبير، وما يقدر عليه من تحميد وتهليل، وعلى القول بتكرار ذلك: هل يكون بقدر الفاتحة؟ فيه وجهان لقول النبي ﷺ: «إذا قمت إلى الصلاة فإن كان معك قرآن فاقراً به، وإلا فاحمد الله وكبره وهللته، ثم اركع» رواه أبو داود، والترمذي^(٢).

قال أحمد: إنه إذا قام إلى الثانية وقد نسي بعض أركان الأولى، إن ذكر قبل الشروع في القراءة مضى، وصارت هذه بدل تلك. فإن المقصود بالقيام هو القراءة؛ ولهذا قالوا: ما كان عبادة بنفسه لم يحتج إلى ركن قولى كالركوع والسجود، وما لم يكن عبادة بنفسه احتج إلى ركن قولى كالقيام والقعود. وإذا كان السجود عبادة بنفسه علم أنه أفضل من القيام.

الوجه الرابع: أن يقال: القيام يمتاز بقراءة القرآن، فإنه قد نهى عن القراءة في الركوع والسجود، وقراءة القرآن أفضل من التسييح، فمن هذا الوجه تميز القيام، وهو حجة من سوى بينهما، فقال: السجود بنفسه أفضل، وذكر القيام أفضل، فصار كل منهما أفضل من وجه، أو تعادلا. لكن يقال قراءة القرآن تسقط في مواضع. وتسقط عن المسبوق القراءة

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٢٨٨) ومسلم فى الفضائل (١٣٣٧/ ١٣٠).

(٢) أبو داود فى الصلاة عن أبى هريرة رضى الله عنه، والترمذى فى أبواب الصلاة (٣٠٢) عن رفاعة بن رافع،

وقال: «حديث حسن».

والقيام - أيضا - كما في حديث أبي بكر . وفي السنن: / «من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة»^(١). وهذا قول جماهير العلماء، والنزاع فيه شاذ.

أيضاً، فالأصح تصح صلاته بلا قراءة باتفاق العلماء، كما في السنن أن رجلاً قال: يارسول الله، إني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن، فعلمني ما يجزيني منه. فقال: «قل: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله». فقال: هذا لله، فما لي؟ قال: «تقول: اللهم اغفر لي، وارحمي، وارزقي، واهدني»^(٢).

وأيضاً، فلو نسي القراءة في الصلاة، قد قيل: تجزيه الصلاة، وروى ذلك عن الشافعي. وقيل: إذا نسيها في الأولى، قرأ في الثانية قراءة الركعتين، وروى هذا عن أحمد. وأما السجود فلا يسقط بحال، فعلم أن السجود أفضل من القراءة، كما أنه أفضل من القيام، والمسبوق في الصلاة يبني على قراءة الإمام الذي استخلفه، كما قد بنى النبي ﷺ على قراءة أبي بكر.

الوجه الخامس: أنه قد ثبت في الصحيح: «إن النار تأكل من ابن آدم كل شيء إلا موضع السجود»^(٣). فتأكل القدم، وإن كان موضع القيام.

/ الوجه السادس: أن الله تعالى قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ . خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْفَعُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾ [القلم: ٤٢، ٤٣]. وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة: «إنه إذا تجلى لهم يوم القيامة سجد له المؤمنون، ومن كان يسجد في الدنيا رياء يصير ظهره مثل الطبق»^(٤).

فقد أمروا بالسجود في عرصات^(٥) القيامة، دون غيره من أجزاء الصلاة، فعلم أنه أفضل من غيره.

الوجه السابع: أنه قد ثبت في الأحاديث الصحيحة: أن الرسول إذا طلب منه الناس الشفاعة يوم القيامة قال: «فأذهب، فإذا رأيت ربي خررت له ساجداً، وأحمد ربي بمحامد يفتحها علي لا أحسنها الآن»، فهو إذا رآه سجد وحمد، وحينئذ يقال له: «أى محمد،

(١) ابن ماجه في إمامة الصلاة والسنة فيها (١١٢٢) عن أبي هريرة.

(٢) أبو داود في الصلاة (٨٣٢)، والنسائي في الافتتاح (٩٢٤)، كلاهما عن عبد الله بن أبي أوفى.

(٣) البخاري في الأذان (١٠٦) ومسلم في الإيمان (٢٩٩).

(٤) البخاري في التفسير (٤٩١٢)، ومسلم في الإيمان (٣٠٢/١٨٣)، كلاهما عن أبي سعيد الخدري.

(٥) العرصات: جمع عرصه، والعرصة كل موضع واسع لا بناء فيه. انظر: لسان العرب، مادة «عرص».

ارفع رأسك وقل يسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع»^(١). فعلم أنه أفضل من غيره.

الوجه الثامن: أن الله تعالى قال: ﴿كَلَّا لَا تَطَعَهُ وَأَسْجُدْ وَأَقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩]. وقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»^(٢)، وهذا نص في أنه في حال السجود أقرب إلى الله منه في غيره، وهذا صريح في فضيلة السجود على غيره. والحديث رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة: / أن رسول الله ﷺ قال: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد. فأكثرُوا الدعاء»^(٣).

الوجه التاسع: ما رواه مسلم في صحيحه عن معدان بن أبي طلحة قال: لقيت ثوبان - مولى رسول الله ﷺ - فقلت: أخبرني بعمل يدخلني الله به الجنة، أو قال: بأحب الأعمال إلى الله، فسكت. ثم سألته الثانية، فقال: سألت عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «عليك بكثرة السجود لله، فإنك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة، وحط عنك بها خطيئة»^(٤)، قال معدان: ثم لقيت أبا الدرداء، فسألته. فقال لي مثلما قال لي ثوبان. فإن كان سألته عن أحب الأعمال فهو صريح في أن السجود أحب إلى الله من غيره، وإن كان سألته عما يدخله الله به الجنة، فقد دله على السجود دون القيام، فدل على أنه أقرب إلى حصول المقصود.

وهذا الحديث يحتاج به من يرى أن كثرة السجود أفضل من تطويله، لقوله: «فإنك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة، وحط عنك بها خطيئة»، ولا حجة فيه؛ لأن كل سجدة يستحق بها ذلك، لكن السجدة أنواع. فإذا كانت إحدى السجدين أفضل من الأخرى، كان ما يرفع به من الدرجة أعظم، وما يحط به عنه من الخطايا أعظم. كما أن السجدة التي يكون فيها أعظم خشوعاً وحضوراً. هي أفضل / من غيرها، وكذلك السجدة الطويلة التي قنت فيها لربه هي أفضل من القصيرة.

الوجه العاشر: ما روى مسلم - أيضاً - عن ربيعة بن كعب قال: كنت أبيت مع رسول الله ﷺ فأتيه بوضوئه وحاجته، فقال لي: «سل»، فقلت: أسألك مرافقتك في الجنة، فقال: «أو غير ذلك؟» فقلت: هو ذاك، قال: «فأعني على نفسك بكثرة السجود»^(٥). فهذا قد سأل عن مرتبة عليّة، وإنما طلب منه كثرة السجود. وهذا أدل على أن كثرة السجود أفضل. لكن يقال: المكثر من السجود قد يكثّر من سجود طويل، وقد يكثّر من سجود قصير، وذلك أفضل.

وأيضاً، فالإكثار من السجود لا بد منه، فإذا صلى إحدى عشرة ركعة طويلة، كما كان

(١) مسلم في الإيمان (٣٢٢/١٩٣).

(٢) مسلم في الصلاة (٢٢٥/٤٨٨).

(٣) مسلم في الصلاة (٢٢٥/٤٨٨).

(٤) مسلم في الصلاة (٢٢٦/٤٨٩).

النبى ﷺ يصلى^(١)، فإذا صلى المصلى فى مثل زمانهن عشرين ركعة، فقد أكثر السجود، لكن سجود ذلك أفضل وأتم، وهذا أكثر من ذلك، وليس لأحد أن يقول: إنما كان أكثر من قصرها فهو أفضل مما هو كثير - أيضاً - وهو أتم وأطول كصلاة النبى ﷺ.

٢٣/٧٩

/ الوجه الحادى عشر: أن مواضع الساجد تسمى مساجد، كم قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [البقرة: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ولا تسمى مقامات إلا بعد فعل السجود فيها. فعلم أن أعظم أفعال الصلاة هو السجود، الذى عبر عن مواضع السجود بأنها مواضع فعله.

الوجه الثانى عشر: أنه تعالى قال: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة: ١٥]. وهذا وإن تناول سجود التلاوة، فتناوله لسجود الصلاة أعظم، فإن احتياج الإنسان إلى هذا السجود أعظم على كل حال، فقد جعل الخور إلى السجود، مما لا يحصل الإيمان إلا به، وخصه بالذكر، وهذا مما تميز به. وكذلك أخبر عن أنبيائه أنهم: ﴿إِذَا تَلَّوْا عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨]، وقال فى تلك الآية: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦].

والدعاء فى السجود أفضل من غيره، كما ثبت فى الأحاديث الصحيحة مثل قوله فى حديث أبى هريرة: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، فأكثروا الدعاء»^(٢)، ومثل ما روى مسلم فى صحيحه عن / ابن عباس قال: كشف رسول الله ﷺ الستارة، والناس صفوف خلف أبى بكر. فقال: «أيها الناس، إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة، يراها المسلم أو ترى له. ألا وإنى نهيت أن أقرأ القرآن راکعاً أو ساجداً، فأما الركوع، فعظموا فيه الرب، وأما السجود، فاجتهدوا فى الدعاء ففمن أن يستجاب لكم»^(٣). وقد ثبت عن النبى ﷺ الدعاء فى السجود فى عدة أحاديث. وفى غير حديث، تبين أن ذلك فى صلاته بالليل، فعلم أن قوله: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، وإن كان يتناول الدعاء فى جميع أحوال الصلاة، فالسجود له مزية على غيره، كما لآخر الصلاة مزية على غيرها؛ ولهذا جاء فى السنن: «أفضل الدعاء جوف الليل

٢٣/٨٠

(١) مسلم فى صلاة المنافرين وقصرها (١٢٥/٧٣٨) عن عائشة، رضى الله عنها.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٧.

(٣) مسلم فى الصلاة (٢٠٧/٤٧٩).

الآخر، ودبر الصلوات المكتوبات»^(١).

فهذه الوجوه وغيرها، مما يبين أن جنس السجود أفضل من جنس القيام والقراءة، ولو أمكن أن يكون أطول من القيام، لكان ذلك أفضل، لكن هذا يشق مشقة عظيمة، فلهذا خفف السجود عن القيام مع أن السنة تطويله إذا طول القيام، كما كان النبي ﷺ يصلى فروى: أنه كان يخفف القيام والقعود، ويطيل الركوع والسجود. ولما أطال القيام في صلاة الكسوف، أطال الركوع والسجود.

وكذلك في حديث حذيفة الصحيح: أنه لما قرأ بالبقرة والنساء / وآل عمران، قال: ركع ٢٣/٨١ نحواً من قيامه، وسجد نحواً من ركوعه^(٢). وفي حديث البراء الصحيح أنه قال: كان قيامه فركعته فاعتداله فسجدته فجلوسه بين السجدين فجلسته ما بين السلام والانصراف قريباً من السواء^(٣). وفي رواية: ما خلا القيام والقعود^(٤).

وثبت في الصحيح عن عائشة: أنه كان يسجد السجدة بقدر ما يقرأ الإنسان خمسين آية^(٥). فهذه الأحاديث تدل على أن تطويل الصلاة قيامها وركوعها وسجودها، أفضل من تكثير ذلك مع تخفيفه، وهو القول الثالث في الصورة الثانية، ومن سوى بينهما قال: إن الأحاديث تعارضت في ذلك، وليس كذلك. فإن قوله: «أفضل الصلاة طول القنوت»^(٦)، يتناول التطويل في القيام والسجود، وكذلك ما رواه مسلم في صحيحه، عن عمار عن النبي ﷺ أنه قال: «إن طول صلاة الرجل، وقصر خطبته، مئنة من فقهه، فأطيلوا الصلاة، واقصروا الخطبة»^(٧)، وقال: «من أمَّ الناس فليخفف، فإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء»^(٨). وأحاديث تفضيل السجود قد بينا أنها لا تنافى ذلك. ومعلوم أن خير الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ.

وأيضاً، فإنه لما صلى الكسوف كان يمكنه أن يصلى عشر ركعات، أو عشرين ركعة يكثر فيها قيامها وسجودها، فلم يفعل، بل صلى / ركعتين أطال فيهما القيام والركوع والسجود، وجعل في كل ركعة قيامين وركوعين^(٩). وعلى هذا، فكثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام الذي ليس فيه تطويل الركوع والسجود.

(١) الترمذى فى الدعوات (٣٤٩٩) وقال: «حديث حسن».

(٢) مسلم فى الصلاة (٢٠٣/٤٧٦).

(٣) مسلم فى الصلاة (١٩٣/٤٧١).

(٤) البخارى فى الأذان (٧٩٢) عن البراء.

(٥) سبق تخريجه ص ٤٣.

(٦) مسلم فى الجمعة (٤٧/٨٦٩).

(٧) مسلم فى الصلاة (١٨٦/٤٦٨) عن عثمان بن أبى العاص.

(٨) مسلم فى الكسوف (١٩/٩٠٩) عن ابن عباس.

وأما إذا أطال القيام والركوع والسجود، فهذا أفضل من إطالة القيام فقط، وأفضل من تكثير الركوع والسجود والقيام بقدر ذلك. والكلام إنما هو في الوقت الواحد: كثث الليل، أو نصفه، أو سدسه أو الساعة. هل هذا أفضل من هذا، أو هذا أفضل من هذا.

وفى الصحيحين عن أم هانئ، لما صلى الثماني ركعات يوم الفتح قالت: ما رأيته صلى صلاة قط أخف منها، غير أنه كان يتم الركوع والسجود^(١). وفى رواية لمسلم: ثم قام فركع ثماني ركعات، لا أدري أقيامه فيها أطول، أم ركوعه، أم سجوده، كل ذلك متقارب^(٢)، فهذا يبين أنه طول الركوع، والسجود قريباً من القيام، وأن قولها: لم أره صلى صلاة أخف منها. إخبار منها عما رآته، وأم هانئ لم تكن مباشرة له فى جميع الأحوال، ولعلها أرادت منع كثرة الركعات، فإنه لم يصل ثمانياً جميعاً أخف منها، فإن صلاته بالليل كانت أطول من ذلك، وهو بالنهار لم يصل ثمانياً متصلة قط، بل إنما كان يصلى المكتوبة، والظهر كان يصلى بعدها ركعتين، وقبلها أربعاً، أو ركعتين. أو لعله خففها لضيق الوقت، فإنه صلاها بالنهار وهو مشغول بأمور فتح مكة / كما كان يخفف المكتوبة فى السفر حتى يقرأ فى الفجر بالمعوذتين^(٣). وروى أنه قرأ فى الفجر بالزلزلة فى الركعتين^(٤)، فهذا التخفيف لعارض.

٢٣ / ٨٣

وقد احتج من فضل التكثير على التطويل بحديث ابن مسعود قال: إنى لأعرف السور التى كان رسول الله ﷺ يقرأ بهن من المفصل، كل سورتين فى ركعة^(٥)، يدل على أنه لم يكن يطيل القيام، وهذا لا حجة فيه؛ لأنه أولاً جمع بين سورتين من المفصل. وأيضاً، فإنه كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها.

وأيضاً، فإن حذيفة روى عنه: أنه قام بالبقرة، والنساء، وآل عمران فى ركعة^(٦). وابن مسعود ذكر أنه طول حتى هممت بأمر سوء: أن أجلس وأدعه^(٧). ومعلوم أن هذا لا يكون بسورتين، فعلم أنه كان يفعله أحياناً، ولا ريب أنه كان يطيل بعض الركعات أطول من بعض، كما روت عائشة وغيرها. والله أعلم.

(١) البخارى فى تقصير الصلاة (١١٠٣)، ومسلم فى صلاة المسافرين وقصرها (٧١٩/٨٠).

(٢) مسلم فى صلاة المسافرين وقصرها (٨١/٧١٩) عن أم هانئ.

(٣) الثابت فى صحيح مسلم، فى صلاة المسافرين وقصرها (٧٢٦/٩٨)، عن أبى هريرة -رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قرأ فى ركعتي الفجر: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» و «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

(٤) الثابت فى مسند الإمام أحمد ٧٩/٥ أن النبى ﷺ أوصى رجلاً بقراءة المعوذتين فى صلاته.

(٥) البخارى فى الأذان (٧٧٥)، والنسائى فى الافتتاح (١٠٠٥)، وأحمد ٣٨٠/١.

(٦) سبق تخريجه ص ٤٩.

(٧) مسلم فى صلاة المسافرين وقصرها (٧٧٣/٢٠٤)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة والسنة فيها (١٤١٨)، وأحمد

٣٨٥/١، ٣٩٦، ٤١٥، ٤٤٠.

فَصْل

قد ذكر الله قيام الليل في عدة آيات. تارة بالمدح، وتارة بالأمر أمر إيجاب، ثم نسخه بأمر الاستحباب، إذا لم تدخل صلاة العشاء فيه، بل أريد القيام بعد النوم؛ فإنه قد قال سعيد ابن المسيب وغيره: من صلى العشاء في جماعة، فقد أخذ بنصيبه من قيام ليلة القدر. فقد جعل ذلك من القيام.

وقد روى عن عبدة السلماني: أن قيام الليل واجب لم ينسخ، ولو كحلب شاة. وهذا إذا أريد به ما يتناول صلاة الوتر، فهو قول كثير من العلماء.

والدليل عليه: أن في حديث ابن مسعود لما قال: «أوتروا يا أهل القرآن»، قال أعرابي: ما بقول رسول الله؟ فقال: «إنها ليست لك، ولا لأصحابك»^(١). فقد خاطب أهل القرآن من قيام الليل بما لم يخاطب به غيرهم.

/وعلى هذا قوله: ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تيسر مِنْهُ ﴾ [المزمل: ٢٠]، فسر بقراءته بالليل لثلاثين سائها. وقال: «نظرت في سيئات أمتي. فوجدت فيها الرجل يؤتبه الله آية فينام عنها حتى ينساها»^(٢). وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «من صلى العشاء في جماعة. فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله»^(٣)، أي: الصبح مع العشاء. فهذا يدل على أنهما ليسا من قيام الليل، ولكن فاعلهما كمن قام الليل. قال تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ . كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ . وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الذاريات: ١٥ - ١٨]، وقال: ﴿ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴾ [آل عمران: ١٧]، وهذا على أصح الأقوال - دعاء: كانوا يهجعون قليلاً. ف (قليلاً) منصوب بـ (يهجعون) و(ما) مؤكدة. وهذا مثل قوله: ﴿ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقوله:

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٢٨١، وقال ابن عدي: «هذا من حديث الثوري بهذا الإسناد لا أعلمه يرويه غير يعش هذا، وليعش غير ما ذكرت أحاديثه غير محفوظة أيضاً».

(٢) الترمذي في الفضائل (٢٩١٦) وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

(٣) مسلم في المساجد ومواضع الصلاة (١٥٦٧/ ٢٦)، والترمذي في أبواب الصلاة (٢٢١) وقال: «حديث حسن صحيح»، وأحمد ١/ ٦٨، ثلاثتهم عن عائشة بن عثمان.

﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧]، هو مفسر في سورة المزمل بقوله: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا . نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا . أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٢-٤]، فهذا المستثنى من الأمر هو القليل المذكور في تلك السورة، وهو قليل بالنسبة إلى مجموع الليل والنهار، فإنهم إذا هجعوا ثلثه أو نصفه أو ثلثاه، فهذا قليل بالنسبة إلى ما لم يهجعوه من الليل والنهار، وسواء ناموا بالنهار أو لم يناموا.

٢٣/٨٦ / وقد قيل: لم يأت عليهم ليلة إلا قاموا فيها. فالمراد هجوع جميع الليلة، وهذا ضعيف؛ لأن هجوع الليل محرم. فإن صلاة العشاء فرض. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا حَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ . تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ . فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٥ - ١٧]، وفي حديث معاذ الذي قال فيه: يا رسول الله، أخبرني بعمل يدخلني الجنة، ويباعدني من النار. قال: «لقد سألت عن عظيم، وإنه ليسير على من يسره الله عليه، تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت»، ثم قال: «ألا أدلك على أبواب الخير؟ الصوم جنة، والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار، وصلاة الرجل من جوف الليل»، ثم تلى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾، حتى بلغ: ﴿يَعْمَلُونَ﴾، ثم قال: «ألا أخبرك برأس الأمر وعموده وذروة سنامه؟ رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله». ثم قال: «ألا أخبرك بملاك ذلك كله؟» قلت: بلى، قال: فأخذ بلسانه - فقال: «اكفك عليك هذا»، فقلت: يا رسول الله، وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟! فقال: «ثكلتك أمك يا معاذ! وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو قال على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم»^(١).

٢٣/٨٧ / وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩]، وقال تعالى: ﴿مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣]، وقال تعالى بعد قوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا . وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨، ٧٩]، وقال في سورة المزمل: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا . نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا .

(١) الترمذى فى الإيمان (٢٦١٦) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الكبرى فى التفسير (١١٣٩٤)، وابن ماجه فى الفتن (٣٩٧٣).

أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا . إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا . إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴿ [المزمل : ٢ - ٦] .

وإذا نسخ الوجوب بقى الاستحباب، قال أحمد وغيره: و«الناشئة» لا تكون إلا بعد نوم. يقال: نشأ، إذا قام. وقال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا . وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان : ٦٣ ، ٦٤] ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا . فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا . وَاذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا . وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ [الإنسان : ٢٣ - ٢٦] . فإن هذا يتناول صلاة العشاء، والوتر، وقيام الليل. لقوله: ﴿وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ .

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ . فَسَبِّحْ / بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر : ٩٧ ، ٩٨] . مطلق لم يخصه بوقت آخر. والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد وآله وأصحابه وسلم تسليماً.

وَسئَلٌ عَن رَجُلٍ لَمْ يَصِلْ وَتَرَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ: فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ تَرْكُهُ؟

فَأَجَابَ:

الحمد لله، الوتر سنة مؤكدة، باتفاق المسلمين. ومن أصر على تركه فإنه ترد شهادته. وتنازع العلماء في وجوبه، فأوجهه أبو حنيفة، وطائفة من أصحاب أحمد، والجمهور لا يوجبونه: كمالك، والشافعي، وأحمد؛ لأن النبي ﷺ كان يوتر على راحلته، والواجب لا يفعل على الراحلة، لكن هو باتفاق المسلمين سنة مؤكدة لا ينبغي لأحد تركه. والوتر أوكد من سنة الظهر والمغرب والعشاء، والوتر أفضل من جميع تطوعات النهار، كصلاة الضحى، بل أفضل الصلاة بعد المكتوبة قيام الليل. وأوكد ذلك الوتر، وركعتا الفجر. والله أعلم.

/ وَسئَلٌ عَمَّا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُسَافِرًا وَهُوَ يَقْصِرُ: هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَصَلِيَ الْوَتْرَ أَمْ لَا؟
أفتونا مأجورين.

٢٣/٨٩

فَأَجَابَ:

نعم، يوتر في السفر، فقد كان النبي ﷺ يوتر سفراً وحضراً، وكان يصلي على دابته قبل أي وجه توجهت به، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة^(١).

وَسئَلٌ عَمَّنْ نَامَ عَنِ صَلَاةِ الْوَتْرِ؟

فَأَجَابَ:

يصلى ما بين طلوع الفجر وصلاة الصبح، كما فعل ذلك عبد الله بن عمر، وعائشة، وغيرهما. وقد روى أبو داود في سننه عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «من نام

(١) البخاري في تفسير الصلاة (١٠٩٨) عن ابن عمر، وأبو داود في الصلاة (١٢٢٤) عن سالم عن أبيه، والنسائي في الصلاة (٤٩٠) عن سالم عن أبيه.

عن وتره أو نسيه، فليصله إذا أصبح، أو ذكر»^(١).

23/90. / واختلفت الرواية عن أحمد: هل يقضى شفعه معه؟ والصحيح أنه يقضى شفعه معه. وقد صح عنه ﷺ أنه قال: «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها»^(٢) وهذا يعم الفرض، وقيام الليل، والوتر، والسنن الراجعة. قالت عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا منعه من قيام الليل نوم، أو وجع، صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة. رواه مسلم^(٣).

وروى عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ أنه قال: «من نام عن حزبه من الليل - أو عن شيء منه - فقرأه بين صلاة الصبح، وصلاة الظهر، كتب له كأنما قرأه من الليل». رواه مسلم^(٤). وهكذا في السنن الراجعة.

وقد صح عن النبي ﷺ: أنه لما نام هو وأصحابه عن صلاة الصبح في السفر، صلى سنة الصبح ركعتين، ثم صلى الصبح بعد طلوع الشمس^(٥)، ولما فاتته سنة الظهر التي بعدها صلاها بعد العصر^(٦). وقالت عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر، صلاهن بعدها. رواه الترمذي^(٧). وروى أبو هريرة عنه أنه قال: «من لم يصل ركعتي الفجر، فليصلهما بعد ما تطلع الشمس». رواه الترمذي، وصححه ابن خزيمة^(٨).

23/91 / وفيه قول آخر: أن الوتر لا يقضى، وهو رواية عن أحمد؛ لما روى عنه أنه قال: «إذا طلع الفجر فقد ذهبت صلاة الليل والوتر» قالوا: فإن المقصود بالوتر أن يكون آخر عمل الليل، كما أن وتر عمل النهار المغرب؛ ولهذا كان النبي ﷺ إذا فاتته عمل الليل صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة، ولو كان الوتر فيهن لكان ثلاث عشرة ركعة. والصحيح أن الوتر يقضى قبل صلاة الصبح فإنه إذا صليت لم يبق في قضائه الفائدة التي شرع لها، والله أعلم.

(١) أبو داود في الصلاة (١٤٣١).

(٢) الترمذي في الصلاة (١٧٠) عن أبي قتادة، وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في المواقيت (٦١٧) عن أبي قتادة، وابن ماجه في الصلاة (٦٩٥) عن أنس بن مالك.

(٣) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٧٤٦ / ١٣٩) عن زبارة بن أبي أوفى.

(٤) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٧٤٧ / ١٤٢).

(٥) مسلم في المساجد (٦٨٠ / ٣١٠).

(٦) البخاري في السهو (١٢٣٣) ومسلم في صلاة المسافرين (٢٩٧ / ٨٣٤).

(٧) الترمذي في أبواب الصلاة (٤٢٦)، وقال: «هذا حديث حسن غريب».

(٨) الترمذي في أبواب الصلاة (٤٢٣) وقال: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وابن خزيمة في الصلاة (١١١٧).

وَسئَلُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ عَنِ إِمَامِ شَافِعِي يَصَلِي بِجَمَاعَةٍ حَنْفِيَّةٍ وَشَافِعِيَّةٍ، وَعِنْدَ الْوَتْرِ الْحَنْفِيَّةِ وَحَدِّثُهُمْ .

فَأَجَابَ:

قَدْ ثَبِتَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنِي مِثْنِي، فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ فَصَلِّ وَاحِدَةً تَوَتَّرَ لَكَ مَا صَلَّيْتَ»^(١)، وَثَبِتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَوْتِرُ بِوَاحِدَةٍ مَفْصُولَةٍ عَمَّا قَبْلُهَا، وَأَنَّهُ كَانَ يَوْتِرُ بِخَمْسٍ، وَسَبْعٍ لَا يَسْلَمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ^(٢).

٢٣/٩٢ /وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ جَائِزٌ، وَأَنَّ الْوَتْرَ بِثَلَاثٍ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ جَائِزٌ - أَيْضًا - كَمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ.

وَلَكِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ لَمْ تَبْلُغْ جَمِيعَ الْفُقَهَاءِ، فَكَرِهَ بَعْضُهُمُ الْوَتْرَ بِثَلَاثٍ مُتَّصِلَةٍ كَصَلَاةِ الْمَغْرِبِ، كَمَا نَقَلَ عَنِ مَالِكٍ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْبَلِيَّةِ. وَكَرِهَ بَعْضُهُمُ الْوَتْرَ بِغَيْرِ ذَلِكَ، كَمَا نَقَلَ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَكَرِهَ بَعْضُهُمُ الْوَتْرَ بِخَمْسٍ، وَسَبْعٍ، وَتَسَعٍ مُتَّصِلَةٍ، كَمَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيَّةِ، وَأَحْمَدَ، وَمَالِكٍ.

وَالصَّوَابُ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا فَعَلَ شَيْئًا مِمَّا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَأَوْتَرَ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ، يَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ فِي ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَسئَلُ عَنِ صَلَاةِ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوَتْرِ .

فَأَجَابَ:

وَأَمَّا صَلَاةُ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوَتْرِ، فَهَذِهِ رَوَى فِيهَا مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَصَلِي بَعْدَ الْوَتْرِ رَكَعَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ^(٣). وَرَوَى ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلْمَةَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ الصَّحِيحَةِ: أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا أَوْتَرَ بِتَسَعٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَوْتِرُ/ بِأَحَدِي عَشْرَةٍ، ثُمَّ كَانَ يَوْتِرُ بِتَسَعٍ، وَيَصَلِي بَعْدَ الْوَتْرِ رَكَعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ^(٤). وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ مَا سَمِعُوا بِهَذَا

٢٣/٩٣

(١) الْبُخَارِيُّ فِي الْوَتْرِ (٩٩٠)، وَمُسْلِمٌ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا (٧٤٩/١٤٥، ١٥٩)، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ عَمْرٍ.

(٢) مُسْلِمٌ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا (٧٤٦/١٣٩) عَنِ زُرَّارَةَ بْنِ أَبِي أَوْفَى.

(٣) مُسْلِمٌ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا (٧٣٨/١٢٦).

(٤) مُسْلِمٌ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا (٧٣٨/١٢٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلْمَةَ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلَيْسَ مِنْ طَرِيقِ أُمِّ سَلْمَةَ.

الحديث؛ ولهذا ينكرون هذه، وأحمد وغيره سمعوا هذا وعرفوا صحته.

ورخص أحمد أن تصلى هاتين الركعتين وهو جالس، كما فعل ﷺ، فمن فعل ذلك لم ينكر عليه، لكن ليست واجبة بالاتفاق، ولا يذم من تركها، ولا تسمى «زحافة» فليس لأحد إلزام الناس بها، ولا الإنكار على من فعلها.

ولكن الذى ينكر ما يفعله طائفة من سجدتين مجردتين بعد الوتر، فإن هذا يفعله طائفة من المنسويين إلى العلم والعبادة من أصحاب الشافعى وأحمد، ومستندهم: أنه ﷺ كان يصلى بعد الوتر سجدتين. رواه أبو موسى المدينى، وغيره. فظنوا أن المراد: سجدتان مجردتان، وغلطوا. فإن معناه: أنه كان يصلى ركعتين. كما جاء مبيناً فى الأحاديث الصحيحة، فإن السجدة يراد بها الركعة، كقول ابن عمر: حفظت من رسول الله ﷺ سجدتين قبل الظهر... الحديث^(١). والمراد بذلك: ركعتان، كما جاء مفسراً فى الطرق الصحيحة^(٢). وكذلك قوله: «من أدرك سجدة من الفجر قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك الفجر»، أراد به ركعة. كما جاء ذلك مفسراً فى الرواية المشهورة^(٣).

23/94 /وظن بعض أن المراد بها سجدة مجردة، وهو غلط. فإن تعليق الإدراك بسجدة مجردة، لم يقل به أحد من العلماء، بل لهم فيما تدرك به الجمعة والجماعة ثلاثة أقوال:

أصحها: أنه لا يكون مدركاً للجمعة ولا الجماعة إلا بإدراك ركعة، لا يكون مدركاً للجماعة بتكبيرية. وقد استفاض عن الصحابة أن من أدرك من الجمعة أقل من ركعة صلى أربعاً. وفى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال: «من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة»^(٤). وعلى هذا، إذا أدرك المسافر خلف المقيم ركعة، فهل يتم، أو يقصر؟ فيها قولان.

والمقصود هنا أن لفظ «السجدة» المراد به الركعة. فإن الصلاة يعبر عنها بأبعاضها، فتسمى قياماً، وعوداً، وركوعاً، وسجوداً، وتسييحاً، وقرآناً.

وأنكر من هذا ما يفعله بعض الناس من أنه يسجد بعد السلام سجدة مفردة، فإن هذه بدعة، ولم ينقل عن أحد من الأئمة استحباب ذلك. والعبادات مبناه على الشرع والاتباع، لا على الهوى والابتداع، فإن الإسلام مبنى على أصليين: ألا نعبد إلا الله وحده، وأن نعبد بما شرعه على لسان رسوله ﷺ، لا نعبد بالأهواء والبدع.

(١) الكامل فى ضعفاء الرجال ٣٦/٥، وقال ابن عدى: «وهذا الحديث لا يحدث بإسناده غير عمر بن المختار، وقد حدثنا على بن سعيد عن عمار بن عمر بن مختار عن أبيه بغير حديث، ومقدار ما يرويه فيه نظر» بتصريف.

(٢) مسلم فى صلاة المسافرين وقصرها (٧٢٩ / ١٠٤).

(٣، ٤) مسلم فى المساجد (٦٠٨ / ١٦٥).

/فصل

وأما الصلاة «الزحافة» وقولهم: من لم يواظب عليها فليس من أهل السنة - ومرادهم الركعتان بعد الوتر جالسا - فقد أجمع المسلمون على أن هذه ليست واجبة، وإن تركها طول عمره، وإن لم يفعلها ولا مرة واحدة في عمره. لا يكون بذلك من أهل البدع، ولا ممن يستحق الذم والعناب، ولا يهجر ولا يؤسم بميسم مذموم أصلا، بل لو ترك الرجل ما هو أثبت منها كتطويل قيام الليل، كما كان النبي ﷺ يطوله، وكقيام إحدى عشرة ركعة. كما كان النبي ﷺ يفعل ذلك، ونحو ذلك. لم يكن بذلك خارجا عن السنة، ولا مبتدعا ولا مستحقا للذم، مع اتفاق المسلمين على أن قيام الليل إحدى عشرة ركعة طويلة. كما كان النبي ﷺ يفعل أفضل، من أن يدع ذلك ويصلى بعد الوتر ركعتين وهو جالس^(١).

فإن الذي ثبت في صحيح مسلم عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يصلى من الليل إحدى عشرة ركعة وهو جالس ثم صار يصلى تسعا، يجلس عقيب الثامنة والتاسعة، ولا يسلم إلا عقيب / التاسعة، ثم يصلى بعدها ركعتين وهو جالس، ثم صار يوتر بسبع، وبخمس، فإذا أوتر بخمس لم يجلس إلا عقيب الخامسة، ثم يصلى بعدها ركعتين وهو جالس^(٢). وإذا أوتر بسبع، فقد روى أنه لم يكن يجلس إلا عقيب السابعة، وروى: أنه كان يجلس عقيب السادسة والسابعة، ثم يصلى ركعتين بعد الوتر وهو جالس^(٣). وهذا الحديث الصحيح دليل على أنه لم يكن يداوم عليها، فكيف يقال: إن من لم يداوم عليها فليس من أهل السنة.

والعلماء متنازعون فيها: هل تشرع أم لا؟ فقال كثير من العلماء: إنها لا تشرع بحال، لقوله ﷺ: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا»^(٤). ومن هؤلاء من تأول الركعتين اللتين روى أنه كان يصليهما بعد الوتر على ركعتي الفجر. لكن الأحاديث صحيحة صريحة بأنه كان يصلى بعد الوتر ركعتين وهو جالس، غير ركعتي الفجر^(٥). وروى في بعض الألفاظ: أنه كان يصلى سجديتين بعد الوتر^(٦)، فظن بعض الشيوخ أن المراد سجدتان مجردتان، فكانوا يسجدون بعد الوتر سجديتين مجردتين، وهذه بدعة لم يستحبها أحد من علماء المسلمين، بل ولا فعلها أحد من السلف. وإنما غرهم لفظ السجديتين، والمراد بالسجديتين

(١) سبق تخريجه ص ٥٦ . (٣، ٢) مسلم في صلاة المسافرين (٧٤٦ / ١٣٩) .

(٤) مسلم في صلاة المسافرين وفسرها (٧٥١ / ١٥١)، وأحمد ٢/ ٢٠، ١٠٢، ١٤٣، كلاهما عن ابن عمر رضى الله عنهما .

(٥) مسلم في صلاة المسافرين (٧٣٨ / ١٢٦) .

الركعتان، كما قال ابن عمر: حفظت عن رسول الله ﷺ سجدتين قبل الظهر، وسجدتين بعدها، وسجدتين بعد المغرب، وسجدتين بعد العشاء، / وسجدتين قبل الفجر^(١) أى: ٢٣/٩٧ ركعتين.

ولعل بعض الناس يقول: هاتان الركعتان اللتان كان النبي ﷺ يصليهما بعد الوتر جالساً، نسبتها إلى وتر الليل: نسبة ركعتي المغرب إلى وتر النهار، فإن النبي ﷺ قال: «المغرب وتر النهار. فأوتروا صلاة الليل». رواه أحمد في المسند^(٢).

فإذا كانت المغرب وتر النهار، فقد كان النبي ﷺ يصلي بعد المغرب ركعتين، ولم يخرج المغرب بذلك عن أن يكون وترأ؛ لأن تلك الركعتين هما تكميل الفرض وجبر لما يحصل منه من سهو ونقص، كما جاءت السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «إن العبد لينصرف من صلاته، ولم يكتب له منها إلا نصفها، إلا ثلثها، إلا ربعها، إلا خمسها» حتى قال: «إلا عشرها»^(٣)، فشرعت السنن جبراً لنقص الفرائض. فالركعتان بعد المغرب لما كانتا جبراً للفرض، لم يخرجها عن كونها وترأ، كما لو سجد سجدتي السهو، وكذلك وتر الليل جبره النبي ﷺ بركعتين بعده. ولهذا كان يجبره إذا أوتر بتسع أو سبع أو خمس لنقص عدده عن إحدى عشرة. فهنا نقص العدد، نقص ظاهر.

٢٣/٩٨ وإن كان يصليهما إذا أوتر بإحدى عشرة كان هناك جبراً لصفة / الصلاة، وإن كان يصليهما جالساً؛ لأن وتر الليل دون وتر النهار فينقص عنه في الصفة، وهي مرتبة بين سجدتي السهو، وبين الركعتين الكاملتين، فيكون الجبر على ثلاث درجات، جبر للسهو سجدتان، لكن ذلك نقص في قدر الصلاة ظاهر، فهو واجب متصل بالصلاة. وأما الركعتان المستقلتان، فهما جبر لمعناها الباطل، فلها كانت صلاته تامة. كما في السنن: «إن أول ما يحاسب عليه العبد من عمله الصلاة فإن أكملها، وإلا قيل: انظروا هل له من تطرع»^(٤)، ثم يصنع بسائر أعماله كذلك. والله أعلم.

(١) البخارى فى التهجد (١١٧٢) ومسلم فى صلاة المسافرين (٧٢٩ / ١٠٤) وأحمد ١٧/٢ وصححه إسناده أحمد شاكر (٤٦٦٠).

(٢) أحمد ٣٠/٢، ٤١، ٨٣، ١٥٤ عن ابن عمر، ٢٤١/٦، ٢٦٥ عن عائشة.

(٣) أبو داود فى الصلاة (٧٩٦) عن عمار بن ياسر - رضى الله عنه - والنسائى فى الكبرى فى السهو ٢١٢/١ عن أبى هريرة.

(٤) أبو داود فى الصلاة (٨٦٤) والترمذى فى الصلاة (٤١٣) وقال: « حديث أبى هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه ».

وَسئَل - رَحْمه الله تَعَالى - عن قنوت رسول الله ﷺ هل كان فى العشاء الآخرة أو الصبح؟ وما توفى رسول الله ﷺ والعمل عليه عند الصحابة؟
فأجاب:

أما القنوت فى صلاة الصبح، فقد ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه كان يقنت فى النوازل. قنت مرة شهراً يدعو على قوم من الكفار قتلوا طائفة من أصحابه، ثم تركه (١). وقنت مرة أخرى يدعو لأقوام من أصحابه كانوا مأسورين عند أقوام يمنعونهم من الهجرة إليه (٢).

٢٣/٩٩

/ وكذلك خلفاؤه الراشدون بعده كانوا يقنتون نحو هذا القنوت، فما كان يداوم عليه، وما يدعه بالكلية، وللعلماء فيه ثلاثة أقوال:
قيل: إن المداومة عليه سنة.
وقيل: القنوت منسوخ. وأنه كله بدعة.

والقول الثالث: - وهو الصحيح - أنه يسن عند الحاجة إليه، كما قنت رسول الله ﷺ وخلفاؤه الراشدون. وأما القنوت فى الوتر، فهو جائز وليس بلازم، فمن أصحابه من لم يقنت، ومنهم من قنت فى النصف الأخير من رمضان، ومنهم من قنت السنة كلها.
والعلماء منهم من يستحب الأول كمالك، ومنهم من يستحب الثانى كالشافعى، وأحمد فى رواية، ومنهم من يستحب الثالث كأبى حنيفة، والإمام أحمد فى رواية، والجميع جائز.

فمن فعل شيئاً من ذلك، فلا لوم عليه. والله أعلم.

(١) البخارى فى الدعوات (٦٣٩٤) عن عائشة - رضى الله عنها، ومسلم فى المساجد ومواضع الصلاة (٢٩٥/٦٧٥) عن أبى هريرة - رضى الله عنه.
(٢) البخارى فى الدعوات (٦٣٩٣) عن أبى هريرة.

/ وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ :

فَصْل

رأما القنوت، فالتناس فيه طرفان، ووسط:

منهم من لا يرى القنوت إلا قبل الركوع، ومنهم من لا يراه إلا بعده. وأما فقهاء أهل الحديث - كأحمد وغيره - فيجوزون كلا الأمرين لمجئ السنة الصحيحة بهما، وإن اختاروا القنوت بعده؛ لأنه أكثر وأقيس. فإن سماع الدعاء مناسب لقول العبد: سمع الله لمن حمده، فإنه يشرع الثناء على الله قبل دعائه كما بنيت فاتحة الكتاب على ذلك: أولها ثناء، وآخرها دعاء.

وأيضاً، فالتناس في شرعه في الفجر على ثلاثة أقوال: بعد اتفاهم على أن النبي ﷺ قنت في الفجر^(١).

منهم من قال: إنه منسوخ، فإنه قنت ثم ترك. كما جاءت به الأحاديث الصحيحة^(٢).

/ ومن قال: المتروك هو الدعاء على أولئك الكفار، فلم تبلغه ألفاظ الحديث، أو بلغته فلم يتأملها، فإن في الصحيحين عن عاصم الأحول قال: سألت أنس بن مالك عن القنوت: هل كان قبل الركوع أو بعده؟ فقال: قبل الركوع. قال: فإن فلانا أخبرني أنك قلت بعد الركوع. قال: كذب، إنما قنت رسول الله ﷺ قبل الركوع. أراه بعث قوماً يقال لهم القراء زهاء سبعين رجلاً إلى قوم مشركين - دون أولئك - وكان بينهم وبين رسول الله عهد، وقتت ﷺ شهراً يدعو عليهم^(٣). وكذلك الحديث الذي رواه أحمد والحاكم عن الربيع بن أنس، عن أنس أنه قال: ما زال رسول الله ﷺ يقنت حتى فارق الدنيا^(٤)، جاء لفظه مفسراً: أنه: ما زال يقنت قبل الركوع. والمراد هنا بالقنوت طول القيام، لا الدعاء. كذلك جاء مفسراً، ويبيئه ما جاء في الصحيحين عن محمد بن سيرين قال: قلت لأنس: قنت رسول الله ﷺ في صلاة الصبح؟ قال: نعم، بعد الركوع يسيراً^(٥)، فأخبر أن قنوته كان يسيراً وكان بعد الركوع، فلما كان لفظ القنوت هو إدامة الطاعة، سمى كل تطويل في قيام أو ركوع أو

(١) أبو داود في الصلاة (١٤٤١) عن البراء، والنسائي في التطبيق (١٠٧١) عن أنس بن مالك.

(٢) ابن ماجه في إقامة الصلاة (١٢٤٣).

(٣) البخارى في الوتر (١٠٠٢) ومسلم في المساجد (٦٧٦ / ٣٠١).

(٤) مجمع الزوائد ١٤٢/٢ وقال الهيثمى: «رواه أحمد والبخاري بنحوه، ورجاله موثقون».

(٥) البخارى في الوتر (١٠٠١)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٦٧٧ / ٢٩٨).

سجود قنوتاً. كما قال تعالى: ﴿أَمِنْ هُوَ قَائِتٌ أَنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً﴾ [الزمر: ٩]؛ ولهذا لما سئل ابن عمر - رضى الله عنهما - عن القنوت الراتب قال: ما سمعنا ولا رأينا، وهذا قول.

٢٣/١٠٢ ومنهم من قال: بل القنوت سنة راتبة، حيث قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قنت، وروى عنه: أنه ما زال يقنت حتى فارق الدنيا^(١). وهذا قول الشافعى، ثم من هؤلاء من استحبه فى جميع الصلوات، لما صح عن النبي ﷺ أنه قنت فيهن وجاء ذلك من غير وجه فى المغرب والعشاء الآخرة، والظهر. لكن لم يرو أحد أنه قنت قنوتاً راتباً بدعاء معروف. فاستحبوا أن يدعوا فيه بقنوت الوتر الذى علمه النبي ﷺ للحسن بن على وهو: اللهم، اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ... إِلَى آخِرِهِ^(٢).

وتوسط آخرون من فقهاء الحديث وغيرهم كأحمد وغيره فقالوا: قد ثبت أن النبي ﷺ قنت للنوازل التى نزلت به من العدو، فى قتل أصحابه، أو حبسهم ونحو ذلك. فإنه قنت مستصراً، كما استسقى حين الجذب، فاستنصاره عند الحاجة، كاسترزاقه عند الحاجة؛ إذ بالنصر والرزق قوام أمر الناس. كما قال تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]، وكما قال النبي ﷺ: «وهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم؟ بدعائهم وصلاتهم واستغفارهم»^(٣)، وكما قال فى صفة الأبدال: «بهم ترزقون، وبهم تنصرون»، وكما ذكر الله هذين النوعين فى سورة الملك، وبين أنهما بيده - سبحانه - فى قوله: ﴿أَمِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾. أمّن هذا الذى يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ ﴿[الملك: ٢٠، ٢١]، ثم ترك القنوت. وجاء مفسراً أنه تركه لزوال ذلك السبب.

٢٣/١٠٣ / وكذلك كان عمر - رضى الله عنه - إذا أبطأ عليه خبر جيوش المسلمين قنت، وكذلك على - رضى الله عنه - قنت لما حارب من حارب من الخوارج وغيرهم.

قالوا: وليس الترك نسخاً، فإن الناسخ لا بد أن ينافى المنسوخ، وإذا فعل الرسول ﷺ أمراً لحاجة ثم تركه لزوالها، لم يكن ذلك نسخاً، بل لو تركه تركاً مطلقاً، لكان ذلك يدل

(١) سبق تخريجه ص ٦١ .

(٢) أبو داود فى الصلاة (١٤٢٥)، والترمذى فى أبواب الصلاة (٤٦٤) وقال: «حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، والنسائى فى قيام الليل وتطوع النهار (١٧٤٥، ١٧٤٦)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة والسنة فيها (١١٧٨) وأحمد ١ / ١٩٩، ٢٠٠.

(٣) البخارى فى الجهاد (٢٨٩٦) عن سعد، وأبو داود فى الجهاد (٢٥٩٤) عن أبى الدرداء، والنسائى فى الجهاد (٣١٧٨) عن سعد عن أبيه و(٣١٧٩) عن أبى الدرداء، وأحمد ١ / ١٧٣ عن سعد.

على جواز الفعل والترك، لا على النهي عن الفعل.

قالوا: ونعلم مطلقاً أنه لم يكن يقنت قنوتاً راتباً، فإن مثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فإنه لم ينقل أحد من الصحابة قط أنه دعا في قنوته في الفجر ونحبها إلا لقوم أو على قوم. ولا نقل أحد منهم قط أنه قنت دائماً بعد الركوع، ولا أنه قنت يوماً دعواً يدعو قبله، وأنكر غير واحد من الصحابة القنوت الراتب. فإذا علم هذا علم فظناً أن ذلك لم يكن كما يعلم: أن حتى على خير العمل، لم يكن من الأذان الراتب، وإنما فعله بعض الصحابة لعارض تحضيضاً للناس على الصلاة. فهذا القول أوسط الأقوال، وهو أن القنوت مشروع غير منسوخ، لكنه مشروع للحاجة النازلة، لا سنة راتبية.

وهذا أصل آخر في الواجبات، والمستحبات. كالأصل الذي تقدم في ما يسقط بالعدر، فإن كل واحد من الواجبات والمستحبات الراتبية / يسقط بالمانع العارض، بحيث لا يبقى إلا واجباً ولا مستحباً، كما سقط بالسفر والمرض والخوف كثير من الواجبات والمستحبات.

وكذلك - أيضاً - قد يجب أو يستحب للأسباب العارضة، ما لا يكون واجباً ولا مستحباً راتباً، فالعبادات في ثبوتها وسقوطها تنقسم إلى راتبة وعارضة، وسواء في ذلك ثبوت الوجوب، أو الاستحباب، أو سقوطه.

وإنما تغلط الأذهان من حيث تجعل العارض راتباً، أو تجعل الراتب لا يتغير بحال، ومن اهتدى للفرق بين المشروعات الراتبة والعارضة، انحلت عنه هذه المشكلات كثيراً.

وَسْئَلٌ:

هل قنوت الصبح دائماً سنة؟ ومن يقول: إنه من أبعاض الصلاة التي تجبر بالسجود، وما يجبر إلا الناقص. والحديث «ما زال رسول الله ﷺ يقنت حتى فارق الحياة»^(١): فهل هذا الحديث من الأحاديث الصحاح؟ وهل هو هذا القنوت؟ وما أقوال العلماء في ذلك؟ وما حجة كل منهم؟ وإن قنت لنازلة: فهل يتعين قوله، أو يدعو بما شاء؟

/ فَأَجَابُ:

الحمد لله رب العالمين، قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ: أنه قنت شهراً يدعو على رَعْلٍ وَذَكْوَانَ وَعَصِيَّةٍ، ثم تركه^(٢). وكان ذلك لما قتلوا القراء من الصحابة.

(١) سبق تخريجها ص ٦١.

وثبت عنه أنه قنت بعد ذلك بمدة بعد صلح الحديبية، وفتح خيبر، يدعو للمستضعفين من أصحابه الذين كانوا بمكة. ويقول في قنوته: «اللهم، انج الوليد بن الوليد، وعياش بن أبي ربيعة، وسلمة بن هشام، والمستضعفين من المؤمنين. اللهم، اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسنى يوسف»^(١). وكان يقنت يدعو للمؤمنين، ويلعن الكفار، وكان قنوته في الفجر^(٢).

وثبت عنه في الصحيح أنه قنت في المغرب والعشاء، وفي الظهر^(٣)، وفي السنن أنه قنت في العصر - أيضاً^(٤). فتنازع المسلمون في القنوت على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه منسوخ، فلا يشرع بحال، بناء على أن النبي ﷺ قنت، ثم ترك، والترك نسخ للفعل، كما أنه لما كان يقوم للجنائز، ثم قعد. جعل القعود ناسخاً للقيام، وهذا قول طائفة من أهل العراق كأبي حنيفة وغيره.

/ والثاني: أن القنوت مشروع دائماً، وأن المداومة عليه سنة، وأن ذلك يكون في الفجر.

ثم من هؤلاء من يقول: السنة أن يكون قبل الركوع بعد القراءة سراً، وألا يقنت بسوى: اللهم، إنا نستعينك... إلى آخرها^(٥)، واللهم، إياك نعبد، إلى آخرها^(٦)، كما يقول: مالك.

ومنهم من يقول: السنة أن يكون بعد الركوع جهراً. ويستحب أن يقنت بدعاء الحسن بن علي الذي رواه عن النبي ﷺ في قنوته: «اللهم اهدني فيمن هديت... إلى آخره»^(٧). وإن كانوا قد يجوزون القنوت قبل وبعد. وهؤلاء قد يحتجون بقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَىٰ وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، ويقولون: الوسطى: هي الفجر، والقنوت فيها. وكلتا المقدمتين ضعيفة:

أما الأولى: فقد ثبت بالنصوص الصحيحة عن النبي ﷺ أن الصلاة الوسطى هي العصر^(٨)، وهذا أمر لا يشك فيه من عرف الأحاديث المأثورة. ولهذا اتفق على ذلك علماء

(١) البخارى فى الأذان (٨٠٤) ومسلم فى المساجد (٦٧٥ / ٢٩٥).

(٢) (٣، ٢) أبو داود فى الوتر (١٤٤٣) وأحمد ٣٠٢/١ وصححه إسناده أحمد شاكر (٢٧٤٦).

(٤) أبو داود فى الصلاة (١٤٤٣)، وأحمد ٣٠١ / ١، كلاهما عن ابن عباس.

(٥) البيهقى فى الكبرى فى الصلاة ٢ / ٢١٠، والدر المنثور ٢ / ٢١٠، كلاهما عن خالد بن أبى عمران.

(٦) البيهقى فى الكبرى فى الصلاة ٢ / ٢١١، والدر المنثور ٢ / ٢١١، كلاهما عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - موقوفاً.

(٧) سبق تخريجه ص ٦٢.

(٨) البخارى فى المغازى (٤١١١)، ومسلم فى المساجد ومواضع الصلاة (٦٢٧ / ٢٠٢ - ٢٠٥)، وأبو داود فى الصلاة (٤٠٩)، والترمذى فى التفسير (٢٩٨٤) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه فى الصلاة (٦٨٤)، وابن خزيمة فى الصلاة (١٣٣٧)، وابن جرير ٢ / ٣٤٥، جميعهم عن على، كرم الله وجهه.

الحديث وغيرهم. وإن كان للصحابة والعلماء في ذلك مقالات متعددة، فإنهم تكلموا بحسب اجتهادهم.

٢٣/١٠٧ / وأما الثانية: فالقنوت هو المداومة على الطاعة، وهذا يكون في القيام، والسجود. كما قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ﴾ [الزمر: ٩]. ولو أريد به إدامة القيام كما قيل في قوله: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكُعِي﴾ [آل عمران: ٤٣]، فحمل ذلك على إطالته القيام للدعاء، دون غيره، لا يجوز؛ لأن الله أمر بالقيام له قانتين، والأمر يقتضى الوجوب، وقيام الدعاء المتنازع فيه لا يجب بالإجماع؛ ولأن القائم في حال قراءته هو قانت لله - أيضاً - ولأنه قد ثبت في الصحيح: أن هذه الآية لما نزلت أمروا بالسكوت، ونهوا عن الكلام. فعلم أن السكوت هو من تمام القنوت المأمور به.

ومعلوم أن ذلك واجب في جميع أجزاء القيام؛ ولأن قوله: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، لا يختص بالصلاة الوسطى. سواء كانت الفجر أو العصر؛ بل هو معطوف على قوله: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فيكون أمراً بالقنوت مع الأمر بالمحافظة، والمحافظة تتناول الجميع، فالقيام يتناول الجميع.

٢٣/١٠٨ واحتجوا - أيضاً - بما رواه الإمام أحمد في مسنده، والحاكم في صحيحه، عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس، عن أنس: أن النبي ﷺ ما زال يقنت حتى فارق الدنيا^(١) قالوا: وقوله في الحديث الآخر: ثم تركه^(٢)، أراد ترك الدعاء على تلك / القبائل، لم يترك نفس القنوت.

وهذا - بمجرد - لا يثبت به سنة راتبة في الصلاة، وتصحيح الحاكم دون تحسين الترمذى. وكثيراً ما يصحح الموضوعات، فإنه معروف بالتسامح في ذلك، ونفس هذا الحديث لا يخص القنوت قبل الركوع أو بعده، فقال: ما قنت رسول الله ﷺ بعد الركوع إلا شهراً^(٣)، فهذا حديث صحيح صريح عن أنس أنه لم يقنت بعد الركوع إلا شهراً، فبطل ذلك التأويل.

والقنوت قبل الركوع قد يراد به طول القيام قبل الركوع، سواء كان هناك دعاء زائد، أو لم يكن. فحينئذ، فلا يكون اللفظ دالاً على قنوت الدعاء، وقد ذهب طائفة إلى أنه

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ٦١.

(٣) البخارى فى الوتر (١٠٠١)، ومسلم فى المساجد ومواضع الصلاة (٦٧٧ / ٢٩٩، ٣٠٠)، والنسائى فى التطبيق (١٠٧٠) وابن ماجه فى إقامة الصلاة والسنة فيها (١١٨٣)، وأحمد ٣ / ١٦٧، ١٨٤، ٢٣٢، ٢٤٩.

يستحب القنوت الدائم فى الصلوات الخمس، محتجين بأن النبى ﷺ قنت فيها ولم يفرق بين الراتب والعارض^(١)، وهذا قول شاذ.

والقول الثالث: أن النبى ﷺ قنت لسبب نزل به ثم تركه عند عدم ذلك السبب النازل به^(٢)، فيكون القنوت مسنوناً عند النوازل، وهذا القول هو الذى عليه فقهاء أهل الحديث، وهو المأثور عن الخلفاء الراشدين - رضى الله عنهم.

٢٣/١٠٩

فإن عمر - رضى الله عنه - لما حارب النصارى قنت عليهم القنوت/ المشهور: اللهم عذب كفرة أهل الكتاب... إلى آخره. وهو الذى جعله بعض الناس سنة فى قنوت رمضان، وليس هذا القنوت سنة راتبة، لا فى رمضان ولا غيره، بل عمر قنت لما نزل بالمسلمين من النازلة، ودعا فى قنوته دعاء يناسب تلك النازلة^(٣)، كما أن النبى ﷺ لما قنت أولاً على قبائل بنى سليم الذين قتلوا القراء، دعا عليهم بالذى يناسب مقصوده ثم لما قنت يدعو للمستضعفين من أصحابه دعا بدعاء يناسب مقصوده^(٤). فسنة رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين تدل على شيئين:

أحدهما: أن دعاء القنوت مشروع عند السبب الذى يقتضيه، ليس بسنة دائمة فى الصلاة. الثانى: أن الدعاء فيه ليس دعاء راتباً، بل يدعو فى كل قنوت بالذى يناسبه، كما دعا النبى ﷺ أولاً، وثانياً. وكما دعا عمر. وعلى - رضى الله عنهم - لما حارب من حاربه فى الفتنة، فقنت ودعا بدعاء يناسب مقصوده، والذى يبين هذا أنه لو كان النبى ﷺ يقنت دائماً، ويدعو بدعاء راتب، لكان المسلمون ينقلون هذا عن نبيهم، فإن هذا من الأمور التى تتوفر الهمم والدواعى على نقلها، وهم الذين نقلوا عنه فى قنوته ما لم يداوم عليه، وليس بسنة راتبة، كدعائه على الذين قتلوا أصحابه، ودعائه للمستضعفين من/ أصحابه، ونقلوا قنوت عمر وعلى على من كانوا يحاربونهم.

٢٣/١١٠

فكيف يكون النبى ﷺ يقنت دائماً فى الفجر أو غيرها، ويدعو بدعاء راتب، ولم ينقل هذا عن النبى ﷺ لا فى خبر صحيح، ولا ضعيف؟! بل أصحاب النبى ﷺ الذين هم أعلم الناس بسنته، وأرغب الناس فى اتباعها، كابن عمر وغيره، أنكروا، حتى قال ابن عمر: ما رأينا ولا سمعنا^(٥). وفى رواية: أرايتكم قيامكم هذا: تدعون. ما رأينا ولا سمعنا^(٦). أفيقول مسلم: إن النبى ﷺ كان يقنت دائماً؟! وابن عمر يقول: ما رأينا، ولا سمعنا. وكذلك غير ابن عمر من الصحابة، عدوا ذلك من الأحداث المبتدعة.

(١) (٢) سبق تخريجهما ص ٦١ .

(٣) حديث قنوت عمر - رضى الله عنه - رواه أحمد ٣ / ١٦٦ ، ٢٠٩ عن أنس دون ذكر الدعاء .

(٤) سبق تخريجه ص ٦٤ .

(٥) (٦) الترمذى فى الصلاة (٤٠٢) وقال: « حسن صحيح » ، وأحمد ٣ / ٤٧٢ بمعناه .

ومن تدبر هذه الأحاديث في هذا الباب، علم علماً يقيناً قطعياً أن النبي ﷺ لم يكن يقنت دائماً في شيءٍ من الصلوات، كما يعلم علماً يقيناً أنه لم يكن يداوم على القنوت في الظهر والعشاء والمغرب، فإن من جعل القنوت في هذه الصلوات سنة راتبة يحتاج بما هو من جنس حجة الجاهلين له في الفجر سنة راتبة. ولا ريب أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قنت في هذه الصلوات^(١)؛ لكن الصحابة بينوا الدعاء الذي كان يدعو به، والسبب الذي قنت له، وأنه ترك ذلك عند حصول المقصود، نقلوا ذلك في / قنوت الفجر، وفي ٢٣/١١١ قنوت العشاء - أيضاً.

والذي يوضح ذلك، أن الذين جعلوا من سنة الصلاة أن يقنت دائماً بقنوت الحسن بن علي، أو بسورتى أبي، ليس معهم إلا دعاء عارض، والقنوت فيها إذا كان مشروعاً، كان مشروعاً للإمام والمأموم والمنفرد، بل وأوضح من هذا أنه لو جعل جاعل قنوت الحسن، أو سورتى أبي سنة راتبة في المغرب والعشاء، لكان حاله شبيهاً بحال من جعل ذلك سنة راتبة في الفجر؛ إذ هؤلاء ليس معهم في الفجر إلا قنوت عارض بدعاء يناسب ذلك العارض، ولم ينقل مسلم دعاء في قنوت غير هذا، كما لم ينقل ذلك في المغرب والعشاء. وإنما وقعت الشبهة لبعض العلماء في الفجر؛ لأن القنوت فيها كان أكثر، وهي أطول. والقنوت يتبع الصلاة، وبلغهم أنه داوم عليه، فظنوا أن السنة المداومة عليه، ثم لم يجدوا معهم سنة بدعائه. فسنوا هذه الأدعية الماثورة في الوتر، مع أنهم لا يرون ذلك سنة راتبة في الوتر.

وهذا النزاع الذي وقع في القنوت له نظائر كثيرة في الشريعة: فكثيراً ما يفعل النبي ﷺ لسبب، فيجعله بعض الناس سنة، ولا يميز بين السنة الدائمة والعارضة. وبعض الناس يرى أنه لم يكن يفعله في أغلب الأوقات، فيراه بدعة، ويجعل فعله في بعض الأوقات مخصوصاً أو منسوخاً، إن كان قد بلغه ذلك، مثل صلاة التطوع في جماعة. فإنه قد ثبت عنه في الصحيح: أنه صلى بالليل وخلفه ابن عباس مرة^(٢)، وحذيفة بن اليمان مرة^(٣)، وكذلك غيرهما^(٤). وكذلك صلى بعبان بن مالك في بيته التطوع جماعة^(٥)، وصلى بأبى بن مالك وأمه واليتيم في داره^(٦)، فمن الناس من يجعل هذا فيما يحدث من «صلاة الألفية» ليلة نصف شعبان، والرغائب، ونحوهما مما يداومون فيه على الجماعات.

(١) أحاديث القنوت في الصلوات سبق تخريجها ص ٦٤ .

(٢) البخارى فى التهجد (١١٧٤).

(٣) البخارى فى التهجد (١١٣٦).

(٤) البخارى فى التهجد (١١٥٩، ١١٦٥)، وأحمد ٢٠ / ٦ .

(٥) البخارى فى التهجد (١١٨٦).

(٦) البخارى فى التهجد (١١٦٤).

ومن الناس من يكره التطوع؛ لأنه رأى أن الجماعة إنما سنت في الخمس، كما أن الأذان إنما سن في الخمس. ومعلوم أن الصواب هو ما جاءت به السنة، فلا يكره أن يتطوع في جماعة. كما فعل النبي ﷺ. ولا يجعل ذلك سنة راتبية. كمن يقيم للمسجد إماماً راتباً يصلى بالناس بين العشاءين، أو في جوف الليل، كما يصلى بهم الصلوات الخمس، كما ليس له أن يجعل للعديد وغيرهما أذاناً كأذان الخمس؛ ولهذا أنكر الصحابة على من فعل هذا من ولاة الأمور إذ ذلك.

ويشبه ذلك من بعض الوجوه تنازع العلماء في مقدار القيام في رمضان، فإنه قد ثبت أن أبي بن كعب كان يقوم بالناس عشرين ركعة في قيام رمضان، ويوتر بثلاث. فرأى كثير من العلماء أن ذلك هو السنة؛ لأنه أقامه بين المهاجرين والأنصار، ولم ينكره منكر. واستحب آخرون تسعة وثلاثين ركعة؛ بناء على أنه عمل أهل المدينة القديم.

٢٣/١١٣

/ وقال طائفة: قد ثبت في الصحيح عن عائشة: أن النبي ﷺ لم يكن يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة^(١)، واضطرب قوم في هذا الأصل، لما ظنوه من معارضة الحديث الصحيح لما ثبت من سنة الخلفاء الراشدين، وعمل المسلمين.

والصواب أن ذلك جميعه حسن، كما قد نص على ذلك الإمام أحمد - رضى الله عنه - وأنه لا يتوقت في قيام رمضان عدد، فإن النبي ﷺ لم يوقت فيها عدداً. وحينئذ، فيكون تكثير الركعات وتقليلها، بحسب طول القيام وقصره.

فإن النبي ﷺ كان يطيل القيام بالليل، حتى إنه قد ثبت عنه في الصحيح من حديث حذيفة أنه كان يقرأ في الركعة بالبقرة، والنساء، وآل عمران^(٢) فكان طول القيام يغنى عن تكثير الركعات. - أبي بن كعب لما قام بهم - وهم جماعة واحدة - لم يمكن أن يطيل بهم القيام. فكثرت الركعات ليكون ذلك عوضاً عن طول القيام، وجعلوا ذلك ضعف عدد ركعاته، فإنه كان يقوم بالليل إحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة، ثم بعد ذلك كان الناس بالمدينة ضعفوا عن طول القيام فكثروا الركعات حتى بلغت تسعاً وثلاثين.

٢٣/١١٤

/ ومما يناسب هذا أن الله - تعالى - لما فرض الصلوات الخمس بمكة، فرضها ركعتين ركعتين، ثم أقرت في السفر، وزيد في صلاة الحضر، كما ثبت ذلك في الصحيح عن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت: لما هاجر إلى المدينة زيد في صلاة الحضر، وجعلت صلاة المغرب ثلاثاً؛ لأنها وتر النهار، وأما صلاة الفجر فأقرت

(١) مسلم في صلاة المسافرين (٧٣٨ / ١٢٥).

(٢) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٧٧٢ / ٢٠٣).

ركعتين^(١) لأجل تطويل القراءة فيها، فأغنى ذلك عن تكثير الركعات.

وقد تنازع العلماء: أيما أفضل: إطالة القيام أم تكثير الركوع والسجود أم هما سواء؟ على ثلاثة أقوال: وهى ثلاث روايات عن أحمد.

وقد ثبت عنه فى الصحيح أى الصلاة أفضل؟ قال: «طول القنوت»^(٢). وثبت عنه أنه قال: «إنك لن تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة، وحط عنك بها خطيئة»^(٣). وقال لربيعة بن كعب: «أعنى على نفسك بكثرة السجود»^(٤).

ومعلوم أن السجود فى نفسه أفضل من القيام، ولكن ذكر القيام أفضل، وهو القراءة، وتحقيق الأمر أن الأفضل فى الصلاة أن تكون معتدلة. فإذا أطال القيام يطيل الركوع والسجود، كما كان النبى ﷺ يصلى بالليل، كما رواه حذيفة وغيره^(٥). وهكذا / كانت ٢٣/١١٥
صلاته الفريضة، وصلاة الكسوف، وغيرهما: كانت صلاته معتدلة، فإن فضل مفضل إطالة القيام والركوع والسجود مع تقليل الركعات وتخفيف القيام والركوع والسجود مع تكثير الركعات، فهذان متقاربان. وقد يكون هذا أفضل فى حال، كما أنه لما صلى الضحى يوم الفتح صلى ثمانى ركعات يخففهن^(٦)، ولم يقتصر على ركعتين طويلتين. وكما فعل الصحابة فى قيام رمضان لما شق على المأمومين إطالة القيام.

وقد تبين بما ذكرناه أن القنوت يكون عند النوازل، وأن الدعاء فى القنوت ليس شيئاً معيناً، ولا يدعو بما خطر له، بل يدعو من الدعاء المشروع بما يناسب سبب القنوت، كما إنه إذا دعا فى الاستسقاء دعا بما يناسب المقصود، فكذلك إذا دعا فى الاستنصار دعا بما يناسب المقصود، كما لو دعا خارج الصلاة لذلك السبب؛ فإنه كان يدعو بما يناسب المقصود، فهذا هو الذى جاءت به سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين.

ومن قال: إنه من أبعاض الصلاة التى يجبر بسجود السهو، فإنه بنى ذلك على أنه سنة يسن المداومة عليه، بمنزلة التشهد الأول، ونحوه. وقد تبين أن الأمر ليس كذلك، فليس بسنة راتبة، ولا يسجد له، لكن من اعتقد ذلك متأولاً فى ذلك له تأويله، كسائر موارد الاجتهاد.

ولهذا ينبغى للمأموم أن يتبع إمامه فيما يسوغ فيه الاجتهاد، / فإذا قَنَتَ قَنَتَ معه، وإن ٢٣/١١٦
ترك القنوت لم يقنت، فإن النبى ﷺ قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»^(٧). وقال: «لا

(١) البخارى فى الصلاة (٣٥٠) ومسلم فى صلاة المسافرين (٦٨٥ / ١) ، ورواه بتمامه ابن حبان فى الصلاة (٢٧٢٦).

(٢) سبق تخريجه ص ٤٣ . (٤،٣) سبق تخريجهما ص ٤٧ .

(٥) البخارى فى التهجد (١١٣٥) . (٦) البخارى فى المغازى (٤٢٩٢) عن أم هانئ.

(٧) البخارى فى الأذان (٨٠٥) ومسلم فى الصلاة (٤١١ / ٧٧) .

تختلفوا على أئمتكم»^(١)، وثبت عنه في الصحيح أنه قال: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»^(٢). ألا ترى أن الإمام لو قرأ في الأخيرتين بسورة مع الفاتحة وطولهما على الأوليين: لوجبت متابعتة في ذلك. أما مسابقة الإمام، فإنها لا تجوز. فإذا قنت لم يكن للمأموم أن يسابقه، فلا بد من متابعتة، ولهذا كان عبد الله بن مسعود قد أنكر على عثمان الترييع بمنى، ثم إنه صلى خلفه أربعاً، فقيل له: في ذلك؟! فقال: الخلاف شر. وكذلك أنس بن مالك لما سأله رجل عن وقت الرمي، فأخبره، ثم قال: افعل كما يفعل إمامك. والله أعلم.

(١) مسلم في الصلاة (٤١٤ / ٨٦) بمعناه .

(٢) مسلم في الإمامة (١٨٥٥ / ٦٥ ، ٦٦)، وأحمد ٦ / ٢٤، كلاهما عن عوف بن مالك .

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللهُ - عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يَوْمَ قَوْمَا فَيُخَصُّ نَفْسَهُ بِالِدَعَاءِ دُونَهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ»^(١). فَهَلْ يَسْتَحِبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخَصُّ نَفْسَهُ بِدَعَائِهِ فِي صَلَاتِهِ دُونَهُمْ؟ / فَكَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَيْنِ؟

فَأَجَاب:

الحمد لله رب العالمين. قد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة أنه قال للنبي ﷺ: أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة. ما تقول؟ قال: «أقول: اللهم، باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم، نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم، اغسلني بالماء والثلج والبرد»^(٢)، فهذا حديث صحيح صريح في أنه دعا لنفسه خاصة، وكان إماماً. وكذلك حديث عليّ في الاستفتاح الذي أوله: «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض»، فيه: «فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها، فإنه لا يصرف عني سيئها إلا أنت»^(٣).

وكذلك ثبت في الصحيح أنه كان يقول بعد رفع رأسه من الركوع بعد قوله: «لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت»^(٤)، «اللهم، طهرني من خطاياي بالماء والثلج والبرد، اللهم، نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس»^(٥). وجميع هذه الأحاديث المأثورة في دعائه بعد التشهد من فعله، ومن أمره، لم ينقل فيها إلا لفظ الأفراد. كقوله: «اللهم، إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال»^(٦). وكذا دعاؤه بين / السجدين، وهو في السنن من حديث حذيفة، ومن حديث ابن عباس، وكلاهما كان النبي ﷺ فيه إماماً، أحدهما بحذيفة، والآخر بابن

(١) أبو داود في الطهارة (٢٩٠)، والترمذي في الصلاة (٣٥٧) وقال: «حديث حسن»، وأحمد ٥ / ٢٥٠، ٢٦٠، ثلاثتهم عن ثوبان - رضى الله عنه - ٥ / ٢٨٠ عن أبي أمامة.

(٢) البخاري في الأذان (٧٤٤) ومسلم في المساجد (٥٩٨ / ١٤٧).

(٣) مسلم في صلاة المسافرين (٧٧١ / ٢٠١). (٤) مسلم في الصلاة (٤٧٧ / ٢٠٥).

(٥) مسلم في الصلاة (٤٧٦ / ٢٠٤).

(٦) البخاري في الأذان (٨٣٢) عن عائشة، والترمذي في الدعوات (٣٤٩٤) وقال: «حديث حسن صحيح» عن عبد الله بن عباس، والنسائي في السهو (١٣٠٩) عن عائشة، وأحمد ٢ / ١٨٥، ١٨٦ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ٥ / ٤١٦، ٤٢٣، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٧، ٥٢٢ عن أبي هريرة.

عباس. وحديث حذيفة: «رب، اغفر لي، رب، اغفر لي»^(١)، وحديث ابن عباس فيه: «اغفر لي، وارحمني، واهدني، وعافني، وارزقني»^(٢)، ونحو هذا. فهذه الأحاديث التي في الصحاح والسنن تدل على أن الإمام يدعو في هذه الأمانة بصيغة الإفراد. وكذلك اتفق العلماء على مثل ذلك. حيث يرون أنه يشرع مثل هذه الأدعية.

وإذا عرف ذلك تبين أن الحديث المذكور - إن صح - فالمراد به الدعاء الذي يؤمن عليه المأموم - كدعاء القنوت - فإن المأموم إذا آمن كان داعياً، قال الله تعالى موسى وهرون: ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩]، وكان أحدهما يدعو، والآخر يؤمن. وإذا كان المأموم مؤمناً على دعاء الإمام، فيدعو بصيغة الجمع، كما في دعاء الفاتحة في قوله: ﴿اهدنا الصراطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، فإن المأموم إنما آمن لاعتقاده أن الإمام يدعو لهما جميعاً، فإن لم يفعل، فقد خان الإمام المأموم.

فأما المواضع التي يدعو فيها كل إنسان لنفسه - كالاستفتاح، وما بعد التشهد، ونحو ذلك - فكما أن المأموم يدعو لنفسه، فالإمام يدعو لنفسه. كما يسبح المأموم في الركوع والسجود، إذا سبح الإمام في / الركوع والسجود، وكما يتشهد إذا تشهد، ويكبر إذا كبر، فإن لم يفعل المأموم ذلك فهو المفرط.

٢٣/١١٩

وهذا الحديث لو كان صحيحاً صريحاً معارضاً للأحاديث المستفيضة المتواترة، ولعمل الأمة، والأئمة، لم يلتفت إليه، فكيف وليس من الصحيح، ولكن قد قيل: إنه حسن، ولو كان فيه دلالة لكان عاماً، وتلك خاصة، والخاص يقضى على العام. ثم لفظه «فيخص نفسه بدعوة دونهم»^(٣)، يراد بمثل هذا إذا لم يحصل لهم دعاء، وهذا لا يكون مع تأمينهم. وأما مع كونهم مؤمنين على الدعاء كلما دعا، فيحصل لهم كما حصل له بفعلهم، ولهذا جاء دعاء القنوت بصيغة الجمع: «اللهم، إنا نستعينك، ونستهديك» إلى آخره^(٤). ففي مثل هذا يأتي بصيغة الجمع، ويتبع السنة على وجهها. والله أعلم.

وَسُئِلَ - رحمه الله - عن يصى التراويح بعد المغرب: هل هو سنة أم بدعة؟

وذكروا أن الإمام الشافعى صلاها بعد المغرب، وتممها بعد العشاء الآخرة؟

(١) ابن ماجه فى الصلاة والسنة فيها (٨٩٧).

(٢) الترمذى فى الدعوات (٣٥٥١) وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) سبق تخريجه ص ٧١.

(٤) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى (٢/ ٢١٠) بلفظ: «نستعينك ونستغفرك».

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين. السنة في التراويح أن تصلى بعد العشاء الآخرة، كما اتفق على ذلك السلف والأئمة. والنقل المذكور / عن الشافعي - رضى الله عنه - باطل، فما كان ٢٣/١٢٠ الأئمة يصلونها إلا بعد العشاء على عهد النبي ﷺ، وعهد خلفائه الراشدين، وعلى ذلك أئمة المسلمين، لا يعرف عن أحد أنه تعمد صلاتها قبل العشاء، فإن هذه تسمى قيام رمضان، كما قال النبي ﷺ: «إن الله فرض عليكم صيام رمضان، وسنتت لكم قيامه، فمن صامه وقامه، غفر له ما تقدم من ذنبه»^(١). وقيام الليل في رمضان وغيره، إنما يكون بعد العشاء. وقد جاء مصرحاً به في السنن: أنه لما صلى بهم قيام رمضان صلى بعد العشاء^(٢).

وكان النبي ﷺ قيامه بالليل هو وتره، يصلى بالليل في رمضان وغير رمضان إحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة ركعة^(٣)، لكن كان يصلها طوالاً. فلما كان ذلك يشق على الناس، قام بهم أبي بن كعب في زمن عمر بن الخطاب عشرين ركعة، يوتر بعدها، ويخفف فيها القيام، فكان تضعيف العدد عوضاً عن طول القيام. وكان بعض السلف يقوم أربعين ركعة فيكون قيامها أخف، ويوتر بعدها بثلاث. وكان بعضهم يقوم بست وثلاثين ركعة يوتر بعدها، وقيامهم المعروف عنهم بعد العشاء الآخرة.

ولكن الرافضة تكره صلاة التراويح. فإذا صلوا قبل العشاء الآخرة لا تكون هي صلاة التراويح، كما أنهم إذا توضؤوا يغسلون / أرجلهم أول الوضوء، ويمسحونها في آخره. ٢٣/١٢١ فمن صلاها قبل العشاء، فقد سلك سبيل المبتدعة المخالفين للسنة. والله أعلم.

(١) أحمد ١/١٩١ وصححه إسناده أحمد شاکر (١٦٦٠)، والنسائي في الصيام (٢٢١٠).

(٢) الترمذی فی الصوم (٨٠٦) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والدارمی فی الصوم ٢ / ٢٦، كلاهما عن أبي ذر بنحوه.

(٣) أحاديث قيام الرسول ﷺ سبق تخريجها ص ٦٧ ، ٦٨ .

وَسُئِلَ عما يصنعه أئمة هذا الزمان من قراءة سورة الأنعام في رمضان في ركعة واحدة ليلة الجمعة هل هي بدعة أم لا؟

فأجاب:

نعم بدعة. فإنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة والتابعين ولا غيرهم من الأئمة أنهم تحروا ذلك، وإنما عمدة من يفعله ما نقل عن مجاهد وغيره، من أن سورة الأنعام نزلت جملة. مشيعة بسبعين ألف ملك، فقرؤوها جملة لأنها نزلت جملة. وهذا استدلال ضعيف وفي قراءتها جملة من الوجوه المكروهة أمور. منها: أن فاعل ذلك يطول الركعة الثانية من الصلاة على الأولى تطويلاً فاحشاً. والسنة تطويل الأولى على الثانية كما صح عن النبي ﷺ. ومنها تطويل آخر قيام الليل على أوله، وهو خلاف السنة، فإنه كان يطول أوائل ما كان يصليه من الركعات على أواخرها. والله أعلم.

٢٣/١٢٢ / وَسُئِلَ عن قوم يصلون بعد التراويح ركعتين في الجماعة، ثم في آخر الليل يصلون تمام مائة ركعة، ويسمون ذلك صلاة القدر، وقد امتنع بعض الأئمة من فعلها. فهل الصواب مع من يفعلها أو مع من يتركها؟ وهل هي مستحبة عند أحد من الأئمة أو مكروهة؟ وهل ينبغي فعلها والأمر بها، أو تركها والنهي عنها؟

فأجاب:

الحمد لله، بل المصيب هذا الممتنع من فعلها، والذي تركها. فإن هذه الصلاة لم يستحبها أحد من أئمة المسلمين، بل هي بدعة مكروهة باتفاق الأئمة، ولا فعل هذه الصلاة لا رسول الله ﷺ ولا أحد من الصحابة، ولا التابعين، ولا يستحبها أحد من أئمة المسلمين، والذي ينبغي: أن ترك وينهى عنها.

وأما قراءة القرآن في التراويح، فمستحب باتفاق أئمة المسلمين، بل من أجل مقصود التراويح قراءة القرآن فيها لسمع المسلمون كلام الله. فإن شهر رمضان فيه نزل القرآن، وفيه كان جبريل يدارس النبي ﷺ / القرآن، وكان النبي ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل فيدارسه القرآن.

٢٣/١٢٣

وَسُئِلَ عَنْ سَنَةِ الْعَصْرِ: هَلْ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا حَدِيثٌ؟ وَالْخِلَافُ الَّذِي فِيهَا مَا الصَّحِيحُ مِنْهُ؟

فَأَجَاب:

الحمد لله، أما الذي صح عن النبي ﷺ فحديث ابن عمر: حفظت عن رسول الله ﷺ عشر ركعات: ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر^(١). وفي الصحيح - أيضاً - عن النبي ﷺ أنه قال: «من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة تطوعاً، بنى الله له بيتاً في الجنة»^(٢)، وجاء في السنن تفسيره: «أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر»^(٣).

وثبت عنه في الصحيح أنه قال: «بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة»، ثم قال في الثالثة: «لمن شاء»^(٤)؛ كراهية أن يتخذها الناس سنة. ففي هذا الحديث أنه يصلى / قبل العصر، وقبل المغرب، وقبل العشاء. وقد صح أن أصحاب النبي ﷺ كانوا يصلون بين أذان المغرب وإقامتها ركعتين والنبي ﷺ يراهم فلا ينهاهم، ولم يكن يفعل ذلك. فمثل هذه الصلوات حسنة ليست سنة، فإن النبي ﷺ كره أن تتخذ سنة.

ولم يكن النبي ﷺ يصلى قبل العصر، وقبل المغرب، وقبل العشاء، فلا تتخذ سنة، ولا يكره أن يصلى فيها؛ بخلاف ما فعله ورغب فيه، فإن ذلك أؤكد من هذا. وقد روى: أنه كان يصلى قبل العصر أربعاً^(٥)، وهو ضعيف. وروى: أنه كان يصلى ركعتين^(٦). والمراد به الركعتان قبل الظهر. والله أعلم.

(١) سبق تخريجه ص ٥٩ .

(٢) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٧٢٨ / ١٠١) عن أم حبيبة.

(٣) الترمذى في أبواب الصلاة (٤١٦) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في قيام الليل وتطوع النهار (١٨٠٢)، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١١٤١)، ثلاثهم عن أم حبيبة.

(٤) البخارى في الأذان (٦٢٧) ومسلم في صلاة المسافرين (٨٣٨ / ٣٠٤) .

(٥) أحاديث صلاة الرسول ﷺ قبل العصر أربعاً أحاديث كلها ضعيفة ذكرها الهيتمى في مجمع الزوائد ٢/ ٢٢٥.

(٦) النسائي في الإمامة (٨٧٣) عن ابن عمر، وأحمد ٦ / ١٨٦ عن عائشة.

وَسْئَلٌ: هل للعصر سنة راتبة أم لا؟ أفتونا مأجورين؟

فَأَجَاب:

الحمد لله، الذي ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يصلي مع المكتوبات عشر ركعات أو اثنتي (١) عشرة ركعة؛ ركعتين قبل الظهر أو أربعاً وبعدها ركعتين، وبعد المغرب ركعتين، وبعد العشاء ركعتين، وقبل الفجر ركعتين (٢). وكذلك ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة تطوعاً غير فريضة بنى الله له بيتاً في الجنة» (٣)، ورويت في السنن: «أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر» (٤). وليس في الصحيح سوى هذه الأحاديث الثلاثة: حديث ابن عمر وعائشة وأم حبيبة. وأما قبل العصر، فلم يقل أحد أن النبي ﷺ كان يصلي قبل العصر إلا وفيه ضعف، بل خطأ كحديث يروي عن علي أنه كان يصلي نحو ستة عشر ركعة، منها قبل العصر، وهو مطعون فيه فإن الذين اعتنوا بنقل تطوعاته كعائشة وابن عمر بينوا ما كان يصليه، وكذلك الصلاة قبل المغرب وقبل العشاء لم يكن يصليها لكن كان أصحابه يصلون قبل المغرب بين الأذان والإقامة، وهو يراهم فلا ينكر ذلك عليهم. وثبت عنه في الصحيح أنه قال: «بين كل أذانين صلاة، بين كلا أذانين صلاة»، ثم قال في الثالثة: «لمن شاء» (٥)؛ كراهية أن يتخذها الناس سنة فهذا يبين أن الصلاة قبل العصر والمغرب والعشاء حسنة وليست بسنة، فمن أحب أن يصلي قبل العصر كما يصلي قبل المغرب والعشاء على هذا الوجه، فحسن. وأما أن يعتقد أن ذلك سنة راتبة كان يصليها النبي ﷺ كما يصلي قبل الظهر وبعدها وبعد المغرب، فهذا خطأ. والصلاة مع المكتوبة ثلاث درجات:

٢٣/١٢٥

إحداها: سنة الفجر والوتر: فهاتان أمر بهما النبي ﷺ ولم يأمر بغيرهما وهما سنة باتفاق الأئمة، وكان النبي ﷺ يصليهما في السفر والحضر ولم يجعل مالك سنة راتبة غيرهما.

٢٣/١٢٦

والثانية: ما كان يصليه مع المكتوبة في الحضر وهو عشر ركعات وثلاث عشرة ركعة وقد أثبت أبو حنيفة والشافعي وأحمد مع المكتوبات سنة مقدرة بخلاف مالك.

والثالثة: التطوع الجائز في هذا الوقت من غير أن يجعل سنة لكون النبي ﷺ لم يداوم

(١) في المطبوعة: «أثني»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٩ .

(٣) سبق تخريجه ص ٧٥ .

(٤) انظر تخريج الحديث قبل السابق .

(٥) سبق تخريجه ص ٧٥ .

عليه ولا قدر فيه عدداً، والصلاة قبل العصر والمغرب والعشاء من هذا الباب وقريباً من ذلك صلاة الضحى، والله أعلم.

وَسُئِلَ: هل سنة العصر مستحبة؟

فأجاب:

لم يكن النبي ﷺ يصلى قبل العصر شيئاً وإنما كان يصلى قبل الظهر: إما ركعتين، وإما أربعاً، وبعدها. وكان يصلى بعد المغرب ركعتين، وبعد العشاء ركعتين، وقبل الفجر ركعتين. وأما قبل العصر، وقبل المغرب، وقبل العشاء، فلم يكن يصلى؛ لكن ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «بين كل أذانين صلاة» ثم قال في الثالثة: «لمن شاء»^(١)؛ كراهية أن يتخذها الناس سنة، فمن شاء أن يصلى تطوعاً قبل العصر، فهو حسن. لكن لا يتخذ ذلك سنة، والله أعلم.

٢٣/١٢٧

/ وَسُئِلَ - رحمه الله: هل تقضى السنن الرواتب؟

فأجاب:

أما إذا فاتت السنة الراتبية - مثل سنة الظهر - فهل تقضى بعد العصر؟ على قولين هما روايتان عن أحمد:

أحدهما: لا تقضى، وهو مذهب أبى حنيفة، ومالك.

والثاني: تقضى، وهو قول الشافعى، وهو أقوى. والله أعلم.

وَسُئِلَ - رحمه الله: عن لا يواظب على السنن الرواتب؟

فأجاب:

من أصر على تركها، دل ذلك على قلة دينه، وردت شهادته في مذهب أحمد، والشافعى، وغيرهما.

(١) سبق تخريجه ص ٧٥.

/ وَسئَلُ - رحمه الله : عن صلاة المسافر: هل لها سنة؟ فإن الله جعل الرباعية ركعتين رحمة منه على عباده، فما حجة من يدعى السنة؟ وقد أنكر عمر على من سبح بعد الفريضة. فهل في بعض المذاهب تأكيد السنة في السفر كأبي حنيفة؟ وهل نقل هذا عن أبي حنيفة أم لا؟

فأجاب:

أما الذي ثبت عن النبي ﷺ: أنه كان يصلى في السفر من التطوع، فهو ركعتا الفجر، حتى إنه لما نام عنها هو وأصحابه في منصرفه من خيبر، قضاها مع الفريضة هو وأصحابه^(١)، وكذلك قيام الليل، والوتر. فإنه قد ثبت عنه في الصحيح: أنه كان يصلى على راحلته قبل أى وجه توجهت به، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة^(٢).

وأما الصلاة قبل الظهر وبعدها، فلم ينقل عنه أنه فعل ذلك في السفر، ولم يصل معها شيئاً، وكذلك كان يصلى بمنى ركعتين، ركعتين ولم ينقل عنه أحد أنه صلى معها شيئاً^(٣).

/ وابن عمر كان أعلم الناس بالسنة، وأتبعهم لها، وأما العلماء فقد تنازعوا في استحباب ذلك. والله أعلم.

وَسئَلُ: عن الصلاة بعد أذان المغرب، وقبل الصلاة؟

فأجاب:

كان بلال كما أمره النبي ﷺ يفصل بين أذانه وإقامته، حتى يتسع لركعتين، فكان من الصحابة من يصلى بين الأذنين ركعتين، والنبي ﷺ يراهم ويقرهم، وقال: «بين كل أذنين صلاة، بين كل أذنين صلاة، بين كل أذنين صلاة»، ثم قال في الثالثة: «لمن شاء»^(٤)؛ مخافة أن تتخذ سنة.

فإذا كان المؤذن يفرق بين الأذنين مقدار ذلك، فهذه الصلاة حسنة، وأما إن كان يصل

(١) النسائي في المواقيت (٦١٧).

(٢) البخارى في الوتر (١٠٠٠) ومسلم في صلاة المسافرين (٧٠٠ / ٣٩).

(٣) الدارمى فى الماسك ٤٧ / ٢ . (٤) سبق تخريجه ص ٧٥ .

الأذان بالإقامة، فلاشتغال بإجابة المؤذن هو السنة، فإن النبي ﷺ قال: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول»^(١).

ولا ينبغي لأحد أن يدع إجابة المؤذن، ويصلى هاتين الركعتين، فإن السنة لمن سمع المؤذن أن يقول: مثل ما يقول، ثم يصلى على / النبي ﷺ، ويقول: «اللهم، رب هذه الدعوة التامة...» إلى آخره^(٢)، ثم يدعو بعد ذلك.

وَسُئِلَ: عن امرأة لها ورْدٌ بالليل تصليه، فتعجز عن القيام في بعض الأوقات. فقيل لها: إن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم فهل هو صحيح؟

فأجاب:

نعم. صحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم»^(٣). لكن إذا كان عادته أنه يصلى قائما، وإنما قعد لعجزه، فإن الله يعطيه أجر القائم. لقوله ﷺ: «إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم»^(٤)، فلو عجز عن الصلاة كلها لمرض كان الله يكتب له أجرها كله؛ لأجل نيته وفعله بما قدر عليه، فكيف إذا عجز عن أفعالها؟!

(١) البخارى فى الأذان (٦١١)، ومسلم فى الصلاة (٣٨٣ / ١٠)، والترمذى فى الصلاة (٢٠٨) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الأذان (٦٧٣)، وابن ماجه فى الأذان والسنة فيها (٧٢٠)، والدارمى فى الصلاة (٢٧٢ / ١)، وأحمد ٦ / ٣، ٩٠، جميعهم عن أبى سعيد الخدرى -رضى الله عنه- وأحمد ٢ / ١٦٨ عن عمرو ابن العاص.

(٢) البخارى فى الأذان (٦١٤)، وأبو داود فى الصلاة (٥٢٩)، والترمذى فى الصلاة (٢١١) وقال: «حديث حسن غريب»، والنسائى فى الأذان (٦٨٠)، وابن ماجه فى الأذان (٧٢٢)، وأحمد ٣ / ٣٣٧، ٣٥٤، جميعهم عن جابر بن عبد الله.

(٣) الترمذى فى الصلاة (٣٧١) وقال: «حسن صحيح» عن عمران بن حصين، وابن ماجه فى إقامة الصلاة والسنة فيها (١٢٣٠) عن أنس، وقال البوصيرى فى الزوائد: «إسناده صحيح»، والدارمى فى الصلاة (١ / ٣٢١) عن عبد الله بن عمرو، وأحمد ٢ / ١٦٢، ٢١٤، ٤٢٥ عن عبد الله بن عمرو، وأحمد ٦ / ٦١، ٧١، ٢٢٠، ٢٢١ عن عائشة.

(٤) البخارى فى الجهاد (٢٩٩٦).

/ وَسئِلَ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَجْمَعُوا بَيْوتَكُمْ قُبُورًا»^(١).

فَأَجَاب:

وأما لفظ الحديث: «اجعلوا من صلاتكم فى بيوتكم»^(٢)، وإذا لم تذكروا الله فيها كنتم كالميت، وكانت كالقبور؛ فإن فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال: «مثل الذى يذكر ربه، والذى لا يذكر ربه، كمثل الحى والميت»، وفى لفظ: «مثل البيت الذى يذكر الله فيه، والذى لا يذكر الله فيه مثل الحى والميت»^(٣).

وَسئِلَ عَنْ صَلَاةِ نِصْفِ شَعْبَانَ؟

فَأَجَاب:

إذا صلى الإنسان ليلة النصف وحده، أو فى جماعة خاصة كما كان يفعل طوائف من السلف، فهو أحسن. وأما الاجتماع فى المساجد على صلاة مقدرة. كالاتحاد على مائة ركعة، بقراءة ألف ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص]، دائما، فهذا بدعة، لم يستحبها أحد من الأئمة. والله أعلم.

(١) مسلم فى صلاة المسافرين وقصرها (٧٨٠ / ٢١٢)، والترمذى فى فضائل القرآن (٢٨٧٧) وقال: «هذا حديث

حسن صحيح»، وأحمد ٢ / ٢٨٤، ٣٣٧، ٣٧٨، ٣٨٨، ثلاثتهم عن أبى هريرة.

(٢) البخارى فى الصلاة (٤٣٢)، ومسلم فى صلاة المسافرين وقصرها (٧٧٧ / ٢٠٨)، والترمذى فى أبواب الصلاة

(٤٥١) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى قيام الليل (١٥٩٨)، وأحمد ٢ / ١٦، ١٢٣، جميعهم

عن ابن عمر، ٦ / ٦٥ عن عائشة.

(٣) مسلم فى صلاة المسافرين (٧٧٩ / ٢١١).

وأما صلاة الرغائب، فلا أصل لها، بل هي محدثة. فلا تستحب لا جماعة، ولا فرادى. فقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ نهى أن تخص ليلة الجمعة بقيام، أو يوم الجمعة بصيام^(١). والأثر الذي ذكر فيها كذب موضوع باتفاق العلماء. ولم يذكره أحد من السلف والأئمة أصلاً. وأما ليلة النصف، فقد روى في فضلها أحاديث وآثار ونقل عن طائفة من السلف أنهم كانوا يصلون فيها، فصلاة الرجل فيها وحده قد تقدمه فيه سلف وله فيه حجة فلا ينكر مثل هذا. وأما الصلاة فيها جماعة، فهذا مبنى على قاعدة عامة في الاجتماع على الطاعات والعبادات. فإنه نوعان أحدهما سنة راتبة إما واجب وإما مستحب كالصلوات الخمس والجمعة والعيدين. وصلاة الكسوف والاستسقاء والتراويح، فهذا سنة راتبة ينبغي المحافظة عليها والمداومة.

والثاني: ما ليس بسنة راتبة مثل الاجتماع لصلاة تطوع مثل قيام الليل أو على قراءة قرآن، أو ذكر الله أو دعاء. فهذا لا بأس به إذا لم يتخذ عادة راتبة. فإن النبي ﷺ / صلى التطوع في جماعة أحياناً ولم يداوم عليه إلا ما ذكر. وكان أصحابه إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم أن يقرأ والباقي يستمعون. وكان عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى: ذكرنا ربنا، فيقرأ وهم يستمعون. وقد روى أن النبي ﷺ خرج على أهل الصفة ومنهم واحد يقرأ فجلس معهم^(٢). وقد روى: في الملائكة السيارين الذين يتبعون مجالس الذكر الحديث المعروف^(٣). فلو أن قوماً اجتمعوا بعض الليالي على صلاة تطوع من غير أن يتخذوا ذلك عادة راتبة تشبه السنة الراتبة لم يكره. لكن اتخاذه عادة دائمة بدوران الأوقات مكروه لما فيه من تغيير الشريعة وتشبيه غير المشروع بالمشروع. ولو ساغ ذلك، لساغ أن يعمل صلاة أخرى وقت الضحى أو بين الظهر والعصر أو تراويح في شعبان أو أذان في العيدين، أو حج إلى الصخرة ببيت المقدس، وهذا تغيير لدين الله وتبديل له. وهكذا القول في ليلة المولد وغيرها. والبدع المكروهة ما لم تكن مستحبة في الشريعة وهي أن يشرع ما لم يأذن به الله فمن جعل شيئاً ديناً وقربة بلا شرع من الله، فهو مبتدع ضال وهو الذي عناه النبي ﷺ بقوله: «كل بدعة ضلالة»^(٤). فالبدعة ضد الشرعة، والشرعة ما أمر الله به ورسوله أمر بإيجاب أو أمر استحباب، وإن لم يفعل على عهد كالاتحاد في التراويح على إمام واحد

(١) مسلم في الصيام (١١٤٤ / ١٤٨) عن أبي هريرة.

(٢) أبو داود في الوتر (١٤٥٦)، وأحمد ٤ / ١٢٨، ١٥٤، كلاهما عن عقبة بن عامر الجهني.

(٣) أحمد ٢ / ٢٥٢ وصححه إسناده أحمد شاکر (٧٤٢٠).

(٤) مسلم في الجمعة (٨٦٧ / ٤٣) وأبو داود في السنة (٤٦٠٧).

وجمع القرآن في المصحف. وقتل أهل الردة والخوارج ونحو ذلك. وما لم يشرعه الله ورسوله، فهو بدعة وضلالة: مثل تخصيص / مكان أو زمان باجتماع على عبادة فيه كما خص الشارع أوقات الصلوات وأيام الجمع والأعياد. وكما خص مكة بشرفها والمساجد الثلاثة وسائر المساجد بما شرعه فيها من الصلوات وأنواع العبادات كل بحسبه؛ وبهذا التفسير يظهر الجمع بين أدلة الشرع من النصوص والإجماعات، فإن المراد بالبدعة ضد الشرعة وهو ما لم يشرع في الدين، فمتى ثبت بنص أو إجماع في فعل أنه مما يحبه الله ورسوله، خرج بذلك عن أن يكون بدعة، وقد قررت ذلك مبسوطا في قاعدة كبيرة من القواعد الكبار.

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ :

«صلاة الرغائب»^(١) بدعة باتفاق أئمة الدين، لم يسنها رسول الله ﷺ، ولا أحد من خلفائه، ولا استحجها أحد من أئمة الدين - كمالك، والشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة، والثوري، والأوزاعي، والليث - وغيرهم. والحديث المروي فيها كذب بإجماع أهل المعرفة بالحديث، وكذلك الصلاة التي تذكر أول ليلة جمعة من رجب، وفي ليلة المعراج، وألفية نصف شعبان، والصلاة يوم الأحد، والإثنين وغير هذا من أيام الأسبوع، وإن كان قد ذكرها طائفة من المصنفين في الرقائق، فلا نزاع بين أهل المعرفة بالحديث أن أحاديثه كلها موضوعة، ولم يستحجها أحد من أئمة الدين. وفي صحيح مسلم / عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام، ولا يوم الجمعة بصيام»^(٢).

والأحاديث التي تذكر في صيام يوم الجمعة، وليلة العيدين، كذب على النبي ﷺ. والله أعلم.

وَسُئِلَ عَنْ صَلَاةِ الرَّغَائِبِ هَلْ هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ:

هذه الصلاة لم يصلها رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه، ولا التابعين، ولا أئمة المسلمين، ولا رغب فيها رسول الله ﷺ، ولا أحد من السلف، ولا الأئمة ولا ذكروا لهذه الليلة فضيلة تخصها. والحديث المروي في ذلك عن النبي ﷺ كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بذلك؛ ولهذا قال المحققون: إنها مكروهة غير مستحبة، والله أعلم.

(١) الرغائب: واحدتها رغبة، والرغبة: الأمر المرغوب فيه، انظر: اللسان، مادة «رغب».

(٢) مسلم في الصيام (١١٤٤ / ١٤٨).

فَصْل

فى «سجود القرآن» - وهو نوعان - : خبر عن أهل السجود، ومدح لهم، أو أمر به،
وذم على تركه.

فالأول سجدة الأعراف: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ
يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، وهذا ذكره بعد الأمر باستماع القرآن والذكر.

وفى الرعد: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظَلَالَهُمْ بِالْغُدُورِ وَالْأَصَالِ﴾
[الرعد: ١٥]، وفى النحل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ
وَالشَّمَالِ سَجْدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ . وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ
وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ . / يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٤٨ - ٥٠]،
وفى سبحان: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا . وَيَقُولُونَ
سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا . وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَكُونُ بَيْنَهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء:
١٠٧ - ١٠٩]، وهذا خبر عن سجود مع من سمع القرآن فسجد.

وكذلك فى مريم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ
نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا
وَبُكْيًا﴾ [مريم: ٥٨]، فهؤلاء الأنبياء سجدوا إذا تتلى عليهم آيات الرحمن، وأولئك الذين
أوتوا العلم من قبل القرآن إذا تتلى عليهم القرآن يسجدون.

وظاهر هذا سجود مطلق كسجود السحرة، وكقوله: ﴿ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾
[البقرة: ٥٨]، وإن كان المراد به الركوع. فالسجود هو خضوع له وذل له؛ ولهذا يعبر به
عن الخضوع. كما قال الشاعر:

ترى الأكم فيها سجداً للحوافر

قال جماعة من أهل اللغة: السجود التواضع والخضوع وأنشدوا:

/ساجد المنخر ما يرفعه خاشع الطرف أصم المسمع

قيل لسهل بن عبد الله: أيسجد القلب؟ قال: نعم، سجدة لا يرفع رأسه منها أبداً.

وفى سورة «الحج» الأولى خبر: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدُّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨]، والثانية: أمر مقرون بالركوع؛ ولهذا صار فيها نزاع^(١).

وسجدة الفرقان: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ [الفرقان: ٦٠]، خبر مقرون بدم من أمر بالسجود فلم يسجد، ليس هو مدحاً. وكذلك سجدة النمل: ﴿وَجَدْتَهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ وَزَيْنُ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ . أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ . اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٤ - ٢٦]، خبر يتضمن دم من يسجد لغير الله، ولم يسجد لله. ومن قرأ ألا يا اسجدوا، كانت أمراً.

وفى «آلم تنزيل السجدة»: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة: ١٥]، وهذا من أبلغ الأمر والتخصيص؛ فإنه نفى الإيمان عن ذكر آيات ربه ولم يسجد إذا ذكر بها.

وفى «ص»: خبر عن سجدة داود، وسماها ركوعاً^(٢)، و«حم تنزيل» أمر صريح: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ . فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٧، ٣٨]، والنجم أمر صريح: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَعِبُدُوا﴾ [النجم: ٦٢]، والانشقاق أمر صريح عند سماع القرآن: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٠، ٢١]، و﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، أمر مطلق: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩]. فالسجدة الأولى إلى الأولى من الحج خبر ومدح. والتسع البواقي من الثانية من الحج أمر ودم لمن لم يسجد، إلا «ص»، فتقول: قد تنازع الناس في وجوب سجود التلاوة. قيل: يجب. وقيل: لا يجب. وقيل: يجب إذا قرئت السجدة في الصلاة، وهو رواية عن أحمد، والذي يتبين لى أنه واجب: فإن الآيات التي

(١) يشير ابن تيمية - رحمه الله - إلى الآية السابعة والسبعين من سورة «الحج».

(٢) يشير ابن تيمية - رحمه الله - إلى الآية الرابعة والعشرين من سورة «ص».

فيها مدح لا تدل بمجردا على الوجوب؛ لكن آيات الأمر والذم والمطلق منها قد يقال: إنه محمول على الصلاة، كالثانية من الحج، والفرقان، واقراء، وهذا ضعيف، فكيف وفيها مقرون بالتلاوة كقوله: / ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [السجدة: ١٥]، فهذا نفى للإيمان بالآيات عمن لا يختر ساجداً إذا ذكر بها، وإذا كان سامعاً لها، فقد ذكر بها.

وكذلك سورة «الانشقاق»: ﴿ فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ﴾ [الانشقاق: ٢٠، ٢١]، وهذا ذم لمن لا يسجد إذا قرئ عليه القرآن كقوله: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [المدثر: ٤٩]، ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ ﴾ [الحديد: ٨]، ﴿ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٧٨]، وكذلك سورة «النجم» قوله: ﴿ أَفَمَن هَذَا الْحَدِيثِ تَعْبُجُونَ . وَتَصْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ . وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ . فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَعِبُدُوا ﴾ [النجم: ٥٩ - ٦٢]، أمراً بالغاً عقب ذكر الحديث الذي هو القرآن يقتضى أن سماعه سبب الأمر بالسجود، لكن السجود المأمور به عند سماع القرآن كما أنه ليس مختصاً بسجود الصلاة فليس هو مختصاً بسجود التلاوة، فمن ظن هذا أو هذا، فقد غلط، بل هو متناول لهما جميعاً، كما بينه الرسول ﷺ.

فالسنة تفسر القرآن وتبينه وتدلل عليه. فالسجود عند سماع آية السجدة هو سجود مجرد عند سماع آية السجدة، سواء تليت مع سائر القرآن، أو وحدها، ليس هو سجوداً عند تلاوة مطلق القرآن، فهو سجود عند جنس القرآن. وعند خصوص الأمر بالسجود، فالأمر يتناوله. وهو - أيضاً - متناول لسجود القرآن - أيضاً - وهو أبلغ؛ فإنه - سبحانه وتعالى - / قال: ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [السجدة: ١٥]، فهذا الكلام يقتضى أنه لا يؤمن بآياته إلا من إذا ذكر بها خر ساجداً، وسبح بحمد ربه، وهو لا يستكبر.

ومعلوم أن قوله: ﴿ بِآيَاتِنَا ﴾ ليس يعنى بها آيات السجود فقط، بل جميع القرآن. فلا بد أن يكون إذا ذكر بجميع آيات القرآن يختر ساجداً، وهذا حال المصلى، فإنه يذكر بآيات الله بقراءة الإمام، والإمام يذكر بقراءة نفسه، فلا يكونون مؤمنين حتى يخروا ساجداً، وهو سجودهم فى الصلاة، وهو سجود مرتب ينتقلون أولاً إلى الركوع ثم إلى السجود، والسجود مثنى كما بينه الرسول ليجتمع فيه خروان: خروار من قيام - وهو السجدة الأولى. وخروار من قعود، وهو السجدة الثانية. وهذا مما يستدل به على وجوب قعدة الفصل، والطمأنينة فيها، كما مضت به السنة؛ فإن الخروار ساجداً لا يكون إلا من

قعود أو قيام. وإذا فصل بين السجدين كحد السيف، أو كان إلى القعود أقرب، لم يكن هذا خروراً.

ولكن الذى جوزه ظن أن السجود يحصل بوضع الرأس على الأرض، كيف ما كان. وليس كذلك، بل هو مأمور به كما قال: ﴿إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا﴾ [السجدة: ١٥]، ولم يقل: سجدوا. فالخروج مأمور / به، كما ذكره فى هذه الآية، ونفس الخور على الذقن عبادة مقصودة، كما أن وضع الجبهة على الأرض عبادة مقصودة. يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا . وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا . وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٧-١٠٩]، فمدح هؤلاء، وأثنى عليهم بخورهم للأذقان، أى على الأذقان سجداً. والثانى بخورهم للأذقان: أى عليها يكون.

٢٣/١٤٢

فتبين أن نفس الخور على الذقن عبادة مقصودة، يحبها الله. وليس المراد بالخور إلصاق الذقن بالأرض، كما تلتصق الجبهة، والخور على الذقن هو مبدأ الركوع، والسجود منتهاه. فإن الساجد يسجد على جبهته لا على ذقنه، لكنه يخر على ذقنه، والذقن آخر حد الوجه، وهو أسفل شئ منه، وأقربه إلى الأرض. فالذى يخر على ذقنه يخر وجهه ورأسه خضوعاً لله. ومن حيثئذ، قد شرع فى السجود. فكما أن وضع الجبهة هو آخر السجود، فالخور على الذقن أول السجود، وتماخى الخور أن يكون من قيام أو قعود، وقد روى عن ابن عباس: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ أى: للوجوه. قال الزجاج: الذى يخر وهو قائم إنما يخر لوجهه، والذقن مجتمع اللحيين، وهو غضروف أعضاء الوجه. فإذا ابتدأ يخر فأقرب الأشياء من وجهه إلى الأرض الذقن.

/ وقال ابن الأنبارى: أول ما يلقى الأرض من الذى يخر قبل أن يصبو جبهته ذقنه، فلذلك قال: ﴿لِلْأَذْقَانِ﴾، ويجوز أن يكون المعنى يخرون للوجوه، فاكتفى بالذقن من الوجه. كما يكتفى بالبعض من الكل. وبالنوع من الجنس.

٢٣/١٤٣

قلت: والذى يخر على الذقن لا يسجد على الذقن، فليس الذقن من أعضاء السجود، بل أعضاء السجود سبعة. كما قال النبى ﷺ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء: الجبهة وأشار بيده إلى الأنف - واليدين، والركبتين، والقدمين»^(١)، ولو سجد على ذقنه ارتفعت جبهته، والجمع بينهما متعذر، أو متعسر؛ لأن الأنف بينهما وهو ناتئ، يمنع إلصاقهما معاً

(١) البخارى فى الأذان (٨٠٩) ومسلم فى الصلاة (٤٩٠ / ٢٣٠).

بالأرض في حال واحدة، فالساجد يخِر على ذقنه، ويسجد على جبهته. فهذا خرور السجود. ثم قال: ﴿وَيَخِرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَكُونُ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، فهذا خرور البكاء، قد يكون معه سجود، وقد لا يكون.

فالأول كقوله: ﴿إِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨]، فهذا خرور وسجود وبكاء.

والثاني: كقوله: ﴿وَيَخِرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَكُونُ﴾، فقد يبكي الباكي من خشية الله مع خضوعه بخروره، وإن لم يصل إلى حد السجود / وهذا عبادة - أيضاً - لما فيه من الخرور لله، والبكاء له. وكلاهما عبادة لله، فإن بكاء الباكي لله، كالذي يبكي من خشية الله. من أفضل العبادات. وقد روى: «عينان لا تمسهما النار: عين باتت تحرس في سبيل الله، وعين يخرج منها مثل رأس الذباب من خشية الله»^(١)، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة الله، ورجلان تحابا في الله، اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه، ورجل قلبه معلق بالمسجد، إذا خرج منه حتى يعود إليه، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل دعت امرأته ذات حسب وجمال، فقال إني أخاف الله رب العالمين»^(٢).

فذكر ﷺ هؤلاء السبعة، إذ كل منهم كمل العبادة التي قام بها، وقد صنف مصنف في نعتهم سماه: (اللمعة في أوصاف السبعة). فالإمام العادل: كمل ما يجب من الإمارة، والشاب الناشئ في عبادة الله: كمل ما يجب من عبادة الله، والذي قلبه معلق بالمسجد: كمل عمارة المساجد بالصلوات الخمس؛ لقوله: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنِ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨]، والعفيف: كمل الخوف من الله، والمتصدق: كمل الصدقة لله، والباكي: كمل الإخلاص.

/وأما قوله عن داود - عليه السلام : ﴿وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤]، لا ريب أنه سجد. كما ثبت بالسنة^(٣)، وإجماع المسلمين أنه سجد لله، والله - سبحانه - مدحه بكونه

(١) الترمذى في فضائل الجهاد (١٦٣٩) وقال: «حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث شعيب بن رزيق» عن ابن عباس.

(٢) البخارى في الأذان (٦٦٠) ومسلم في الزكاة (١٠٣١ / ٩١).

(٣) البخارى في الأنبياء (٣٤٢٢)، وأبو داود في الصلاة (١٤٠٩)، والدارمى في الصلاة ١ / ٣٤٢، وأحمد ١ / ٣٦٠، كلهم عن ابن عباس.

خر راکعاً، وهذا أول السجود، وهو خروره. فذكر - سبحانه - أول فعله وهو خروره راکعاً، ليبين أن هذا عبادة مقصودة، وإن كان هذا الخرور كان ليسجد. كما أتى على النبيين بأنهم كانوا: ﴿إِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨]، ﴿وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ﴾ أنهم: ﴿إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾، ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَكُونُ﴾ [الإسراء: ١٠٧ - ١٠٩]، وذلك لأن الخرور هو أول الخضوع المنافي للكبر. فإن المتكبر يكره أن يخر، ويحب ألا يزال منتصباً مرتفعاً، إذا كان الخرور فيه ذل وتواضع، وخشوع؛ ولهذا يأنف منه أهل الكبر من العرب، وغير العرب. فكان أحدهم إذا سقط منه الشيء لا يتناوله، لئلا يخر وينحى.

فإن الخرور انخفاض الوجه والرأس، وهو أعلى ما فى الإنسان وأفضله. وهو قد خلق رفيعاً منتصباً، فإذا خفضه، لاسيما بالسجود، كان ذلك غاية ذله؛ ولهذا لم يصلح السجود إلا لله، فمن سجد لغيره، فهو مشرك، ومن لم يسجد له فهو مستكبر عن عبادته، وكلاهما كافر من أهل النار. قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، وقال / تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧]، وقال فى قصة بلقيس: ﴿وَجَدْتُنَّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ . أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ . اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٤ - ٢٦]. والشمس أعظم ما يرى فى عالم الشهادة وأعمه نفعاً، وتأثيراً. فالنهي عن السجود لها نهى عما هو دونها بطريق الأولى من الكواكب، والأشجار، وغير ذلك.

وقوله: ﴿وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾، دلالة على أن السجود للخالق لا للمخلوق، وإن عظم قدره، بل لمن خلقه. وهذا لمن يقصد عبادته وحده. كما قال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾، لا يصلح له أن يسجد لهذه المخلوقات، قال تعالى: ﴿فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]، فإنه قد علم - سبحانه - أن فى بنى آدم من يستكبر عن السجود له فقال: الذين هم أعظم من هؤلاء لا يستكبرون عن عبادة ربهم، بل يسبحون له بالليل والنهار ولا يحصل لهم سامة ولا ملالة، بخلاف الآدميين، فوصفهم هنا بالتسبيح له، ووصفهم بالتسبيح والسجود جميعاً فى قوله: ﴿إِنْ

الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسَبِّحُونَهُ وَهُمْ لَا يَسْجُدُونَ ﴿ [الأعراف: ٢٠٦] / وهم ٢٣/١٤٧
يُصَفُّونَ لَهُ صَفُوفًا كَمَا قَالُوا: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ . وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ ﴾ [الصفات:
١٦٥، ١٦٦].

وفى الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها؟»،
قالوا: وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: «يسدون الأول فالأول، ويتراصون فى
الصف»^(١).

فصل

فآياته - سبحانه - توجب شيئين:

أحدهما: فهمها وتدبرها، ليعلم ما تضمنته.

والثانى: عبادته، والخضوع له إذا سمعت، فتلاوته إياها وسماعها يوجب هذا وهذا، فلو
سمعها السامع ولم يفهمها، كان مذموماً. ولو فهمها ولم يعمل بما فيها كان مذموماً، بل
لا بد لكل أحد عند سماعها من فهمها والعمل بها. كما أنه لا بد لكل أحد من استماعها،
فالمعرض عن استماعها كافر، والذي لا يفهم ما أمر به فيها كافر. والذي يعلم ما أمر به فلا
يقر بوجوبه ويفعله كافر. وهو - سبحانه - يذم الكفار بهذا، وهذا كقوله: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ
التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ . كَانَهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَفْرَّةٌ . فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴾ [المدثر: ٤٩ - ٥١]، وقوله:
﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [فصلت: ٢٦]، وقوله:
﴿ كِتَابٌ / فَصَّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾
٢٣/١٤٨ [فصلت: ٣، ٤]، ونظائره كثيرة.

وقال فيمن لم يفهمها وتدبرها: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا
وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٣]، فذمهم على أنهم لا يفهمون، ولو فهموا لم يعملوا
بعلمهم. وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ . إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ
اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ . وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٢١ - ٢٣]،
وقال: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴾ [الفرقان: ٧٣].

قال ابن قتيبة: لم يتغافلوا عنها، فكأنهم صم لم يسمعوها عمى لم يروها. وقال غيره

(١) مسلم فى الصلاة (٤٣٠ / ١١٩)، وأبو داود فى الصلاة (٦٦١)، والنسائى فى الإمامة (٨١٦)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة والسنة فيها (٩٩٢)، وأحمد ١٠١/٥ كلهم عن جابر بن سمرة.

من أهل اللغة: لم يبقوا على حالهم الأولى، كأنهم لم يسمعوا، ولم يروا، وإن لم يكونوا خروا حقيقة. تقول العرب: شتمت فلانا فقام يبكي، وقعد يندب، وأقبل يتعذر، وظل يفتخر، وإن لم يكن قام، ولا قعد.

قلت: في ذكره - سبحانه - لفظ الخرور دون غيره، حكمة. فإنهم لو خروا وكانوا صما وعمياناً، لم يكن ذلك ممدوحاً، بل معيباً. فكيف إذا كانوا صما وعمياناً بلا خرور. فلا بد من شيئين: من الخرور، والسجود. ولا بد من السمع والبصر لما في آياته من النور والهدى / والبيان، وكذلك لما شرعت الصلاة شرع فيها القراءة، في القيام، ثم الركوع، والسجود.

٢٣/١٤٩

فأول ما أنزل الله من القرآن: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، فافتتحها بالأمر بالقراءة، وختمها بالأمر بالسجود، فقال: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩]، فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٥]، يدل على أن التذكير بها كقراءتها في الصلاة موجب للسجود والتسبيح، وأنه من لم يكن إذا ذكر بها يختر ساجداً، ويسبح بحمد ربه، فليس بمؤمن، وهذا متناول الآيات التي ليس فيها سجود، وهي جمهور آيات القرآن، ففي القرآن أكثر من ستة آلاف آية، وأما آيات السجدة، فبضع عشرة آية.

وقوله: ﴿ذُكِرُوا بِهَا﴾، يتناول جميع الآيات، فالتذكير بها جميعها موجب للتسبيح والسجود، وهذا مما يستدل به على وجوب التسبيح والسجود. وعلى هذا، تدل عامة أدلة الشريعة من الكتاب والسنة - تدل على وجوب جنس التسبيح - فمن لم يسبح في السجود، فقد عصى الله ورسوله، وإذا أتى بنوع من أنواع التسبيح المشروع أجزأه.

وللفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال. قيل: لا يجب ذكر بحال، / وقيل: يجب ويتعين قوله: «سبحان ربي الأعلى»، لا يجزئ غيره. وقيل: يجب جنس التسبيح، وإن كان هذا النوع أفضل من غيره؛ لأنه أمر به أن يجعل في السجود. وقد ثبت عن النبي ﷺ في الصحيح أنواع أخرى. وقوله: «اجعلوها في سجودكم»^(١)، فيه كلام ليس هذا موضعه، إذ قد يقال المسبح لربه: بأى اسم سبحه، فقد سبح اسم ربه الأعلى. كما أنه بأى اسم دعاه فقد دعا ربه الذي له الأسماء الحسنى. كما قال: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

٢٣/١٥٠

(١) أبو داود في الصلاة (٨٦٩) وابن ماجه في إقامة الصلاة (٨٨٧)، وضعفه الألبانى .

فإذا كان يدعى بجميع أسمائه الحسنى، وبأى اسم دعاه، فقد دعا الذى له الأسماء الحسنى، وهو يسبح بجميع أسمائه الحسنى، وبأى اسم سبح فقد سبح الذى له الأسماء الحسنى، ولكن قد يكون بعض الأسماء أفضل من بعض. وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا أن الأمر بالسجود تابع لقراءة القرآن كله، كما فى الآية. وفى قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٠، ٢١]، فهذا يتناول جميع القرآن، وأنه من قرئ عليه القرآن فهو مأمور بالسجود، والمصلى قد قرئ عليه القرآن، وذلك سبب للأمر بالسجود، فلهذا يسمع القرآن ويسجد الإمام والمفرد يسمع قراءة نفسه وهو يقرأ على نفسه القرآن. وقد / يقال: لا يصلون، لكن قوله: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا﴾ ٢٣/١٥١ [السجدة: ١٥]، صريح فى السجود المعروف؛ لاقترانه بلفظ الخرور. وأما هذه الآية فيها نزاع، قال أبو الفرج: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾، فيه قولان: أحدهما: لا يصلون، قاله عطاء، وابن السائب.

والثانى: لا يخضعون له، ولا يستكينون له، قاله ابن جرير، واختاره القاضى أبو يعلى. قال: واحتج بها قوم على وجوب سجود التلاوة، وليس فيها دلالة على ذلك. وإنما المعنى لا يخشعون، ألا ترى أنه أضاف السجود إلى جميع القرآن، والسجود يختص بمواضع منه. قلت: القول الأول هو الذى يذكره كثير من المفسرين، لا يذكرون غيره - كالثعلبى، والبعغوى - وحكوه عن مقاتل، والكلبى وهو المنقول عن مفسرى السلف، وعليه عامة العلماء.

وأما القول الثانى: فما علمت أحداً نقله عن أحد من السلف. والذين قالوه إنما قالوه لما رأوا أنه لا يجب على كل من سمع شيئاً من القرآن أن يسجد، فأرادوا أن يفسروا الآية بمعنى يجب فى كل حال. فقالوا: يخضعون، ويستكينون. فإن هذا يؤمر / به كل من قرئ عليه القرآن.

ولفظ السجود يراد به مطلق الخضوع، والاستكانة. كما قد بسط هذا فى مواضع، لكن يقال لهم: الخضوع مأمور به، وخضوع الإنسان وخشوعه، لا يتم إلا بالسجود المعروف، وهو فرض فى الجملة على كل أحد، وهو المراد من السجود المضاف إلى بنى آدم: حيث ذكر فى القرآن: إذ هو خضوع آدمى للرب، والرب لا يرضى من الناس بدون هذا الخضوع؛ إذ هو غاية خضوع العبد، ولكل مخلوق خضوع بحسبه، هو سجوده.

وأما إن يكون سجود الإنسان لا يراد به إلا خضوع ليس فيه سجود الوجه، فهذا لا

يعرف، بل يقال: هم مأمورون: إذا قرئ عليهم القرآن بالسجود، وإن لم يكن السجود التام عقب استماع القرآن، فإنه لا بد أن يكون بين صلاتين، فإذا قاموا إلى الصلاة، فقد أتوا بالسجود الواجب عليهم، وهم لما قرئ عليهم حصل لهم نوع من الخضوع والخشوع باعتقاد الوجوب والعزم على الامتثال. فإذا اعتقدوا وجوب الصلاة وعزموا على الامتثال، فهذا مبدأ السجود المأمور به، ثم إذا صلوا، فهذا تمامه. كما قال في المشركين: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، فهم إذا تابوا والتزموا الصلاة كف عن قتالهم. فهذا مبدأ إقامتها، ثم إذا فعلوها فقد أتموا إقامتها. وأما إذا التزموها / بالكلام ولم يفعلوا فإنهم يقاتلون.

٢٣/١٥٣

ومما يدل على ذلك ما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ: أنه سجد بها في الصلاة. ففي الصحيحين عن أبي رافع قال: صليت مع أبي هريرة العتمة. فقرأ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [سورة الانشقاق]، فسجد فقلت: ما هذه؟ قال: سجدت بها خلف أبي القاسم، ولا أزال أسجد بها حتى ألقاه^(١)، وهذا الحديث قد اتفق العلماء على صحته.

وأما سجوده فيها، فرواه مسلم دون البخاري^(٢). والسجود فيها قول جمهور العلماء كأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم. وهو قول ابن وهب، وغيره من أصحاب مالك، فكيف يقال: إن لفظ السجود فيها لم يرد به إلا مطلق الخضوع والاستكانة، وأما السجود المعروف فلم يدل عليه اللفظ؟ ولو كان هذا صحيحاً، لم يكن السجود الخاص مشروعاً إذا تليت، لاسيما في الصلاة، وبهذا يظهر جواب من أجاب من احتج بها على وجوب سجود التلاوة، بأن المراد الخضوع.

فإن قيل: فإذا فسر السجود بالصلاة، كما قاله الأكثرون، لم يجب سجود التلاوة. قيل: الصلاة مرادة من جنس قراءة القرآن. كما تقدم. وهذه الآية توجب على من قرئ عليه القرآن أن يسجد، / فإن قرئ عليه خارج الصلاة، فعليه أن يسجد قريباً، إذا حضر وقت الصلاة، فإنه ما من ساعة يقرأ عليه فيها القرآن، إلا هو وقت صلاة مفروضة، فعليه أن يصلحها؛ إذ بينه وبين وقت الصلاة المفروضة أقل من نصف يوم، فإذا لم يصل، فهو ممن إذا قرئ عليه القرآن لا يسجد فإن قرئ عليه القرآن في الصلاة فعليه أن يسجد سجدة يخر فيها من قيام، وسجدة يخر فيها من قعود، وكل منهما بعد ركوع، كما بينه الرسول ﷺ.

٢٣/١٥٤

وأما السجود عند تلاوة هذه الآية، فهو السجود الخاص، وهو سجود التلاوة، وهذا سجود مبادر إليه عند سماع هذه الآية، فإنها أمرته أن يسجد إذا قرئ عليه القرآن، فمن تمام

(١) البخاري في الأذان (٧٦٦، ٧٦٨)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٥٧٨ / ١١٠).

(٢) ورد السجود في صلاة العتمة وفي ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ كما في الهامش السابق.

المبادرة أن يسجد عند سماعها سجود التلاوة. ثم يسجد عند تلاوة غيرها كما تقدم، فإن هذه الآية تأمر بالسجود إذا قرئ عليه هي أو غيرها، فهي الأمرة بالسجود عند قراءة القرآن، دون سائر الآيات التي لا يسجد عندها، فكان لها حض من الأمر بالسجود مع عموم كونها من القرآن، فتخص بالسجود لها، ويسجد في الصلاة إذا قرئت كما يسجد إذا قرئ غيرها.

وبهذا فسرها النبي ﷺ. فإنه سجد بها في الصلاة وفعله إذا خرج امتثالاً لأمر، أو تفسيراً لمجمل كان حكمه حكمه، فدل / ذلك على وجوب السجود الذي سجده عند قراءة هذه السورة، لا سيما وهو في الصلاة. والصلاة مفروضة، وإتمامها مفروض، فلا تقطع إلا بعمل هو أفضل من إتمامها، فعلم أن سجود التلاوة فيها أفضل من إتمامها بلا سجود، ولو زاد في الصلاة فعلا من جنسها عمداً بطلت صلاته. وهنا سجود التلاوة مشروع فيها.

وعن أحمد في وجوب هذا السجود في الصلاة روايتان، والأظهر الوجوب، كما قدمناه لوجوه متعددة:

منها: أن نفس الأئمة يؤمرون أن يصلوا كما صلى النبي ﷺ، وهو هكذا صلى. والله أعلم.

وقوله: ﴿لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢١]، ولم يقل لا يصلون، يدل على أن السجود مقصود لنفسه، وأنه يتناول السجود في الصلاة وخارج الصلاة، فيتناول - أيضاً - الخشوع والخشوع، كما مثل. فالقرآن موجب لمسمى السجود الشامل لجميع أنواعه، فما من سجود إلا والقرآن موجب له، ومن لم يسجد إذا قرئ عليه مطلقاً فهو كافر، ولكن لا يجب كل سجود في كل وقت، بل هو بحسب ما بينه رسول الله ﷺ، ولكن الآية دلت على تكرار السجود عند تكرار قراءة القرآن عليه، / وهذا واجب إذا قرئ عليه القرآن في الصلاة وخارج الصلاة، كما تقدم. والله أعلم.

وأما الأمر المطلق بالسجود، فلا ريب أنه يتناول الصلوات الخمس. فإنها فرض بالاتفاق، ويتناول سجود القرآن؛ لأن النبي ﷺ سن السجود في هذه المواضع. فلا بد أن يكون ما تلى سبباً له، وإلا كان أجنبياً. والمذكور إنما هو الأمر، فدل على أن هذا السجود من السجود المأمور به، وإلا فكيف يخرج السجود المقرون بالأمر عن الأمر، وهذا كسجود الملائكة لآدم لما أمروا.

وهكذا جاء في الحديث الصحيح: «إذا قرأ ابن آدم السجدة اعتزل الشيطان يبكي». يقول: يا ويله. أمر ابن آدم بالسجود فسجد، فله الجنة، وأمرت بالسجود فأبيت فلي النار!». رواه مسلم^(١). والنبي ﷺ ذكر هذا ترغيباً في هذا السجود، فدل على أن هذا السجود مأمور به، كما كان السجود لآدم؛ لأن كلاهما أمر، وقد سن السجود عقبه، فمن سجد كان متشبهاً بالملائكة، ومن أوى، تشبه بإبليس، بل هذا سجود لله، فهو أعظم من السجود لآدم.

وهذا الحديث كاف في الدلالة على الوجوب، وكذلك الآيات التي فيها الأمر المقيد، والأمر المطلق - أيضاً.

٢٣/١٥٧ / وأيضاً، فإن النبي ﷺ لما قرأ: (والنجم)، سجد وسجد معه المسلمون والمشركون، والجن والإنس. كما ثبت ذلك في الصحيح عن ابن عباس. وفي الصحيح عن ابن مسعود: أنهم سجدوا إلا رجلاً من المشركين أخذ كفا من حصا، وقال: يكفيني هذا. قال: فلقد رأيته بعد قتل كافرا^(٢). وهذا يدل على أنهم كانوا مأمورين بهذا السجود، وأن تاركه كان مذموماً، وليس هو سجود الصلاة، بل كان خضوعاً لله، وفيهم كفار، وفيهم من لم يكن متوضئاً، لكن سجود الخضوع إذا تلى كلامه.

كما أثنى على من إذا سمعه سجد، فقال: ﴿إِذَا تَلَىٰ عَلَيْهِمُ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا . وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا . وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٧ - ١٠٩]، وهذا وإن قيل: إنه متناول سجود الصلاة، فإنهم إذا سمعوا القرآن ركعوا وسجدوا، فلا ريب أنه متناول سجود القرآن بطريق الأولى؛ لأن هناك السجود بعض الصلاة، وهنا ذكر سجوداً مجرداً على الأذقان، فما بقي يمكن حمله على الركوع؛ لأن الركوع لا يكون على الأذقان.

٢٣/١٥٨ وقوله: ﴿لِلْأَذْقَانِ﴾ أي: على الأذقان. كما قال: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصفافات: ١٠٣] أي: على الجبين. وقوله: ﴿لِلْأَذْقَانِ﴾، يدل على تمام السجود، / وأنهم سجدوا على الأنف مع الجبهة حتى التصقت الأذقان بالأرض، ليسوا كمن سجد على الجبهة فقط، والساجد على الأنف قد لا يلصق الذقن بالأرض، إلا إذا زاد انخفاضه.

(١) مسلم في الإيمان (٨١ / ١٣٣) عن أبي هريرة.

(٢) مسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٥٧٦ / ١٠٥).

وأما احتجاج من لم يوجهه بكون النبي ﷺ لم يسجد لما قرأ عليه زيد (النجم)^(١)، ويقول عمر: لما قرأ على المنبر سورة النحل حتى جاء السجدة فنزل فسجد، وسجد الناس، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأها حتى جاء السجدة. قال: يا أيها الناس، إنا نمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه، وفي لفظ: فلما كان في الجمعة الثانية تشرفوا - فقال: إنا نمر بالسجدة ولم تكتب علينا، ولكن قد تشوفتم، ثم نزل فسجد^(٢).

فيقال: تلك قضية معينة، ولعله لما لم يسجد زيد لم يسجد هو، كما قال ابن مسعود: أنت إمامنا، فإن سجدت سجدنا. وقال عثمان: إنما السجدة على من جلس إليها، واستمع. وهذا يدل على أنها تجب على المستمع، ولا تجب على السامع، وكذلك حديث ابن مسعود يدل على أنها لا تجب إذا لم يسجد القارئ.

وقد يقال: كان للنبي ﷺ عذر عند من يقول: إن السجود فيها مشروع. فمن الناس من يقول: يمكن أنه لم يكن على / طهارة، ولكن قد يرجح جواز السجود على غير طهارة. ٢٣/١٥٩

وقد قيل: إن السجود في (النجم) وحدها منسوخ، بخلاف (اقرأ) و(الانشقاق)، فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه سجد فيهما، وسجد معه أبو هريرة^(٣)، وهو أسلم بعد خبير. وهذا يبطل قول من يقول لم يسجد في المفصل بعد الهجرة، وأما سورة النجم^(٤).

بل حديث زيد صريح في أنه لم يسجد فيها^(٥)، قال هؤلاء: فيكون النسخ فيها خاصة، لا في غيرها، لما كان الشيطان قد ألقاه حين ظن من ظن أنه وافقهم، ترك السجود فيها بالكلية سداً لهذه الذريعة. وهي في الصلاة تأتي في آخر القيام، وسجدة الصلاة تغني عنها، فهذا القول أقرب من غيره. والله أعلم.

وأما حديث عمر^(٦): فلو كان صريحاً لكان قوله وإقرار من حضر، وليسوا كل

(١) البخارى فى سجود القرآن (١٠٧٣)، ومسلم فى المساجد (٥٧٧ / ١٠٦)، وأبو داود فى الصلاة (١٤٠٤)، والترمذى فى الصلاة (٥٧٦) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الافتتاح (٩٦٠)، وابن أبى شيبة فى الصلوات ٦/٢، وأحمد ٥/١٨٣.

(٢) مصنف عبد الرزاق (٥٨٩٩).

(٣) مسلم فى المساجد ومواضع الصلاة (٥٧٧ / ١٠٨).

(٤) بياض فى الأصل.

(٥) مسلم فى المساجد (٥٧٧ / ١٠٦).

(٦) مصنف عبد الرزاق (٥٨٨٩).

المسلمين. وقول عثمان وغيره يدل على الوجوب. ثم يقال: قد يكون مراد عمر أنه لم يكتب علينا السجود في هذه الحال، وهو إذا قرأها الإمام على المنبر. يبين ذلك أن السجود في هذه الحال / ليس كالسجود المطلق؛ لأنه يقطع فيه الإمام الخطبة، ويعمل عملاً كثيراً. والسنة في الخطبة الموالية، فلما تعارض هذا وهذا صار السجود غير واجب؛ لأن القارئ يشتغل بعبادة أفضل منه، وهو خطبة الناس وإن سجد جاز.

ولهذا يقول مالك وغيره: إن هذا السجود لا يستحب، قال: وليس العمل عندنا على أن يسجد الإمام إذا قرأ على المنبر، كما أنه لم يستحب السجود في الصلاة لا السر ولا الجهر. وأحمد في إحدى الروايتين، وأبو حنيفة وغيرهما يقولون: لا يستحب في صلاة السر، مع أن أبا حنيفة يوجب السجود، وأحمد في إحدى الروايتين يوجهه في الصلاة، ثم لم يستجبه في هذه الحال، بل اتصال الصلاة عندهم أفضل، فكذلك قد يكون مراد عمر أنه لم يكتب في مثل هذه الحال، كما يقول من يقول، لا يستحب -أيضاً- في هذه الحال.

وهذا كما أن الدعاء بعرفة لما كانت سنته الاتصال لم يقطع بصلاة العصر، بل صليت قبله، فكذلك الخاطب يوم الجمعة مقصوده خطابهم وأمرهم ونهيهم، ثم الصلاة عقب ذلك، فلا يجب أن يشتغلوا عن هذا المقصود، مع أن عقبه يحصل السجود.

وهذا يدل على أن سجود التلاوة يسقط لما هو أفضل منه. ألا / ترى أن الإنسان لو قرأ نفسه يوم الجمعة، قد يقال: إنه لم يستحب له أن يسجد دون الناس، كما لا يشرع للمأموم أن يسجد لسهوه؟ لأن متابعة الإمام أولى من السجود، وهو مع البعد. وإن قلنا يستحب له أن يقرأ، فهو كما يستحب للمأموم أن يقرأ خلف إمامه. ولو قرأ بالسجدة، لم يسجد بها دون الإمام. وما أعلم في هذا نزاعاً. فهنا محافظته على متابعة الإمام في الفعل الظاهر أفضل من سجود التلاوة، ومن سجود السهو، بل هو منهي عن ذلك، ويوم الجمعة إنما سجد الناس لما سجد عمر، ولو لم يسجد لم يسجدوا حينئذ^(١). فإذا كان حديث عمر قد يراد به أنه لم يكتب علينا في هذه الحال، لم يبق فيه حجة، ولو كان مرفوعاً.

وأيضاً، فسجود القرآن هو من شعائر الإسلام الظاهرة، إذا قرئ القرآن في الجامع سجد الناس كلهم لله رب العالمين، وفي ترك ذلك إخلال بذلك؛ ولهذا رجحنا أن صلاة العيد واجبة على الأعيان، كقول أبي حنيفة وغيره، وهو أحد أقوال الشافعي، وأحد القولين في مذهب أحمد.

وقول من قال: لا تجب، في غاية البعد، فإنها من أعظم شعائر الإسلام، والناس يجتمعون لها أعظم من الجمعة، وقد شرع فيها التكبير، وقول من قال: هي فرض على

(١) سبق تخريجه ص ٩٥ .

الكفاية، لا ينضب، فإنه لو حضرها في / المصر العظيم أربعون رجلاً لم يحصل المقصود، ٢٣/١٦٢ وإنما يحصل بحضور المسلمين كلهم، كما في الجمعة.

وأما الأضحية، فالأظهر وجوبها -أيضاً- فإنها من أعظم شعائر الإسلام، وهي النسك العام في جميع الأمصار، والنسك مقرون بالصلاة. في قوله: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وقد قال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِرْ﴾ [الكوثر: ٢]، فأمر بالنحر كما أمر بالصلاة. وقد قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَإِنَّهُمْ وَاللَّهُ أَحَدٌ فَلَهُ اسْلَمُوا وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ﴾ [الحج: ٣٤]، وقال: ﴿وَالْبَدَنَ جَعَلْنَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجِيتَ جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ . لَنْ يَبَالَ اللَّهُ لِحُومِهَا وَلَا دِمَاؤِهَا وَلَكِنْ يَبَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الحج: ٣٦، ٣٧]. وهي من ملة إبراهيم الذي أمرنا باتباع ملته، وبها يذكر قصة الذبيح، فكيف يجوز أن المسلمين كلهم يتركوا هذا لا يفعله أحد منهم، وترك المسلمين كلهم هذا أعظم من ترك الحج، في بعض السنين.

وقد قالوا: إن الحج كل عام فرض على الكفاية؛ لأنه من شعائر الإسلام، والضحايا في عيد النحر كذلك، بل هذه تفعل في كل بلد / هي والصلاة، فيظهر بها عبادة الله وذكره، ٢٣/١٦٣ والذبيح له، والنسك له، ما لا يظهر بالحج، كما يظهر ذكر الله بالتكبير في الأعياد. وقد جاءت الأحاديث بالأمر بها. وقد خرج وجوبها قولاً في مذهب أحمد، وهو قول أبي حنيفة، وأحد القولين في مذهب مالك، أو ظاهر مذهب مالك.

ونفاة الوجوب ليس معهم نص، فإن عمدتهم قوله ﷺ: «من أراد أن يضحي ودخل العشر، فلا يأخذ من شعره، ولا من أظفاره»^(١). قالوا: والواجب لا يعلق بالإرادة. وهذا كلام مجمل، فإن الواجب لا يוכל إلى إرادة العبد. فيقال: إن شئت فافعله، بل قد يعلق الواجب بالشرط لبيان حكم من الأحكام. كقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦]، وقد قدروا فيه: إذا أردتم القيام، وقدروا: إذا أردت القراءة فاستعذ، والطهارة واجبة، والقراءة في الصلاة واجبة. وقد قال: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ . لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٧، ٢٨]، ومشية الاستقامة واجبة.

(١) الترمذي في الأضاحي (١٥٢٣) وقال: «حديث حسن صحيح»، وأبو داود في الضحايا (٢٧٩١)، وابن ماجه في الأضاحي (٣١٥٠)، والدارمي في الأضاحي ٢ / ٧٦، وأحمد ٦ / ٣٠١، كلهم عن أم سلمة.

وأيضاً، فليس كل أحد يجب عليه أن يضحي، وإنما تجب على القادر، فهو الذى يريد أن يضحي. كما قال: «من أراد الحج فليتعجل، فإنه قد تضل الضالة، وتعرض الحاجة»^(١).
والحج فرض على المستطيع. فقوله: «من أراد أن يضحي»، كقوله: «من أراد الحج / فليتعجل» ووجوبها - حيثئذ - مشروط بأن يقدر عليها فاضلا عن حوائجه الأصلية. كصدقة الفطر.

٢٣/١٦٤

ويجوز أن يضحي بالشاة عن أهل البيت - صاحب المنزل ونسائه وأولاده، ومن معهم - كما كان الصحابة يفعلون. وما نقل عن بعض الصحابة من أنه لم يضح، بل اشترى لحماً، فقد تكون مسألة نزاع.. كما تنازعوا فى وجوب العمرة، وقد يكون من لم يضح لم يكن له سعة فى ذلك العام، وأراد بذلك توييح أهل المباهاة الذين يفعلونها لغير الله، أو أن يكون قصد بتركها ذلك العام توييحهم، فقد ترك الواجب لمصلحة راجحة. كما قال ﷺ: «لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام، ثم أنطلق معى برجال، معهم حزم حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار، لولا ما فى البيوت من النساء والذرية»^(٢). فكان يدع الجمعة والجماعة الواجبة؛ لأجل عقوبة المتخلفين، فإن هذا من باب الجهاد الذى قد يضيئ وقته، فهو مقدم على الجمعة والجماعة.

ولو أن ولى الأمر - كالمحتسب وغيره - تخلف بعض الأيام عن الجمعة لينظر من لا يصلحها فيعاقبه، جاز ذلك. وكان هذا من الأعدار المبيحة لترك الجمعة. فإن عقوبة أولئك واجب متعين لا يمكن إلا بهذا الطريق، والنبي ﷺ قد بين أنه لولا النساء والصبيان، / لخرق البيوت على من فيها، لكن فيها من لا تجب عليهم جمعة ولا جماعة من النساء والصبيان، فلا تجوز عقوبته. كما لا ترجم الحامل حتى تضع حملها؛ لأن قتل الجنين لا يجوز. كما فى حديث الغامبية.

٢٣/١٦٥

(١) أبو داود فى المسالك (١٧٣٢) وابن ماجه فى المسالك (٢٨٨٣)، وأحمد ١ / ٢٢٥ ، ٣٢٣ ، كلهم عن ابن عباس.

(٢) البخارى فى الأذان (٦٤٤) ومسلم فى المساجد (٦٥١ / ٢٥١) .

فصل

وسجود القرآن لا يشرع فيه تحريم ولا تحليل: هذا هو السنة المعروفة عن النبي ﷺ، وعليه عامة السلف، وهو المنصوص عن الأئمة المشهورين. وعلى هذا، فليست صلاة، فلا تشترط لها شروط الصلاة، بل تجوز على غير طهارة. كما كان ابن عمر يسجد على غير طهارة، لكن هي بشروط الصلاة أفضل، ولا ينبغي أن يخل بذلك إلا لعذر.

فالسجود بلا طهارة خير من الإخلال به؛ لكن قد يقال: إنه لا يجب في هذه الحال، كما لا يجب على السامع، ولا على من لم يسجد قارئه، وإن كان ذلك السجود جائزاً عند جمهور العلماء.

وكما يجب على المؤتم في الصلاة تبعاً لإمامه بالاتفاق، وإن قالوا: لا يجب في غير هذه الحال، وقد حمل بعضهم حديث زيد على أن / النبي ﷺ لم يكن متطهراً، وكما لا تجب الجمعة على المريض، والمسافر، والعبد، وإن جاز له فعلها، لاسيما وأكثر العلماء لا يجوزون فعلها إلا مع الطهارة، ولكن الراجح أنه يجوز فعلها للحديث. والمروى فيها عن النبي ﷺ تكبيرة واحدة، فإنه لا ينتقل من عبادة إلى عبادة. وعلى هذا ترجم البخاري فقال: (باب سجدة المسلمين مع المشركين)، والمشرك نجس ليس له وضوء. قال: وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء، وذكر سجود النبي ﷺ بالنجم لما سجد، وسجد معه المسلمون والمشركون. وهذا الحديث في الصحيحين من وجهين: من حديث ابن مسعود^(١)، وحديث ابن عباس^(٢). وهذا فعلوه تبعاً للنبي ﷺ لما قرأ قوله: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَعَبُدُوا﴾ [النجم: ٦٢].

ومعلوم أن جنس العبادة لا تشترط له الطهارة، بل إنما تشترط للصلاة. فكذلك جنس السجود يشترط لبعضه، وهو السجود الذي لله كسجود الصلاة، وسجدة السهو، بخلاف سجود التلاوة، وسجود الشكر، وسجود الآيات.

ومما يدل على ذلك: أن الله أخبر عن سجود السحرة لما آمنوا بموسى على وجه الرضا بذلك السجود، ولا ريب أنهم لم يكونوا متوضئين، ولا يعرفون الوضوء. فعلم أن السجود المجرد لله مما يحبه / الله ويرضاه، وإن لم يكن صاحبه متوضئاً، وشرع من قبلنا شرع لنا ما

(١) البخاري في التفسير (٤٨٦٣) ومسلم في الصلاة (٥٧٦ / ١٠٥).

(٢) البخاري في التفسير (٤٨٦٢) والترمذي في أبواب الصلاة (٥٧٥) ولم أقف عليه عند مسلم.

لم يرد شرعنا بخلافه، وهذا سجود إيمان، ونظيره الذين اسلموا فاعتصموا بالسجود، ولم يقبل ذلك منهم خالد فقتلهم، فأرسل النبي ﷺ علياً فوداهم بنصف دية، ولم ينكر عليهم ذلك السجود، ولم يكونوا بعد قد أسلموا، ولا عرفوا الوضوء، بل سجدوا لله سجود الإسلام، كما سجد السحرة.

ومما يدل على ذلك، أن الله أمر بنى إسرائيل أن يدخلوا الباب سجداً، ويقولوا: حطة. ومعلوم أنه لم يأمرهم بوضوء، ولا كان الوضوء مشروعاً لهم، بل هو من خصائص أمة محمد، وسواء أريد السجود بالأرض، أو الركوع، فإنه إن أريد الركوع فهو عبادة مفردة يتضمن الخضوع لله، وهو من جنس السجود. لكن شرعنا شرع فيه سجود مفرد، وأما ركوع مفرد ففيه نزاع، جوزه بعض العلماء بدلاً عن سجود التلاوة.

وأيضاً، فقد أخبر الله عن الأنبياء بالسجود المجرد، في مثل قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨]، ولم يكونوا مأمورين بالوضوء فإن الوضوء من خصائص أمة محمد، كما جاءت الأحاديث الصحيحة: أنهم / يبعثون يوم القيام غراً محجلين من آثار الوضوء، وأن الرسول يعرفهم بهذه السيماء^(١) فدل على أنه لا يشركهم فيها غيرهم. والحديث الذي رواه ابن ماجه وغيره أنه توضأ مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً، وقال: «هذا وضوئي، ووضوء الأنبياء قبلي»^(٢). حديث ضعيف عند أهل العلم بالحديث، لا يجوز الاحتجاج بمثله، وليس عند أهل الكتاب خبر عن أحد من الأنبياء أنه كان يتوضأ وضوء المسلمين، بخلاف الاعتسال من الجنابة فإنه كان مشروعاً، ولكن لم يكن لهم تيمم إذا عدموا الماء، وهذه الأمة مما فضلت به التيمم مع الجنابة، والحدث الأصغر، والوضوء.

٢٣/١٦٨

فإن قيل: أولئك الأنبياء إنما سجدوا على غير وضوء؛ لأن الصلاة كانت تجوز لهم بغير وضوء.

قيل: لم يقص الله علينا في القرآن أن أحداً منهم صلى بغير وضوء، ونحن إنما نتبع من شرع الأنبياء ما قصه الله علينا، وما أخبرنا به نبينا ﷺ، فإنه قص ذلك علينا لنعبر به. وقال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وكذلك ذكر عن الذين أوتوا العلم من قبله: أنهم ﴿إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا . وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا . وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٧ - ١٠٩].

(١) البخارى فى الوضوء (١٣٦) ومسلم فى الطهارة (٢٤٦) / ٢٤٩، ٣٤ / ٣٩ .

(٢) ابن ماجه فى الطهارة (٤٢٠) ، وضعفه الألبانى

/ وقد أوجب الله - تعالى - الطهارة للصلاة كما أمر بذلك في القرآن، وكما ثبت عن ٢٣/١٦٩
 النبي ﷺ أنه قال: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ». أخرجه في
 الصحيحين^(١). وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا
 صدقة من غلول»^(٢)، وقد أجمع المسلمون على وجوب الطهارة للصلاة.

يبقى الكلام في مسمى «الصلاة» فإن الذين أوجبوا الطهارة للسجود المجرد، اختلفوا
 فيما بينهم. فقالوا: يسلم منه، وقال بعضهم: يكبر تكبيرتين: تكبيرة للافتتاح، وتكبيرة
 للسجود، وقال بعضهم: يتشهد فيه، وليس معهم لشيء من هذه الأقوال أثر، لا عن النبي
 ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة، بل هو مما قالوه برأيهم، لما ظنوه صلاة.

وقال بعضهم: لا تكون الصلاة إلا ركعتين، وما دون ذلك لا يكون صلاة، إلا ركعة
 الوتر. واحتج بما في السنن عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل والنهار مثنى
 مثنى»^(٣)، وهذا القول قاله ابن حزم، ولم يشترط الطهارة لما دون ذلك، لا لصلاة الجنائز،
 ولا لغيرها. وهذا - أيضاً - ضعيف. فإن الحديث ضعيف. والحديث الذي في الصحاح
 الذي رواه الثقة قوله: «صلاة الليل مثنى مثنى»^(٤). وأما قوله: «والنهار»، فزيادة انفرد بها
 البارقي، وقد ضعفها أحمد، / وغيره. والمرجع في مسمى الصلاة إلى الرسول.

٢٣/١٧٠

وفي السنن حديث عليّ عن النبي ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها
 التسليم»^(٥). وهذا محفوظ عن ابن مسعود من قوله: فهذا يبين أن «الصلاة»: التي مفتاحها
 الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم. وهذا يتناول كل ما تحريمه التكبير، وتحليله
 التسليم: كالصلاة التي فيها ركوع وسجود، سواء كانت مثنى أو واحدة، أو كانت ثلاثاً
 متصلة، أو أكثر من ذلك. وهو يتناول صلاة الجنائز، فإن تحريمها التكبير، وتحليلها التسليم.

والصحابه أمروا بالطهارة لما فرقوا بينها وبين سجود التلاوة، وهو الذي ذكره البخاري
 في صحيحه. فقال في (باب سنة الصلاة على الجنائز): وقال النبي ﷺ: «من صلى على
 الجنائز»^(٦) وقال: «صلوا على صاحبكم»^(٧) وقال: «صلوا على النجاشي»^(٨)، سماها صلاة،

(١) البخاري في الوضوء (١٣٥) ومسلم في الطهارة (٢٢٥ / ٢).

(٢) الترمذي في الطهارة (١) وقال: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن».

(٣) أبو داود في الصلاة (١٢٩٥) والترمذي في الصلاة (٥٩٧) والنسائي في قيام الليل (١٦٦٦) وابن ماجه في إقامة
 الصلاة (١٣٢٢).

(٤) البخاري في الصلاة (٤٧٢) وفي الوتر (٩٩٥) ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٧٤٩ / ١٤٥ - ١٤٨)،
 كلاهما عن ابن عمر.

(٥) أبو داود في الطهارة (٦١) والترمذي في الطهارة (٣) وقال: «هذا الحديث أصح شيء في الباب وأحسن» وابن
 ماجه في الطهارة (٢٧٥).

(٦) أبو داود في الجنائز (٣١٩١) وابن ماجه في الجنائز (١٥١٧).

(٧) البخاري كتاب الكفالة (٢٢٩٨) ومسلم في القرائض (١٦١٩ / ١٤).

(٨) رواه البخاري في الجنائز تعليقاً باب سنة الصلاة على الجنائز (فتح ٣/ ١٨٩)، وأحمد ٥ / ٣٧٦.

وليس فيها ركوع ولا سجود ، ولا يتكلم فيها، وفيها تكبير وتسليم، وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهراً، ولا يصلي عند طلوع الشمس، ولا غروبها، ويرفع يديه. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤]، وفيها صفوف وإمام.

وهذه الأمور التي ذكرها كلها منتفية في سجود التلاوة، والشكر، / وسجود الآيات. فإن النبي ﷺ لم يسم ذلك صلاة ولم يشرع لها الاصطفاً، وتقدم الإمام، كما يشرع في صلاة الجنائز وسجدة السهو بعد السلام، وسائر الصلوات. ولا سن فيها النبي ﷺ سلاماً، لم يرو ذلك عنه لا بإسناد صحيح، ولا ضعيف، بل هو بدعة. ولا جعل لها تكبير افتتاح، وإنما روى عنه أنه كبر فيها إما للرفع، وإما للخفض، والحديث في السنن.

وابن عباس جوز التيمم للجنائز عند عدم الماء، وهذا قول كثير من العلماء، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين، فدل على أن الطهارة تشترط لها عنده، وكذلك هذه الصفات منتفية في الطواف، فليس فيه تسليم، والكلام جائز فيه، وليس فيه اصطفاً وإمام، وقد قرن الله في كتابه وسنة رسوله بين الطائف والمصلي، ولم يرد عن النبي ﷺ أنه أمر بالطهارة للطواف، لكنه كان يطوف متطهراً هو والصحابة، وكانوا يصلون ركعتي الطواف بعد الطواف، ولا يصلي إلا متطهراً، والنهي إنما جاء في طواف الحائض فقال: «الحائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»^(١)، وقد قيل: إن ذلك لأجل المسجد، وقيل لأجل الطواف، وقيل: لهما. والله - تعالى - قال لإبراهيم - عليه السلام : ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، فاقتضى ذلك تطهيره من دم الحيض وغيره.

/ وأيضاً، فإبراهيم والنيون بعده، كانوا يطوفون بغير وضوء، كما كانوا يصلون بغير وضوء، وشرعهم شرعنا إلا فيما نسخ، فالصلاة قد أمرنا بالوضوء لها، ولم يفرض علينا الوضوء لغيرها، كما جعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً، فحيث ما أدركت المسلم الصلاة، فعنده مسجده وطهوره، وإن كان جنباً تيمم وصلى، ومن قبلنا لم يكن لهم ذلك، بل كانوا ممنوعين من الصلاة مع الجنابة حتى يغتسلوا، كما يمنع الجنب من اللبث في المسجد، ومن قراءة القرآن.

ويجوز للمحدث اللبث في المسجد معتكفاً، وغير معتكف. ويجوز له قراءة القرآن، والمروى فيها عن النبي ﷺ تكبيرة واحدة، فإنه لم ينتقل من عبادة إلى عبادة.

(١) البخاري في الحيض (٣٠٥) وفي الحج (١٦٥٠) والترمذي في الحج (٩٤٥) وابن ماجه في المناسك (٢٩٦٣)، كلهم عن عائشة.

/ وَسئِلَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنِ الرَّجُلِ إِذَا كَانَ يَتْلُو الْكِتَابَ الْعَزِيزَ بَيْنَ ٢٣/١٧٣
جَمَاعَةٍ، فَقَرَأَ سَجْدَةً، فَقَامَ عَلَى قَدَمَيْهِ وَسَجَدَ. فَهَلْ قِيَامُهُ أَفْضَلُ مِنْ سَجُودِهِ وَهُوَ قَاعِدٌ أَمْ لَا؟
وَهَلْ فَعَلَهُ ذَلِكَ رِيَاءً وَنِفَاقًا؟

فَأَجَابَ:

بَلْ سَجُودُ التَّلَاوَةِ قَائِمًا أَفْضَلُ مِنْهُ قَاعِدًا، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ ذَكَرَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ
أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا، وَكَمَا نَقَلَ عَنْ عَائِشَةَ، بَلْ وَكَذَلِكَ سَجُودُ الشُّكْرِ، كَمَا
رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ سَجُودِهِ لِلشُّكْرِ قَائِمًا^(١)، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْإِعْتِبَارِ،
فَإِنَّ صَلَاةَ الْقَائِمِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْقَاعِدِ.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ أحيانًا يَصَلِي قَاعِدًا إِذَا قَرَّبَ مِنَ الرُّكُوعِ فَإِنَّهُ يَرْكَعُ
وَيَسْجُدُ وَهُوَ قَائِمٌ، وَأحيانًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَهَذَا قَدْ يَكُونُ لِلْعُذْرِ، أَوْ لِلجَوَازِ،
وَلَكِنْ تَحْرِيمُهُ مَعَ قَعُودِهِ أَنْ يَقُومَ لِيَرْكَعُ وَيَسْجُدَ وَهُوَ قَائِمٌ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَفْضَلُ. إِذْ هُوَ أَكْمَلُ
وَأَعْظَمُ خَشُوعًا لَمَّا فِيهِ مِنْ هَبُوطِ رَأْسِهِ وَأَعْضَائِهِ السَّاجِدَةِ لِلَّهِ مِنَ الْقِيَامِ.

/ وَمَنْ كَانَ لَهُ وَرَدٌ مَشْرُوعٌ مِنْ صَلَاةِ الضُّحَى، أَوْ قِيَامِ لَيْلٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَصَلِيهِ ٢٣/١٧٤
حَيْثُ كَانَ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَدْعَ وَرَدَهُ الْمَشْرُوعَ لِأَجْلِ كَوْنِهِ بَيْنَ النَّاسِ، إِذَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ قَلْبِهِ
أَنَّهُ يَفْعَلُهُ سِرًّا لِلَّهِ مَعَ اجْتِهَادِهِ فِي سَلَامَتِهِ مِنَ الرِّيَاءِ، وَمُفْسَدَاتِ الْإِخْلَاصِ؛ وَلِهَذَا قَالَ
الْفَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ: تَرَكَ الْعَمَلَ لِأَجْلِ النَّاسِ رِيَاءً، وَالْعَمَلَ لِأَجْلِ النَّاسِ شُرْكَ. وَفَعَلَهُ فِي
مَكَانِهِ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ مَعِيشَتُهُ الَّتِي يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَفْعَلَهُ حَيْثُ
تَعْتَظَلُ مَعِيشَتُهُ، وَيَشْتَغَلُ قَلْبُهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ كَلِمًا كَانَتْ أَجْمَعَ لِلْقَلْبِ، وَأَبْعَدُ مِنْ
الْوَسْوَاسِ، كَانَتْ أَكْمَلُ.

وَمَنْ نَهَى عَنِ أَمْرٍ مَشْرُوعٍ بِمَجْرَدِ زَعْمِهِ أَنَّ ذَلِكَ رِيَاءً، فَنَهَيْهِ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْأَعْمَالَ الْمَشْرُوعَةَ لَا يَنْهَى عَنْهَا خَوْفًا مِنَ الرِّيَاءِ، بَلْ يُؤْمَرُ بِهَا، وَبِالْإِخْلَاصِ
فِيهَا، وَنَحْنُ إِذَا رَأَيْنَا مِنْ يَفْعَلُهَا أَقْرَبَانَا، وَإِنْ جَزَمْنَا أَنَّهُ يَفْعَلُهَا رِيَاءً، فَالْمُنَافِقُونَ الَّذِينَ قَالَ
اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ
النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، فَهَؤُلَاءِ كَانُوا النَّبِيُّ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ يَقْرَأُونَهُمْ

(١) أَبُو دَاوُدَ فِي الْجِهَادِ (٢٧٧٥) عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَضَعَفَهُ الْأَبَانِيُّ.

على ما يظهره من الدين، وإن كانوا مرائين، ولا يتهونهم عن الظاهر؛ لأن الفساد فى ترك إظهار / المشروع أعظم من الفساد فى إظهاره رياء، كما أن فساد ترك إظهار الإيمان والصلوات أعظم من الفساد فى إظهار ذلك رياء؛ ولأن الإنكار إنما يقع على الفساد فى إظهار ذلك رياء الناس.

الثانى: لأن الإنكار إنما يقع على ما أنكرته الشريعة، وقد قال رسول الله ﷺ: «إنى لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أن أشق بطونهم»^(١). وقد قال عمر بن الخطاب: من أظهر لنا خيراً أحببناه، ووالينا عليه وإن كانت سريرته بخلاف ذلك. ومن أظهر لنا شراً أبغضناه عليه، وإن زعم أن سريرته صالحة.

الثالث: أن تسويغ مثل هذا يفضى إلى أن أهل الشرك والفساد ينكرون على أهل الخير والدين إذا رأوا من يظهر أمراً مشروعاً مسنوناً، قالوا: هذا مراء، فترك أهل الصدق والإخلاص إظهار الأمور المشروعة، حذراً من لزمهم وذمهم، فيتعطل الخير، ويبقى لأهل الشرك شوكة يظهرهم الشر، ولا أحد ينكر عليهم، وهذا من أعظم المفاسد.

الرابع: أن مثل هذا من شعائر المنافقين، وهو يطعن على من يظهر الأعمال المشروعة، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ / سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٧٩]. فإن النبى ﷺ لما حض على الإنفاق عام تبوك جاء بعض الصحابة بصرة كادت يده تعجز من حملها، فقالوا: هذا مراء، وجاء بعضهم بصاع، فقالوا: لقد كان الله غنياً عن صاع فلان، فلمزوا هذا وهذا، فأنزل الله ذلك، وصار عبرة فيمن يلزم المؤمنين المطيعين لله ورسوله^(٢). والله أعلم.

وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ إِذَا تَلَى عَلَيْهِ الْقُرْآنَ فِيهِ سَجْدَةٌ سَجَدَ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ، فَهَلْ يَأْتِمُّ أَوْ يَكْفُرُ، أَوْ تَطَلَّقَ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ؟

(١) البخارى فى المغازى (٤٣٥١) ومسلم فى الزكاة (١٠٦٤ / ١٤٤) وأحمد ٣ / ٤، كلهم عن أبى سعيد الخدرى.

(٢) البخارى فى التفسير (٤٦٦٨) عن أبى مسعود بمعناه.

فأجاب:

لا يكفر، ولا تطلق عليه زوجته، ولكن يَأْثَمُ عند أكثر العلماء، ولكن ذكر بعض أصحاب أبي حنيفة أن من صلى بلا وضوء فيما تشترط له الطهارة بالإجماع. كالصلوات الخمس، أنه يكفر بذلك، وإذا كفر كان مرتدًا. والمرتد عند أبي حنيفة تبين منه زوجته، ولكن تكفير هذا ليس منقولاً عن أبي حنيفة نفسه، ولا عن صاحبيه وإنما هو عن أتباعه، وجمهور العلماء على أنه يعزر، ولا يكفر إلا إذا استحل ذلك، واستهزأ بالصلاة.

وأما سجدة التلاوة، فمن العلماء من ذهب إلى أنها تجوز بغير / طهارة، وما تنازع ٢٣/١٧٧ العلماء في جوازه لا يكفر فاعله بالاتفاق، وجمهور العلماء على أن المرتد لا تبين منه زوجته، إلا إذا انقضت عدتها، ولم يرجع إلى الإسلام. والله أعلم.

وَسئَلُ عَنْ دَعَاءِ اسْتِخَارَةِ، هَلْ يَدْعُو بِهِ فِي الصَّلَاةِ أَمْ بَعْدَ السَّلَامِ؟

فأجاب:

يجوز الدعاء في صلاة الاستخارة، وغيرها قبل السلام وبعده، والدعاء قبل السلام أفضل؛ فإن النبي ﷺ أكثر دعائه كان قبل السلام، والمصلي قبل السلام لم ينصرف، فهذا أحسن. والله - تعالى - أعلم.

٢٣/١٧٨

/ وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ :

فَصَلِّ

في أوقات النهي، والنزاع في ذوات الأسباب، وغيرها. فإن للناس في هذا الباب اضطراباً كثيراً.

فنقول: قد ثبت بالنص والإجماع، أن النهي ليس عاماً لجميع الصلوات؛ فإنه قد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «من أدرك ركعة قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك»، وفي لفظ: «فليصل إليها أخرى»، وفي لفظ: «فيتم صلاته»، وفي لفظ: «سجدة»^(١).

(١) البخاري في مواقيت الصلاة (٥٥٦) ومسلم في المساجد (٦٠٩ / ١٦٤).

وكلها صحيحة، وكذلك قال: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، فقد أدرك»، وفي لفظ: «فليتيم صلاته»، وفي لفظ: «فليصل إليها أخرى»، وفي لفظ: «سجدة»^(١) وفي هذا أمره بالركعة الثانية من الفجر عند طلوع الشمس.

٢٣/١٧٩

وفيه أنه إذا صلى ركعة من العصر عند غروب الشمس صحت / تلك الركعة، وهو مأمور بأن يصل إليها أخرى. وهذا الثاني مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم من العلماء.

وأما الأول، فهو قول جمهور العلماء، يروى عن علي، وغير واحد من الصحابة والتابعين، وعلى هذا مجموع الصحابة، فقد ثبت أن أبا بكر الصديق قرأ في الفجر بسورة البقرة، فلما سلم، قيل له: كادت الشمس تطلع، فقال: لو طلعت لم تجدنا غافلين.

فهذا خطاب الصديق للصحابة يبين أنها لو طلعت لم يضرهم ذلك، ولم تجدهم غافلين، بل وجدتهم ذاكرين الله، ممثلين لقوله: ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، وهذا القول مذهب مالك، والشافعي، وأحمد وإسحاق، وأبي ثور، وابن المنذر.

وهؤلاء يقولون: يقضى ما نام عنه أو نسيه في أوقات النهي، ولكن أبو حنيفة ومن وافقه يقولون: تفسد صلاته؛ لأنها صارت فائتة، والفوات عندهم لا يقضى في أوقات النهي، بخلاف عصر يومه فإنها حاضرة، مفعولة في وقتها.

٢٣/١٨٠

واحتجوا بتأخير الصلاة يوم نام هو وأصحابه عنها حتى طلعت / الشمس. وأجاب الجمهور بوجوه:

أحدها: أن التأخير كان لأجل المكان؛ لأن النبي ﷺ قال: «هذا وادٍ حضرنا فيه الشيطان»^(٢).

الثاني: أنه دليل على الجواز لا على الوجوب.

الثالث: أن هذا غايته أن يكون فيمن ابتداء قضاء الفائتة. أما من صلى ركعة قبل طلوع الشمس، فقد أدرك الوقت. كما قال: «فقد أدرك»^(٣). والثانية تفعل تبعاً، كما يفعله المسبوق، إذا أدرك ركعة. قالوا: وهذا أولى بالعدر من العصر إلى الغروب؛ لأن الغروب مشهود، يمكنه أن يصلى قبله. وأما الطلوع فهو قبل أن تطلع لا يعلم متى تطلع. فإذا صلى

(٢) مسلم في المساجد (٦٨٠ / ٣١٠).

(١) سبق تخريجه ص ١٠٥.

(٣) سبق تخريجه ص ١٠٥.

صلى في الوقت؛ ولهذا لا يَأْتُم من آخر الصلاة حتى يفرغ منها قبل الطلوع، كما ثبت عن النبي ﷺ في أحاديث المواقيت، أنه سلم في اليوم الثاني، والقائل يقول: قد طلعت الشمس أو كادت، وقال في الحديث الصحيح: «وقت الفجر ما لم تطلع الشمس»^(١)، وقال: «وقت العصر ما لم تصفر الشمس»، وفي لفظ: «ما لم تضيف للغروب»^(٢). فمن صلى قبل طلوع الشمس جميع صلاة الفجر، فلا إثم عليه، ومن صلى العصر وقت الغروب من غير عذر، فهو آثم. كما في الحديث الصحيح: «تلك صلاة المنافق، تلك صلاة المنافق، يرقب الشمس حتى / إذا كانت بين قرني شيطان، قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً»^(٣).

٢٣/١٨١

لكن جعله الرسول مدركا للوقت، وهو وقت الضرورة، في مثل النائم إذا استيقظ، والحائض إذا طهرت، والكافر إذا أسلم، والمجنون والمغمى عليه إذا أفاقا، فأما من أمكنه قبل ذلك، فهو آثم بالتأخير إليه، وهو من المصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون، ولكن فعلها في ذلك الوقت خير من تفويتها، فإن تفويتها من الكبائر.

وفي الصحيحين عنه أنه قال: «من فاتته الصلاة - صلاة العصر - فكأنما وتر أهله وماله»^(٤). وأما المصلي قبل طلوع الشمس فلا إثم عليه، فإذا كان من صلى ركعة بعد غروب الشمس غير متمكن فلا إثم عليه فمن صلى ركعة قبل طلوعها أو قد صلاها قبل أن يطلع شيء منها، فهو غير آثم أيضاً.

وقولهم: إن ذلك يصلى الثانية في وقت جواز بعد الغروب، بخلاف الأول، فإنه يصلى الثانية وقت نهى. يقال: الكلام في الأمرين. لم جوزتم له أن يصلى العصر وقت النهى مع أن النبي ﷺ / إنما جعل وقت العصر ما لم تغرب الشمس، أو تضيف للغروب ولم تجوزوا فعل الفجر وقت النهى؟

٢٣/١٨٢

الثاني: أن مُصَلِّي العصر، وإن صلى الثانية في غير وقت نهى، فمصلي الفجر صلى الأولى في غير وقت نهى، ثم إنه ترجح عليه بأنه صلى الأولى في وقتها، بلا ذم ولا نهى، بخلاف مصلي العصر، فإنه إنما صلى الأولى مع الذم والنهى.

(١) مسلم في المساجد (٦١٢ / ١٧١) .

(٢) مسلم في المساجد (٦١٢ / ١٧٤) .

(٣) مسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٦٢٢ / ١٩٥) وأبو داود في الصلاة (٤١٣) والترمذي في أبواب الصلاة (١٦٠) والنسائي في المواقيت (٥١١) وأحمد ٣ / ١٤٩، كلهم عن أنس بن مالك.

(٤) البخاري في مواقيت الصلاة (٥٥٢) ومسلم في المساجد (٦٢٦ / ٢٠٠) .

وبكل حال، فقد دل الحديث، واتفاقهم: على أنه لم يته عن كل صلاة، بل عصر يومه تفعل وقت النهى بالنص، واتفاقهم. وكذلك الثانية من الفجر تفعل بالنص، مع قول الجمهور. فإن قيل: فهو مذموم على صلاة العصر وقت النهى، فكيف يقولون: لم يته قبل الذم؟ إنما هو لتأخيرها إلى هذا الوقت، ثم إذا عصى بالتأخير أمر أن يصلها في هذا الوقت، ولا يفوتها، فإن التفويت أعظم إثماً؛ ولا يجوز بحال من الأحوال، وكان أن يصلها مع نوع من الإثم خيراً من أن يفوتها، فيلزمه من الإثم ما هو أعظم من ذلك.

والشارع دائماً يرجح خير الخيرين بتفويت أدناهما، ويدفع شر الشرين بالتزام أدناهما، وهذا كمن معه ماء في السفر هو محتاج إليه لطهارته، يؤمر بأن يتطهر به فإن أراقه، عصى وأمر بالتيمة، وكانت صلاته / بالتيمة خيراً من تفويت الصلاة، لكن في وجوب الإعادة عليه قولان، هما وجهان في مذهب أحمد، وغيره.

٢٣ / ١٨٣

ومفوت الوقت لا يمكنه الإعادة. كما قد بسط في غير هذا الموضع. وبكل حال فقد دل النص مع اتفاقهم على أن النهى ليس شاملاً لكل صلاة، وقد احتج الجمهور على قضاء الفوائت في وقت النهى بقوله في الحديث الصحيح المتفق عليه: «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك»^(١). وفي حديث أبي قتادة المتفق عليه، واللفظ لمسلم: «ليس في النوم تفريط، إنما التفريط في اليقظة على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى، فمن فعل ذلك فليصلها حين يتبها لها، فإذا كان الغد، فليصلها عند وقتها»^(٢)، فقد أمره بالصلاة حين يتبها، وحين يذكر، وهذا يتناول كل وقت.

وهذا العموم أولى من عموم النهى؛ لأنه قد ثبت أن ذلك لم يتناول الفرض، لا أداءً ولا قضاءً، لم يتناول عصر يومه، ولم يتناول الركعة الثانية من الفجر؛ ولأنه إذا استيقظ أو ذكر، فهو وقت تلك الصلاة فكان فعلها في وقتها، كفعل عصر يومه في وقتها، مع أن هذا معذور وذاك غير معذور لكن يقال: هذا المفوت لو أخرها حتى يزول وقت النهى، لم يحصل له تفويت ثان بخلاف العصر، فإنه لو لم يصلها لفاتت، وكذلك الثانية من الفجر.

/ فيقال: هذا يقتضى جواز تأخيرها لمصلحة راجحة كما أخرها النبي ﷺ، وقال: «هذا

٢٣ / ١٨٤

(١) البخارى فى المواقيت (٥٩٧) ومسلم فى المساجد (٦٨٤ / ٣١٥، ٣١٤).

(٢) مسلم فى المساجد (٦٨١ / ٣١١).

وإد حضرنآ ففء الشفطان»^(١) ومثل أن يؤخرها حتى ففطهر غيره؁ ويفصلوها جماعة؁ كما صلوا خلف النبف ﷺ صلاة الفجر لما ناموا عنها؁ بخلاف الفجر والعصر الحاضرة؁ فإنه لا ففجوز تفوفتها بحال من الأحوال .

وهذا الذى ففبناه؁ ففقتضى أنه لا عموم لوقت طلوع الشمس؁ ووقت غربها؁ فغيرهما من المواقف أولى وأحرى .

فصل

وروى ففبفر بن مطعم أن رسول الله ﷺ قال: «فا بنف عبء مناف؁ لا تمنعوا أحءاً طاف بهذا البفء؁ وصى أفة ساعة شاء من لفل أو نهار». رواه أهل السنن . وقال الترمذى: ففءفء صحفح^(٢) . وافتج به الأئمة؁ الشافعى وأحمء وأبو ثور ورفرهم؁ وأخذوا به وفجوزوا الطواف والصلاة بعء الفجر والعصر؁ كما روى عن ابن عمر وابن الزبفر ورفرهما من الصحابة والتابعفن .

وأما فى الأوقات الثلاثة؁ فعن أحمء ففه روافان . وآخرون من أهل العلم كأبف فنففة ومالك؁ ورفرهما؁ لا ففرون ركعتى الطواف فى / وقت النهى؁ والحفة مع أولئك من ٢٣/١٨٥ وفجوه :

أفءها: أن قوله: «لا تمنعوا أحءاً طاف بهذا البفء؁ وصى أفة ساعة شاء من لفل أو نهار»؁ عموم مقصوء فى الوقت؁ فكفف ففجوز أن ففال: إنه لم فءخل فى ذلك المواقف الخمفة؟!

الثانى: أن هذا العموم لم ففخص منه صورة لا بنص ولا إجماع؁ وففءفء النهى مخصص بالنص والإجماع؁ والعموم المفظوف رافج على العموم المخصص .

الثالث: أن البفء ما زال الناس فطوفون به؁ وفصلون عنءه من ففن بناه إبراهيم الخلفل؁ وكان النبف ﷺ وأصحابه قبل الهجرة فطوفون به؁ وفصلون عنءه؁ وكذلك لما ففتحت مكة كثر طواف المسلمفن به؁ وصلاتهم عنءه . ولو كانت ركعتا الطواف منهفاً عنها فى الأوقات الخمفة؁ لكان النبف ﷺ فنهى عن ذلك نهفاً عاماً؁ لفاة المسلمفن إلى ذلك؁ ولكان ذلك فنفقل؁ ولم فنفقل مسلم أن النبف ﷺ نهى عن ذلك؁ مع أن الطواف طرفى النهار أكثر وأسهل .

(١) سفق فخر ففه ص ١٠٦ .

(٢) الترمذى فى الفج (٨٦٨) وقال: «فءفء ففن صحفح» والنسائى فى الصلاة (٥٨٥) كلاهما عن ففبفر بن

مطعم .

الرابع: أن في النهى تعطيلاً لمصالح ذلك من الطواف والصلاة.

الخامس: أن النهى إنما كان لسد الذريعة، وما كان لسد الذريعة، فإنه يفعل للمصلحة ٢٣/١٨٦
الراجحة، وذلك أن الصلاة في نفسها من أفضل الأعمال، وأعظم العبادات، كما قال النبي ﷺ: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة»^(١). فليس فيها نفسها مفسدة تقتضى النهى، ولكن وقت الطلوع والغروب: الشيطان يقارن الشمس، وحينئذ يسجد لها الكفار، فالمصلّى حينئذ يتشبه بهم في جنس الصلاة.

فالسجود - وإن لم يكونوا يعبدون معبودهم، ولا يقصدون مقصودهم - لكن يشبههم في الصورة، فهى عن الصلاة في هاتين الوقتين سداً للذريعة، حتى ينقطع التشبه بالكفار، ولا يتشبه بهم المسلم في شركهم، كما نهى عن الخلوة بالأجنبية، والسفر معها، والنظر إليها لما يفضى إليه من الفساد، ونهاها أن تسافر إلا مع زوج، أو ذى محرم، وكما نهى عن سب آلهة المشركين؛ لئلا يسبوا الله بغير علم، وكما نهى عن أكل الخبائث لما يفضى إليه من حيث التغذيةية الذى يقتضى الأعمال المنهى عنها، وأمثال ذلك.

ثم إن ما نهى عنه لسد الذريعة يباح للمصلحة الراجحة، كما يباح النظر إلى المخطوبة، والسفر بها إذا خيف ضياعها، كسفرها من دار الحرب، مثل سفر أم كلثوم، وكسفر عائشة لما تخلفت مع صفوان بن / المعطل، فإنه لم ينه عنه، إلا لأنه يفضى إلى المفسدة، فإذا كان مقتضياً للمصلحة الراجحة، لم يكن مفضياً إلى المفسدة. ٢٣/١٨٧

وهذا موجود في التطوع المطلق، فإنه قد يفضى إلى المفسدة، وليس الناس محتاجين إليه في أوقات النهى، لسعة الأوقات التى تباح فيها الصلاة، بل في النهى عنه بعض الأوقات ومصالح آخر من إجمام النفوس بعض الأوقات، من ثقل العبادة كما يجم بالنوم وغيره. ولهذا قال معاذ: إنى لأحتسب نومتى، كما أحتسب قومتى. ومن تشويقها وتحبيب الصلاة إليها إذا منعت منها وقتاً، فإنه يكون أنشط وأرغب فيها، فإن العبادة إذا خصت ببعض الأوقات، نشطت النفوس لها أعظم مما تنشط للشىء الدائم. ومنها: أن الشىء الدائم تسأم منه، وتمل وتضجر، فإذا نهى عنه بعض الأوقات، زال ذلك الملل، إلى أنواع آخر من

(١) ابن ماجه فى الطهارة (٢٧٧) وفى الزوائد: «رجال إسناده ثقات أثبات، إلا أن فيه انقطاعاً بين سالم وثوبان، ولكن أخرجه الدارمى وابن حبان فى صحيحه متصلاً»، والدارمى فى الصلاة ١ / ١٦٨، ومالك فى الموطأ فى الطهارة ١ / ٣٤ (٣٦)، وأحمد ٥ / ٢٧٧، وابن حبان فى صحيحه (١٦٤ / موارد)، والحاكم فى المستدرک ١ / ١٣٠. وتعقبه الذهبى بقوله: «على شرط الشيخين ولا علة فيه سوى وهم أبى بلال الأشعري»، كلهم عن ثوبان.

المصالح فى النهى عن التطوع المطلق، ففى النهى دفع لمفاسد، وجلب لمصالح من غير تفويت مصلحة.

وأما ما كان له سبب، فمنها ما إذا نهى عنه فاتت المصلحة، وتعطل على الناس من العبادة والطاعة، وتحصيل الأجر والثواب، والمصلحة العظيمة فى دينهم، ما لا يمكن استدراكه، كالمعادة مع إمام الحى، وكنحية المسجد، وسجود التلاوة، وصلاة الكسوف، ونحو ذلك.

/ ومنها ما تنقص به المصلحة، كركعتى الطواف، لاسيما للقادمين، وهم يريدون أن يعتموا الطواف فى تلك الأيام، والطواف لهم، ولأهل البلد طرفى النهار.

الوجه السادس: أن يقال: ذوات الأسباب إنما دعا إليها داع، لم تفعل لأجل الوقت، بخلاف التطوع المطلق الذى لا سبب له. وحينئذ، فمفسدة النهى إنما تنشأ مما لا سبب له دون ما له السبب، ولهذا قال فى حديث ابن عمر: «لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها»^(١).

وهذه الوجوه التى ذكرناها تدل - أيضاً - على قضاء الفوائت فى أوقات النهى.

فصل

والمعادة: إذا أقيمت الصلاة وهو فى المسجد تعاد فى وقت النهى عند الجمهور - كمالك والشافعى وأحمد، وأبى ثور وغيرهم.

وأبو حنيفة، وغيره جعلوها مما نهى عنه، واحتج الأكترون بثلاثة أحاديث:

/ أحدها: حديث جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه قال: شهدت مع رسول الله ﷺ حجته فصليت معه صلاة الفجر فى مسجد الخيف، وأنا غلام شاب، فلما قضى صلاته. إذا هو برجلين فى آخر القوم لم يصليا معه، فقال: «على بهما»، فأتى بهما ترعد فرائصهما، فقال: «ما منعكما أن تصليا معنا؟» قالا: يا رسول الله، قد صلينا فى رحالنا. قال: «لا تفعلنا، إذا صليتما فى رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم، فإنها لكما نافلة». رواه أهل السنن. كأبى داود، والترمذى، وغيرهما، وأحمد والأثرم^(٢).

والثانى: ما رواه مالك فى الموطأ عن زيد بن أسلم عن بشر بن معجن عن أبيه: أنه كان

(١) البخارى فى المواقيت (٥٨٢) ومسلم فى صلاة المسافرين (٨٢٨ / ٢٨٩).

(٢) أبو داود فى الصلاة (٥٧٥) والترمذى فى الصلاة (٢١٩) وقال: «حديث حسن صحيح» وأحمد ٤/ ١٦٠، ١٦١.

جالساً مع النبي ﷺ فأذن للصلاة فقام رسول الله ﷺ فصلى، ثم رجع ومَحَجَّنُ في مجلسه، فقال النبي ﷺ: «ما منعك أن تصلي مع الناس؟ ألسنت برجل مسلم؟» قال: بلى يا رسول الله! ولكن قد صليت في أهلي، فقال له رسول الله ﷺ: «إذا جئت فصل مع الناس، وإن كنت قد صليت»^(١) وهذا يدل بعمومه، والأول صريح في الإعادة بعد الفجر.

الثالث: ما روى مسلم في الصحيح عن أبي ذر قال: قال لى رسول الله ﷺ: «كيف أنت إذا كانت عليك أمراء / يؤخرون الصلاة عن وقتها، أو يمتنون الصلاة عن وقتها؟»، قال: قلت: فما تأمرني؟ قال: «صل الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم فصل، فإنها لك نافلة»، وفي رواية له: قال رسول الله ﷺ - وضرب فخذي - : «كيف أنت إذا بقيت في قوم يؤخرون الصلاة عن وقتها؟» قال: فما تأمرني؟ قال: «صل الصلاة لوقتها، ثم اذهب لحاجتك، فإن أقيمت الصلاة وأنت في المسجد فصل»، وفي رواية: لمسلم - أيضاً: «صل الصلاة لوقتها فإن أدركت الصلاة فصل، ولا تقل إني قد صليت فلا أصلي»^(٢).

٢٣/١٩٠

وهذه النصوص تتناول صلاة الظهر والعصر قطعاً، فإنهما هما اللتان كان الأمراء يؤخرونهما، بخلاف الفجر، فإنهم لم يكونوا يصلونها بعد طلوع الشمس، وكذلك المغرب لم يكونوا يؤخرونها، ولكن كانوا يؤخرون العصر أحياناً إلى شروق الغروب.

وحينئذ، فقد أمره أن يصلي الصلاة لوقتها، ثم يصلها معهم بعد أن صلاها، ويجعلها نافلة، وهو في وقت نهى؛ لأنه قد صلى العصر، ولأنهم قد يؤخرون العصر إلى الاصفرار، فهذا صريح بالإعادة في وقت النهى.

/فصل

٢٣/١٩١

والصلاة على الجنائز بعد الفجر، وبعد العصر، قال ابن المنذر: إجماع المسلمين في الصلاة على الجنائز بعد الفجر، وبعد العصر، وتلك الأنواع الثلاثة لم يختلف فيها قول أحمد أنها تفعل في أوقات النهى؛ لأن فيها أحاديث خاصة تدل على جوازها في وقت النهى، فلهذا استثناهما، واستثنى الجنائز في الوقتين، لإجماع المسلمين.

وأما سائر ذوات الأسباب: مثل تحية المسجد، وسجود التلاوة، وصلاة الكسوف، ومثل ركعتي الطواف في الأوقات الثلاثة، ومثل الصلاة على الجنائز في الأوقات الثلاثة، فاختلف كلامه فيها. والمشهور عنه النهى، وهو اختيار كثير من أصحابه: كالحرقمى، والقاضى، وغيرهما. وهو مذهب مالك، وأبى حنيفة. لكن أبو حنيفة يجوز السجود بعد الفجر

(١) مالك في الموطأ في صلاة الجماعة / ١ / ٣٢ (٨) والنسائي في المساجد (٨٥٧).

(٢) مسلم في المساجد (٦٤٨ / ٢٣٨).

والعصر، لا واجب عنده.

والرواية الثانية: جواز جميع ذوات الأسباب، وهى اختيار أبى الخطاب، وهذا مذهب الشافعى، وهو الراجح فى هذا الباب لوجوه:

٢٣/١٩٢ /منها: أن تحية المسجد قد ثبت الأمر بها فى الصحيحين، عن أبى قتادة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين. قبل أن يجلس»^(١)، وعنه قال: دخلت المسجد ورسول الله ﷺ جالس بين ظهرائى الناس. قال: فجلست، فقال رسول الله ﷺ: «ما منعك أن ترقع ركعتين قبل أن تجلس؟» فقلت: يا رسول الله، رأيتك جالسا والناس جلوس، قال: «فإذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين»^(٢)، فهذا فيه الأمر بركعتين قبل أن يجلس، والنهى عن أن يجلس حتى يركعهما، وهو عام فى كل وقت وعموما محفوظاً لم يخص منه صورة بنص، ولا إجماع. وحديث النهى قد عرف أنه ليس بعام، والعام المحفوظ مقدم على العام المخصوص فإن هذا قد علم أنه ليس بعام، بخلاف ذلك، فإن المقتضى لعمومه قائم لم يعلم أنه خرج منه شىء.

الوجه الثانى: ما أخرجا فى الصحيحين عن جابر قال: جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس فقال: «صليت يا فلان؟» قال: لا، قال: «قم فاركع». وفى رواية: «فصل ركعتين»^(٣). ولمسلم قال: ثم قال: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب، فليركع ركعتين، وليتجاوز فيهما»^(٤). وأحمد أخذ بهذا الحديث بلا خلاف عنه، هو وسائر فقهاء الحديث، كالشافعى، وإسحاق، وأبى ثور، وابن / المنذر، كما روى عن غير واحد من السلف، مثل الحسن، ومكحول وغيرهما.

٢٣/١٩٣ وكثير من العلماء لم يعرفوا هذا الحديث فنهوا عن الصلاة وقت الخطبة؛ لأنه وقت نهى، كما نقل عن شريح والنخعى وابن سيرين، وهو قول أبى حنيفة، والليث، ومالك، والثورى.

وهو قياس قول من منع تحية المسجد وقت النهى، فإن الصلاة والخطيب على المنبر أشد نهياً؛ بل هو منهى عن كل ما يشغله عن الاستماع، وإذا قال لصاحبه أنصت فقد لغا، فإذا كان قد أمر بتحية المسجد فى وقت الخطبة، فهو فى سائر الأوقات أولى بالأمر.

وقد احتج بعض أصحابنا: أنه إذا دخل المسجد فى غير وقت النهى عن الصلاة، يسن له الركوع، لقوله: «إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب، فلا يجلس، حتى يصلى

(١) البخارى فى الصلاة (٤٤٤) ومسلم فى صلاة المسافرين (٧١٤ / ٦٩).

(٢) البخارى فى التهجد (١١٦٣) ومسلم فى صلاة المسافرين (٧١٤ / ٧٠).

(٣) البخارى فى الجمعة (٩٣١) ومسلم فى الجمعة (٨٧٥ / ٥٥).

(٤) البخارى فى التهجد (١١٦٦) ومسلم فى الجمعة (٨٧٥ / ٥٩).

ركعتين»^(١). وقالوا: تنقطع الصلاة بجلوس الإمام على المنبر، فلا يصلى أحد غير الداخل يصلى تحية المسجد ويوجز، وهذا تناقض بين، بل إذا كان النبي ﷺ أمر بالتحية في هذا الموضوع، وهو وقت نهى عن الصلاة وغيرها، مما يشغل عن الاستماع، فأوقات النهى الباقية أولى بالجواز.

٢٣/١٩٤

يبين ذلك أنه في هذه الحال لا يصلى على جنازة، ولا يطاف / بالبيت، ولا يصلى ركعتا الطواف، والإمام يخطب. فدل على أن النهى هناؤكد، وأضيق منه بعد الفجر والعصر، فإذا أمر هنا بتحية المسجد، فالأمر بها هناك أولى وأحرى. وهذا بين واضح، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الوجه الثالث: أن يقال: قد ثبت استثناء بعض الصلوات من النهى: كالعصر الحاضرة، وركعتي الفجر، والفائتة، وركعتي الطواف. والمعادة في المسجد. فقد ثبت انقسام الصلاة أوقات النهى إلى منهي عنه ومشروع غير منهي عنه، فلا بد من فرق بينهما، إذا كان الشارع لا يفرق بين المتماثلين، فيجعل هذا مأموراً، وهذا محظوراً. والفرق بينهما، إما أن يكون المأذون فيه له سبب، فالصلى صلاة السبب صلاحها لأجل السبب، لم يتطوع تطوعاً مطلقاً، ولو لم يصلها لفاته مصلحة الصلاة، كما يفوته إذا دخل المسجد ما في صلاة التحية من الأجر، وكذلك يفوته ما في صلاة الكسوف، وكذلك يفوته ما في سجود التلاوة، وسائر ذوات الأسباب.

وإما أن يكون الفرق شيئاً آخر، فإن كان الأول، حصل المقصود من الفرق بين ذوات الأسباب، وغيرها. وإن كان الثاني، قيل لهم: فأنتم لا تعلمون الفرق، بل قد علمتم أنه نهى عن بعض، ورخص في بعض، ولا تعلمون الفرق، فلا يجوز لكم أن تتكلموا في سائر موارد / النزاع، لا بنهى ولا بإذن؛ لأنه يجوز أن يكون الفرق الذى فرق به الشارع في صورة النص، فأباح بعضاً وحرم بعضاً، متناولاً لموارد النزاع، إما نهياً عنه، وإما إذناً فيه، وأنتم لا تعلمون واحداً من النوعين، فلا يجوز لكم أن تنهوا إلا عما علمتم أنه نهى عنه؛ لانتفاء الوصف المبيح عنه، ولا تأذنوا إلا فيما علمتم أنه أذن فيه؛ لشمول الوصف المبيح له. وأما التحليل والتحليل بغير أصل مفرق عن صاحب الشرع، فلا يجوز.

٢٣/١٩٥

فإن قيل: أحاديث النهى عامة، فنحن نحملها على عمومها إلا ما خصه الدليل، فما علمنا أنه مخصوص لمجىء نص خاص فيه خصصناها به، وإلا أبقيناها على العموم.

(١) سبق تخريجه ص ١١٣ .

قيل: هذا إنما يستقيم أن لو كان هذا العام المخصوص لم يعارضه عمومات محفوظة أقوى منه، وأنه لما خص منه صور، علم اختصاصها بما يوجب الفرق، فلو ثبت أنه عام خص منه صور لمعنى منتف من غيرها، بقى ما سوى ذلك على العموم، فكيف وعمومه منتف؟ وقد عارضه أحاديث خاصة وعامة وعموماً محفوظاً، وما خص منه لم يختص بوصف يوجب استثناءه دون غيره، بل غيره مشارك له فى الوصف الموجب لتخصيصه، أو أولى منه بالتخصيص.

٢٣/١٩٦

/ وحاجة المسلمين العامة إلى تحية المسجد أعظم منها إلى ركعتى الطواف، فإنه يمكن تأخير الطواف، بخلاف تحية المسجد، فإنها لا تمكن؛ ثم الرجل إذا دخل وقت نهى إن جلس ولم يصل، كان مخالفاً لأمر النبي ﷺ، مفوتاً هذه المصلحة، إن لم يكن آتماً بالمعصية، وإن بقى قائماً أو امتنع من دخول المسجد، فهذا شيء عظيم. ومن الناس من يصلى سنة الفجر فى بيته، ثم يأتى إلى المسجد، فالذين يكرهون التحية: منهم من يقف على باب المسجد حتى يقيم، فيدخل يصلى معهم، ويحرم نفسه دخول بيت الله فى ذلك الوقت الشريف، وذكر الله فيه. ومنهم من يدخل ويجلس ولا يصلى فيخالف الأمر، وهذا ونحوه مما يبين قطعاً أن المسلمين مأمورون بالتحية فى كل وقت، وما زال المسلمون يدخلون المسجد طرفى النهار، ولو كانوا منهيين عن تحية المسجد حينئذ لكان هذا مما يظهر نهى الرسول عنه، فكيف وهو قد أمرهم إذا دخل أحدهم المسجد والخطيب على المنبر فلا يجلس حتى يصلى ركعتين، أليس فى أمرهم بها فى هذا الوقت تنبيهها على غيره من الأوقات؟

الوجه الرابع: ما قدمناه من أن النهى كان لسد ذريعة الشرك، وذوات الأسباب فيها مصلحة راجحة، والفاعل يفعلها لأجل السبب، لا يفعلها مطلقاً فتمتنع فيه المشابهة.

٢٣/١٩٧

/ الوجه الخامس: أنه قد ثبت فى الصحيح عن النبي ﷺ: أنه قضى ركعتى الظهر بعد العصر^(١)، وهو قضاء النافلة، فى وقت النهى، مع إمكان قضائها فى غير ذلك الوقت، فالنوافل التى إذا لم تفعل فى أوقات النهى، تفوت هى أولى بالجواز من قضاء نافلة فى هذا الوقت مع إمكان فعلها فى غيره، لاسيما إذا كانت مما أمر به: كتحية المسجد، وصلاة الكسوف. وقد اختار طائفة من أصحاب أحمد منهم أبو محمد المقدسى أن السنن الراتبه تقضى بعد العصر، ولا تقضى فى سائر أوقات النهى. كالأوقات الثلاثة.

وذكر أن مذهب أحمد: أن قضاء سنة الفجر جائز بعدها، إلا أن أحمد اختار أن يقضيهما من الضحى. وقال الإمام أحمد: إن صلاهما بعد الفجر أجزاء، وأما أنا فأختار

(١) البخارى فى السهو (١٢٣٣) ومسلم فى صلاة المسافرين (٨٣٤ / ٢٩٧).

ذلك . وذكر فى قضاء الوتر بعد طلوع الفجر أن المنصوص عن أحمد أنه يفعله . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يُسأل : أيوتر الرجل بعد ما يطلع الفجر؟ قال : نعم . قال : وروى ذلك عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وحذيفة ، وأبى الدرداء ، وعبادة بن الصامت ، وفضالة بن عبيد ، وعائشة ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة . وهو - أيضاً - مروى عن على بن أبى طالب . وأنه لما ذكر له عن أبى موسى أنه قال : من أوتر بعد المؤذن لا وتر له ، وسألوا علياً . قال : أعرف . يوتر ما بينه وبين الصلاة ، وأنكر / ذلك ولم يذكر نزاعاً إلا عن أبى موسى ، مع أنه لا ينبغى بعد الفجر .

٢٣/١٩٨

قال : وأحاديث النهى الصحيحة ليست صريحة فى النهى قبل صلاة الفجر ، وإنما فيه حديث أبى ، وقد احتج أحمد بحديث أبى نضرة الغفارى عن النبى ﷺ أنه قال : «إن الله زادكم صلاة فصلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح : الوتر»^(١) . وهذا مذهب مالك والشافعى والجمهور . قال مالك : من فاتته صلاة الليل ، فله أن يصلى بعد الفجر قبل أن يصلى الصبح ، قال : وحكاه ابن أبى موسى الخرقى فى «الإرشاد» مذهباً لأحمد ، قياساً على الوتر .

قلت : وهذا الذى اختاره لا يناقض ما ذكره الخرقى وغيره من قدماء الأصحاب ، فإنه ذكر إباحة الأنواع الأربعة فى جميع أوقات النهى : قضاء الفوات ، وركعتى الطواف ، وإذا أقيمت الصلاة وهو فى المسجد ، وصلاة الجنائز ، ولكن ذكر النهى عن الكسوف ، وسجود التلاوة ، فى بابهما . فلم يمه عن قضاء السنن فى أوقات النهى .

فاختار الشيخ أبو محمد وطائفة من أصحاب أحمد : أن السنن الراتبة تقضى بعد العصر ، ولا تقضى فى سائر أوقات النهى ، ولا يفعل غيرها من ذوات الأسباب ، كالتحية ، وصلاة الكسوف ، وصلاة الاستخارة ، / وصلاة التوبة ، وسنة الوضوء ، وسجود التلاوة ، لا فى هذا الوقت ، ولا فى غيره ؛ لأنهم وجدوا القضاء فيها قد ثبت بالأحاديث الصحيحة ، قالوا : والنهى فى هذا الوقت أخف من غيره ، لاختلاف الصحابة فيه فلا يلحق به سائر الأوقات . والرواتب لها مزية ، وهذا الفرق ضعيف ، فإن أمر النبى ﷺ بتحية المسجد ، وأمره بصلاة الكسوف وسجود التلاوة ، أقوى من قضاء سنة فاتتة ، فإذا جاز هذا ، فذاك أجوز ، فإن قضاء السنن ليس فيه أمر من النبى ﷺ بل ولا أمر بنفس السنة : سنة الظهر ، لكنه فعلها وداوم عليها ، وقضاها لما فاتته . وما أمر به أمته ، لاسيما وكان هو - أيضاً - يفعله ، فهو أوكد مما فعله ، ولم يأمرهم به .

٢٣/١٩٩

فإذا جاز لهم فعل هذا فى أوقات النهى ففعل ذاك أولى ، وإذا جاز قضاء سنة الظهر بعد

(١) أحمد ٢ / ٢٠٦ ، وقال أحمد شاعر (٦٩١٩) : «إسناده حسن» .

العصر، ف قضاء سنة الفجر بعد الفجر أولى، فإن ذلك وقتها، وإذا أمكن تأخيرها إلى طلوع الشمس أمكن تأخير تلك إلى غروب الشمس، وقد كانوا يصلون بين أذان المغرب وإقامتها وهو ﷺ يراهم ويقرهم على ذلك وقال: «بين كل أذنين صلاة»، ثم قال فى الثالثة: «لمن شاء»^(١)، كراهية أن يتخذها الناس سنة.

فصل /

٢٣/٢٠٠

والنهي فى العصر معلق بصلاة العصر: فإذا صلاها لم يصل بعدها وإن كان غيره لم يصل، وما لم يصلها فله أن يصلى، وهذا ثابت بالنص والاتفاق، فإن النهى معلق بالفعل. وأما الفجر: ففيها نزاع مشهور، وفيه عن أحمد روايتان:

قيل: إنه معلق بطلوع الفجر، فلا يطوع بعده بغير الركعتين، وهو قول طائفة من السلف، ومذهب أبى حنيفة. قال النخعى: كانوا يكرهون التطوع بعد الفجر.

وقيل: إنه معلق بالفعل، كالعصر. وهو قول الحسن والشافعى. فإنه لم يثبت النهى إلا بعد الصلاة، كما فى العصر. وأحاديث النهى تسوى بين الصلاتين، كما فى الصحيحين عن ابن عباس قال: شهد عندى رجال مرضيون - وأرضاهم عندى عمر -: أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس، وبعد العصر حتى تغرب^(٢).

٢٣/٢٠١ / وكذلك فيهما عن أبى هريرة ولفظه: وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب. وفيهما عن أبى سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس»^(٣)، ولمسلم: «لا صلاة بعد صلاة الفجر، وبعد صلاة العصر»^(٤)، وفى صحيح مسلم حديث عمرو بن عبسة قال: قلت يا رسول الله، أخبرنى عن الصلاة. قال: «صل صلاة الصبح، ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس، فإنها تطلع حين تطلع بين قرنى شيطان. وحيثئذ، يسجد لها الكفار، ثم صل فإن الصلاة محضورة مشهودة، حتى يستقل الظل بالرمح. ثم أقصر عن الصلاة فإنه - حيثئذ - تُسَجَّرُ جهنم. فإذا أقبل الفىء، فصل، فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى تصلى العصر، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس، فإنها تغرب بين قرنى شيطان.

(١) البخارى فى الأذان (٦٢٧) ومسلم فى صلاة المسافرين (٨٣٨ / ٣٠٤).

(٢) البخارى فى مواقيت الصلاة (٥٨١) ومسلم فى صلاة المسافرين وقصرها (٨٢٦ / ٢٨٦).

(٣) البخارى فى مواقيت الصلاة (٥٨٦) ومسلم فى صلاة المسافرين (٨٢٧ / ٢٨٨).

(٤) مسلم فى صلاة المسافرين (٨٢٦ / ٢٨٦).

وحيتذ، يسجد لها الكفار»^(١).

والأحاديث المختصة بوقت الطلوع والغروب، وبالاستواء: حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بدا حاجب الشمس، فأخروا الصلاة حتى تبرز. وإذا غاب حاجب الشمس، فأخروا الصلاة حتى تغيب» هذا اللفظ لمسلم^(٢)، وفي صحيح مسلم عن عقبة بن عامر، قال: ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلى فيهن، أو نقبر فيهن موتانا: حين تطلع / الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل، وحين تتضيف الشمس للغروب حتى تغرب^(٣). ووقت الزوال ليس في عامة الأحاديث، ولم يذكر حديثه البخارى، لكن رواه مسلم من حديث عقبة بن عامر، ومن حديث عمرو بن عبسة، وتابعهما الصنابحي، وعلى هذه الثلاثة اعتمد أحمد. ولما ذكر له الرخصة في الصلاة نصف النهار يوم الجمعة، قال: في حديث النبي ﷺ من ثلاثة أوجه: حديث عقبة بن عامر، وحديث عمرو بن عبسة، وحديث الصنابحي.

٢٣/٢٠٢

والخرقى لم يذكره في أوقات النهي، بل قال: ويقضى الفوائت من الصلوات الفرض، ويركع للطواف، وإن كان في المسجد وأقيمت الصلاة. وقد كان صلى في كل وقت نهى عن الصلاة فيه، وهو بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب. وهذا يقتضى أنه ليس وقت نهى إلا هذان، ويقتضى أن ما أباحه يفعل في أوقات النهى كإحدى الروایتين، ويقتضى أن النهى معلق بالفعل، فإنه قال: بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولم يقل: الفجر. ولو كان النهى من حين طلوع الفجر لاستثنى الركعتين، بل استثنى الفرض والنفل. وهذه ألفاظ الرسول، فإنه نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، كما نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس.

٢٣/٢٠٣

/ ومعلوم أنه لو أراد الوقت لاستثنى ركعتي الفجر والفرض، كما ورد استثناء ذلك في ما نهى عنه، حيث قال: «لا صلاة بعد الفجر إلا سجدين»^(٤)، فلما لم يذكر ذلك في الأحاديث، علم أنه أراد فعل الصلاة كما جاء مفسراً في أحاديث صحيحة، ولأنه يمتنع أن تكون أوقات الصلاة المكتوبة فرضها وستنها وقت نهى، وما بعد الفجر وقت صلاة الفجر سنتها وفرضها، فكيف يجوز أن يقال: إن هذا وقت نهى؟ وهل يكون وقت نهى سن

(١) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٨٣٢ / ٢٩٤).

(٢) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٨٢٩ / ٢٩١).

(٣) مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٨٣١ / ٢٩٣).

(٤) مسلم في صلاة المسافرين (٧٥٣ / ١٥١).

فيه الصلاة دائماً بلا سبب؟ وأمر بتحري الصلاة فيه؟ هذا تناقض مع أن هذا الوقت جعل وقتاً للصلاة إلى طلوع الشمس، ليس كوقت العصر الذي جعل آخر الوقت فيه إذا اصفرت الشمس.

والنهي هو لأن الكفار يسجدون لها، وهذا لا يكون من طلوع الفجر، ولهذا كان الأصل في النهي عند الطلوع والغروب، كما في حديث ابن عمر، لكن نهى عن الصلاة بعد الصلاتين سداً للذريعة فإن المتطوع قد يصلي بعدهما حتى يصلى وقت الطلوع والغروب. والنهي في هذين أخف؛ ولهذا كان يداوم على الركعتين بعد العصر، حتى قبضه الله. فأما قبل صلاة الفجر، فلا وجه للنهي، لكن لا يسن ذلك الوقت إلا الفجر ستها وفرضها.

ولهذا كان النبي ﷺ يصلى بالليل، ويوتر، ثم إذا طلع الفجر صلى الركعتين، ثم صلى الفرض، وكان يضطجع أحياناً / ليستريح، إما بعد الوتر، وإما بعد ركعتي الفجر، وكان إذا غلبه من الليل نوم أو وجع صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة بدل قيامه من الليل، ولم يكن يقضى ذلك قبل صلاة الفجر؛ لأنه لم يكن يتسع لذلك، فإن هذه الصلاة فيها طول، وكان يغلس بالفجر. وفي الصحيح: «من نام عن حزبه فقرأه ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، كتب له كأنما قرأه من الليل»^(١). ومعلوم أنه لو أمكن قراءة شيء منه قبل صلاة الفجر، كان أبلغ، لكن إذا قرأه قبل الزوال، كتب له كأنما قرأه من الليل، فإن هذا الوقت تابع ليلية الماضية، ولهذا يقال فيما قبل الزوال: فعلناه الليلة. ويقال بعد الزوال: فعلناه البارحة، وهو وقت الضحى، وهو خلف عن قيام الليل.

ولهذا كان النبي ﷺ إذا نام عن قيامه قضاءه من الضحى، فيصلى اثنتي عشرة ركعة. وقد جاء هذا عن عمر وغيره من الصحابة في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢]. فما بعد طلوع الفجر إنما سن للمسلمين السنة الراتبية، وفرضها الفجر، وما سوى ذلك لم يسن، ولم يكن منهياً عنه إذا لم يتخذ سنة، كما في الحديث الصحيح: «بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة»، ثم قال في الثالثة: «لمن شاء»^(٢)، كراهية أن يتخذها الناس سنة.

فهذا فيه إباحة الصلاة بين كل أذانين، كما كان الصحابة يصلون ركعتين بين أذان المغرب، والنبي ﷺ يراهم ويقرهم على ذلك، فكذلك الصلاة بين أذان العصر والعشاء، وكذلك بين أذان الفجر والظهر، لكن بين أذان الفجر الركعتان سنة بلا ريب، وما سواها

(٢) سبق تخريجه ص ١١٧ .

(١) مسلم في صلاة المسافرين (٧٤٧ / ١٤٢) .

يفعل ولا يتخذ سنة، فلا يدوام عليه، ويؤمر به جميع المسلمين، كما هو حال السنة، فإن السنة تعم المسلمين ويدوام عليها، كما أنهم كلهم مسنون لهم ركعتا الفجر، والمداومة عليها.

فإذا قيل: لا سنة بعد طلوع الفجر إلا ركعتان، فهذا صحيح، وأما النهى العام فلا. والإنسان قد لا يقوم من الليل فيريد أن يصلى فى هذا الوقت، وقد استحَب السلف له قضاء وتره، بل وقيامه من الليل فى هذا الوقت، وذلك عندهم خير من أن يؤخره إلى الضحى.

فصل

وللناس فى الصلاة نصف النهار يوم الجمعة وغيرها أقوال:

قيل بالنهى مطلقاً وهو المشهور عن أحمد. وقيل: الإذن مطلقاً، كما اقتضاه كلام الحُرَقى، ويروى عن مالك. وقيل: بالفرق بين الجمعة وغيرها، وهو مذهب الشافعى، وأباحه فيها عطاء فى الشتاء، دون الصيف؛ لأن النبى ﷺ قال فى حديث عمرو بن عَبَّسَةَ: «ثم بعد طلوعها صل، فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى يستقل / الظل بالرمح، ثم أقصر عن الصلاة، فإنه - حينئذ - تُسَجَّر جهنم. فإذا أقبل الفجر فصل»^(١).

٢٣/٢٠٦

فعلل النهى - حينئذ - بأنه حينئذ تسجر جهنم. وفى الطلوع والغروب بمقارنة الشيطان، فقال: «ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع، فإنها تطلع بين قرنى شيطان»^(٢). وفى الغروب قال: «ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب فإنها تغرب بين قرنى شيطان»^(٣). وأما مقارنة الشيطان لها حين الاستواء، فليس فى شىء من الحديث إلا فى حديث الصُّنَابِحِي. قال: «إنها تطلع ومعها قرن الشيطان، فإذا ارتفعت، قارنها، ثم إذا استوت، قارنها، فإذا زالت، قارنها، وإذا دنت للغروب، قارنها، فإذا غربت، قارنها»، فهى رسول الله ﷺ عن الصلاة فى تلك الساعات. لكن الصُّنَابِحِي قد قيل: إنه لم تثبت له صحبة، فلم يسمع هذا من النبى ﷺ، بخلاف حديث عمرو بن عَبَّسَةَ فإنه صحيح سمعه منه.

ويؤيد هذا أن عامة الأحاديث ليس فيها إلا النهى وقت الطلوع ووقت الغروب، أو بعد الصلاتين. فدل على أن النهى نصف النهار نوع آخر له علة غير علة ذينك الوقتين.

(١، ٣) سبق تخريجها ص ١١٨.

يوضح هذا: أن الكفار يسجدون لها وقت الطلوع، ووقت / الغروب، كما أخبر به ٢٣/٢٠٧
النبي ﷺ. فأما سجودهم لها قبل الزوال، فهذا لم يذكره النبي ﷺ عنهم، ولم يعلل به.

وأيضاً، فإن ضبط هذا الوقت متعسر، فقد ثبت في الصحيح أنه قال ﷺ: «إذا اشتد
الحر، فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم»^(١). وهذا حديث اتفق العلماء على
صحته، وتلقيه بالقبول، فأخبر أن شدة الحر من فيح جهنم، وهذا موافق لقوله: «فإنه
حينئذ تسجر جهنم»^(٢)، وأمر بالإبراد، فدل على أن الصلاة منهي عنها عند شدة الحر؛ لأنه
من فيح جهنم.

ففى الصيف تُسَجَرُ نصف النهار، فيكون النهى عن الصلاة نصف النهار فى الحر، وهو
يؤمر بأن يؤخر الصلاة عن الزوال حتى يبرد، لكن إذا زالت الشمس فأت الأفياء فطالت
الأظلة، بعد تنهى قصرها، وهذا مشروع فى الإبراد، فلهدا كانت الصلاة جائزة من حين
الزوال، كما فى حديث عمرو بن عبسة: «ثم أقصر عن الصلاة، فإنه حينئذ تسجر جهنم،
فإذا أقبل الفء فصل»^(٣)، فدل على أن الصلاة مشروعة من حين يقبل الفء، فىفىء
الظل: أى يرجع من جهة المغرب إلى جهة المشرق، ويرجع فى الزيادة بعد التقصان.

٢٣/٢٠٨ ولهذا قالوا: إن لفظ الفء مختص بما بعد الزوال، لما فيه من / معنى الرجوع. ولفظ
الظل يتناول هذا وهذا، فإنه قبل طلوع الشمس يكون الظل ممتداً، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ
تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾ [الفرقان: ٤٥]. ثم إذا طلعت الشمس
كانت عليه دليلاً، فتميز الظل عن الضحى، ونسخت الشمس الظل، لا تزال تنسخه وهو
يقصر إلى الزوال، فإذا زالت، فإنه يعاد ممتداً إلى المشرق، حيث ابتداء بعد أن كان أول ما
نسخته عن المشرق، ثم عن المغرب، ثم تفىء إلى المشرق ثم المغرب، ولم يزل يمتد ويطول
إلى أن تغرب، فىنسخ الظل جميع الشمس. فلهدا قال فى حديث عمرو بن عبسة: «ثم
أقصر عن الصلاة فإنه حينئذ تسجر جهنم، فإذا أقبل الفء فصل»^(٤).

وعلى هذا، فمن رخص فى الصلاة يوم الجمعة قال: إنها لا تُسَجَرُ يوم الجمعة، كما قد
روى. وقالوا: إنه لا يستحب الإبراد يوم الجمعة، بل يجوز عقب الزوال بالسنة
الصحيحة، واتفاق الناس، وفى الإبراد مشقة للخلق. ويجوز عند أحمد وغيره أن يصلى
وقت الزوال كما فعله غير واحد من الصحابة، فكيف يكون وقت نهى الجمعة جائزة
فيه، والفرائض المؤداة لا تشرع فى وقت النهى لغير عذر، كما قلنا فى الفجر، فإن هذا
تناقض.

(١) البخارى فى مواقيت الصلاة (٥٣٦) ومسلم فى المساجد (٦١٥ / ١٨٠).

(٢ - ٤) سبق تخريجها ص ١١٨.

وبالجملة جواز الصلاة وقت الزوال يوم الجمعة على أصل أحمد أظهر منه على أصل غيره، فإنه يجوز الجمعة وقت الزوال، ولا يجعل / ذلك وقت نهى، بل قد قيل فى مذهبه، إنها لا تجوز إلا فى ذلك الوقت، وهو الوقت الذى هو وقت نهى فى غيرها. فعلم الفرق بين الجمعة وغيرها، وكما أن الإبراد المأمور به فى غيرها لا يؤمر به فيها، بل ينهى عنه، وهو معلل بأن شدة الحر من فيح جهنم، فكذلك قد علل بأنه حينئذ تسجر جهنم. وهذا من جنس قوله: «فإن شدة الحر من فيح جهنم»^(١).

وإذا كانت مختصة بما سوى يوم الجمعة، فكذلك الأخرى، وعلى مقتضى هذه العلة لا ينهى عن الصلاة وقت الزوال، لا فى الشتاء، ولا يوم الجمعة. ويؤيد ذلك ما فى السنن عن النبى ﷺ: أنه نهى عن الصلاة نصف النهار، إلا يوم الجمعة^(٢)، وهو أرجح مما احتجوا به على أن النهى فى الفجر معلق بالوقت. والله أعلم.

(١) سبق تخريجه ص ١٢١ .

(٢) مسند الشافعى ١/١٣٩، والسيوطى فى الجامع الصغير (٩٣٧١) ورمز إليه بأنه حسن، كلاهما عن أبى هريرة.

الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً.

٢٣/٢١٠

/ فصل /

فى أن ذوات الأسباب تفعل فى أوقات النهى . فقد كتبنا فيما تقدم فى الأسكندرية وغيرها كلاماً مبسوطاً فى أن هذا أصح قولى العلماء وهو مذهب الشافعى، وأحمد فى إحدى الروايتين عنه، اختارها أبو الخطاب.

وكنا قبل متوقفين لبعض الأدلة التى احتج بها المانعون، فلما بحثنا عن حقيقتها، وجدناها أحاديث ضعيفة، أو غير دالة، وذكرنا أن الدلائل على ذلك متعددة:

منها: أن أحاديث الأمر بذوات الأسباب كقوله: «إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يصلى ركعتين»^(١)، عام محفوظ لا خصوص فيه . وأحاديث النهى ليس فيها حديث واحد عام، بل كلها مخصوصة، فوجب تقديم العام الذى لا خصوص فيه، فإنه حجة باتفاق السلف والجمهور القائلين بالعموم، بخلاف الثانى، وهو أقوى منه بلا ريب.

ومنها: أنه قد ثبت أن النبى ﷺ أمر بصلاة / تحية المسجد للدخول عند الخطبة^(٢) هنا بلا خلاف عنه لثبوت النص به، والنهى عن الصلاة فى هذا الوقت أشد بلا ريب، فإذا فعلت هناك، فهنا أولى.

ومنها: أن حديث ابن عمر فى الصحيحين لفظه: «لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس، ولا غروبها»^(٣) . والتحرى هو التعمد والقصد، وهذا إنما يكون فى التطوع المطلق . فأما ما له سبب فلم يتحره، بل فعله لأجل السبب، والسبب ألجأه إليه . وهذا اللفظ المقيد المفسر يفسر سائر الألفاظ، ويبين أن النهى إنما كان عن التحرى، ولو كان عن النوعين لم يكن للتخصيص فائدة، وكان الحكم قد علق بلفظ عديم التأثير.

ومنها: أنه قد ثبت جواز بعض ذوات الأسباب بعضها بالنص، كالركعة الثانية من

(١) سبق تخريجه ص ١١٣ .

(٢) البخارى فى التهجد (١١٦٣) وأبو داود فى الصلاة (١١١٧) والنسائى فى الجمعة (١٣٩٥) وأحمد ٣ / ٢٩٧ .

(٣) سبق تخريجه ص ١١١ .

الفجر، وكرهت الطواف، وكالمعادة مع إمام الحى، وبعضها بالنص والإجماع كالعصر عند الغروب، وكالجنابة بعد العصر، وإذا نظر في المقتضى للجواز لم توجد له علة صحيحة، إلا كونها ذات سبب، فيجب تعليق الحكم بذلك، وإلا فما الفرق بين المعادة وبين تحية المسجد، والأمر بهذه أصح، وكذلك الكسوف قد أمر بها فى أحاديث كثيرة صحيحة.

٢٣/٢١٢

/ والمقصود هنا أن نقول: الصلاة فى وقت النهى لا تخلو أن تكون مفسدة محضة، لا تشرع بحال، كالسجود للشمس نفسها، أو يكون مما يشرع فى حال دون حال، والأول باطل؛ لأنه قد ثبت بالنص والإجماع، أن العصر تصلى وقت الغروب قبل سقوط القرص كله. وثبت فى الصحيحين قوله: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، فقد أدرك. ومن أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك»^(١). والأول: قد اتفق عليه، والثانى: قول الجمهور.

وأبو حنيفة يفرق بين الفجر والعصر، ويقول: إذا طلعت الشمس بطلت الصلاة؛ لأنها تبقى منهيًا عنها فائتة. والعصر إذا غربت الشمس دخل فى وقت الجواز، لا فى وقت النهى. وقد ضعف أحمد والجمهور هذا الفرق، وقالوا: الكلام فى العصر وقت الغروب، فإنه وقت نهى، كما أن ما بعد الطلوع وقت نهى، وليس له أن يؤخر العصر إلى هذا الوقت، لكن يكون له عذر كالحائض تطهر، والنائم يستيقظ. ولو قدر أنه أخرها من غير عذر، فهو مأمور بفعلها فى وقت النهى، مع إمكان أن يصلحها بعد الغروب. فإذا قيل: صلاتها فى الوقت فرض. قيل: وقضاء الفائتة على الفور فرض؛ لقوله: «من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»^(٢).

٢٣/٢١٣

/ وأيضاً، فإذا صلى ركعة من الفجر قبل الطلوع، فقد شرع فيها قبل وقت النهى، فهو أخف من ابتدائها وقت النهى، مع أن هذا جائز عند الجمهور. وإذا ثبت أن الصلاة فى أغلظ أوقات النهى - وهو وقت الطلوع والغروب ليس مفسدة محضة - لا تشرع بحال، بل تشرع فى بعض الأحوال، عُلِمَ أن وجود بعض الصلوات فى هذه الأوقات لا يوجب مفسدة النهى، إذ لو وجدت، لما جاز شىء من الصلوات.

وإذا كان كذلك، فالشرع قد استقر على أن الصلاة، بل العبادة التى تفوت إذا أخرت تفعل بحسب الإمكان فى الوقت، ولو كان فى فعلها من ترك الواجب وفعل المحظور ما لا يسوغ عند إمكان فعله فى الوقت، مثل الصلاة بلا قراءة، وصلاة العريان، وصلاة المريض وصلاة المستحاضة، ومن به سلس البول، والصلاة مع الحدث بلا اغتسال ولا وضوء، والصلاة إلى غير القبلة، وأمثال ذلك من الصلوات التى لا يحرم فعلها، إذا قدر أن يفعلها

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٨ .

(١) سبق تخريجه ص ١٠٥ .

على الوجه المأمور به فى الوقت . ثم إنه يجب عليه فعلها فى الوقت مع النقص لثلا يفوت، وإن أمكن فعلها بعد الوقت على وجه الكمال . فعلم أن اعتبار الوقت فى الصلاة مقدم على سائر واجباتها، وهذا فى التطوع كذلك؛ ، فإنه إذا لم يمكنه أن يصلى إلا عريانا، أو إلى غير القبلة، أو مع سلس البول، صلى كما / يصلى الفرض؛ لأنه لو لم يفعل إلا مع الكمال تعذر فعله، فكان فعله مع النقص خيراً من تعطيله .

٢٣/٢١٤

وإذا كان كذلك، فذوات الأسباب إن لم تفعل وقت النهى فاتت وتعطلت، وبطلت المصلحة الحاصلة به، بخلاف التطوع المطلق، فإن الأوقات فيها سعة، فإذا ترك فى أوقات النهى، حصلت حكمة النهى، وهو قطع للتشبه بالمشركين الذين يسجدون للشمس فى هذا الوقت، وهذه الحكمة لا يحتاج حصولها إلى المنع من جميع الصلوات، كما تقدم، بل يحصل المنع من بعضها فيكفى التطوع المطلق .

وأيضاً، فالنهي عن الصلاة فيها هو من باب سد الذرائع لثلا يتشبه بالمشركين، فيفضى إلى الشرك، وما كان منهيّاً عنه لسد الذريعة لا لأنه مفسدة فى نفسه يشرع إذا كان فيها مصلحة راجحة، ولا تفوت المصلحة لغير مفسدة راجحة . والصلاة لله فيه ليس فيها مفسدة، بل هى ذريعة إلى المفسدة فإذا تعذرت المصلحة إلا بالذريعة، شرعت واكتفى منها إذا لم يكن هناك مصلحة . وهو التطوع المطلق . فإنه ليس فى المنع منه مفسدة، ولا تفويت مصلحة، لإمكان فعله فى سائر الأوقات .

وهذا أصل لأحمد وغيره فى أن ما كان من باب سد الذريعة، إنما ينهى عنه إذا لم يحتج إليه، وإما مع الحاجة للمصلحة التى لا تحصل إلا به، وقد ينهى عنه؛ ولهذا يفرق فى العقود بين الخيل وسد الذرائع . فالمحتال: / يقصد المحرم، فهذا ينهى عنه . وأما الذريعة: فصاحبها لا يقصد المحرم، لكن إذا لم يحتج إليها، نهى عنها، وأما مع الحاجة فلا .

٢٣/٢١٥

وأما مالك، فإنه يبالغ فى سد الذرائع، حتى ينهى عنها مع الحاجة إليها .

وذوات الأسباب كلها تفوت إذا أخرت عن وقت النهى: مثل سجود التلاوة، وتحية المسجد، وصلاة الكسوف، ومثل الصلاة عقب الطهارة كما فى حديث بلال، وكذلك صلاة الاستخارة - إذا كان الذى يستخير له يفوت إذا أخرت الصلاة - وكذلك صلاة التوبة، فإذا أذنب فالتوبة واجبة على الفور، وهو مندوب إلى أن يصلى ركعتين ثم يتوب، كما فى حديث أبى بكر الصديق . ونحو قضاء السنن الرواتب كما قضى النبى ﷺ ركعتى الظهر بعد العصر . وكما أقر الرجل على قضاء ركعتى الفجر بعد الفجر، مع أنه يمكن تأخيرها، لكن تفوت مصلحة المبادرة إلى القضاء، فإن القضاء مأمور به على الفور فى

الواجب واجب، وفي المستحب مستحب .

والشافعي يجوز القضاء في وقت النهي، وإن كان لا يوجب تعجيله؛ لأنها من ذوات الأسباب، وهى مع هذا لا تفوت بفوات / الوقت، لكن يفوت فضل تقديمها، وبراءة الذمة، كما جاز فعل الصلاة في أول الوقت للريان والمتميم، وإن أمكن فعلها آخر الوقت بالوضوء والسترة، لكن هو محتاج إلى براءة ذمته في الواجب، ومحتاج في السنن الرواتب إلى تكميل فرضه؛ فإن الرواتب مكملات للفرض، ومحتاج إلى ألا يزيد التفويت، فإنه مأمور بفعلها في الوقت، فكلما قرب كان أقرب إلى الأمر، مما يبعد منه .

وقد قال النبي ﷺ : «إذا أمرتكم بأمر، فأتوا منه ما استطعتم»^(١) . فيقربها من الوقت ما استطاع، والشيخ أبو محمد المقدسى يجوز فعل الرواتب في أوقات النهي، موافقة لأبي الخطاب لكن أبو الخطاب يعمم كالشافعي، وهو الصواب .

فإن قيل: فالتطوع المطلق يفوت من قصده عمارة الأوقات كلها بالصلاة؟

قيل: هذا ليس بمشروع، بل هو منهي عنه، ولا يمكن بشراً أن يصلى دائماً جميع النهار والليل، بل لابد له من وقت راحة ونوم وقد ثبت في الصحيحين أن رجلاً قال أحدهم: أنا أصوم ولا أفطر، وقال الآخر: وأنا أقوم لا أنام، وقال الآخر: لا أتزوج النساء، وقال الآخر: لا أكل اللحم، فقال النبي ﷺ: / «لكنى أصوم وأفطر، وأقوم وأنام، وأتزوج النساء، وأكل اللحم. فمن رغب عن سنتي فليس مني»^(٢)، قد قيل: إن من جملة حكمة النهي عن التطوع المطلق في بعض الأوقات، إجمام النفوس في وقت النهي لتنشط للصلاة، فإنها تنبسط إلى ما كانت ممنوعة منه، وتنشط للصلاة بعد الراحة. والله أعلم .

/ وسئلَ عن رأى رجلاً يتنفل في وقت نهى فقال: نهى النبي ﷺ عن الصلاة في هذا الوقت، وذكر له الحديث الوارد في الكراهة. فقال هذا: لا أسمع، وأصلى كيف شئت، فما الذى يجب عليه؟

فأجاب:

الحمد لله، أما التطوع الذى لا سبب له، فهو منهي عنه بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، باتفاق الأئمة، وكان عمر بن الخطاب يضرب من يصلى بعد العصر . فمن فعل ذلك ، فإنه يعزر اتباعاً لما سنه عمر بن الخطاب -

(١) البخارى فى الاعتصام (٧٢٨٨) ومسلم فى الفضائل (٢٣٣٧ / ١٣٠) .

(٢) البخارى فى النكاح (٥٠٦٣) ومسلم فى النكاح (١٤٠١ / ٥) .

أحد الخلفاء الراشدين - إذ قد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ بالنهي عن ذلك .

وأما ما له سبب، كتحية المسجد، وصلاة الكسوف، فهذا فيه نزاع، وتأويل. فإن كان يصلى صلاة يسوغ فيها الاجتهاد لم يعاقب.

وأما رده الأحاديث بلا حجة، وشمم الناهي، وقوله للناهي: / أصلى كيف شئت، فإنه ٢٣/٢١٩ يعزر على ذلك، إذ الرجل عليه أن يصلى كما يشرع له، لا كما يشاء هو. والله أعلم.

وسئل - رحمه الله - عن الرجل إذا دخل المسجد فى وقت النهى: هل يجوز أن

يصلى تحية المسجد؟

فأجاب:

الحمد لله. هذه المسألة فيها قولان للعلماء، هما روايتان عن أحمد:

أحدهما: وهو قول أبى حنيفة، ومالك: أنه لا يصليها.

والثانى: وهو قول الشافعى، أنه يصليها، وهذا أظهر. فإن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يصلى ركعتين»^(١). وهذا أمر يعم جميع الأوقات، ولم يعلم أنه خص منه صورة من الصور. وأما نهيهِ عن الصلاة بعد طلوع الفجر وبعد غروبها، فقد خص منه صور متعددة. منها قضاء الفوائت. ومنها ركعتا الطواف. ومنها المعادة مع إمام الحى، وغير ذلك. والعام المحفوظ مقدم على العام المخصوص.

/ وأيضاً، فإن الصلاة وقت الخطبة منهي عنها، كالنهي فى هذين الوقتين، أو أوكد، ثم ٢٣/٢٢٠ قد ثبت فى الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دخل أحدكم المسجد والخطيب على المنبر، فلا يجلس حتى يصلى ركعتين». فإذا كان قد أمر بالتحية فى هذا الوقت، وهو وقت نهى. فكذلك الوقت الآخر بطريق الأولى، ولم يختلف قول أحمد فى هذا لمجيء السنة الصحيحة به، بخلاف أبى حنيفة ومالك فإن مذهبهما فى الموضعين النهى، فإنه لم تبلغهما هذه السنة الصحيحة. والله أعلم.

وسئل - رحمه الله - عن تحية المسجد: هل تفعل فى أوقات النهى أم لا؟

فأجاب:

قال النبي ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يصلى ركعتين». فإذا

(١) سبق تخريجه ص ١١٣.

دخِل وقت نهى فهل يصلى؟ على قولين للعلماء . لكن أظهرهما أنه يصلى، فإن نهى النبي ﷺ عن الصلاة بعد الفجر، وبعد العصر قد خص من صور كثيرة . وخص من نظيره وهو وقت الخطبة، بأن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب، فلا يجلس حتى يصلى ركعتين»^(١)، فإذا أمر بالتحية وقت الخطبة، ففي هذه الأوقات أولى . والله أعلم .

وسئِلَ عن رجل إذا توضأ قبل طلوع الشمس، وقبل الغروب، وقد صلى الفجر، فهل يجوز له أن يصلى شكراً للوضوء؟

فأجاب :

هذا فيه نزاع، والأشبه أن يفعل لحديث بلال .

(١) سبق تخريجه ص ١١٣ .

/ باب صلاة الجماعة

سئل - رحمه الله - عن صلاة الجماعة هل هي فرض عين أم فرض كفاية، أم سنة؟
فإن كانت فرض عين وصلى وحده من غير عذر. فهل تصح صلاته أم لا؟ وما أقوال
العلماء في ذلك؟ وما حجة كل منهم؟ وما الرجوع من أقوالهم؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين . اتفق العلماء على أنها من أوكد العبادات، وأجل الطاعات،
وأعظم شعائر الإسلام، وعلى ما ثبت في فضلها عن النبي ﷺ حيث قال: «تفضل صلاة
الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة»، هكذا في حديث أبي
هريرة. وأبي سعيد: «بخمس وعشرين»، ومن حديث ابن عمر: «بسع وعشرين»^(١)،
والثلاثة في الصحيح.

وقد جمع بينهما: بأن حديث الخمس والعشرين، ذكر فيه الفضل / الذي بين صلاة
المنفرد والصلاة في الجماعة، والفضل خمس وعشرون، وحديث السبعة والعشرين ذكر فيه
صلاته منفرداً وصلاته في الجماعة والفضل بينهما، فصار المجموع سبعا وعشرين، ومن
ظن من المنتسكة أن صلاته وحده أفضل، إما في خلوته، وإما في غير خلوته، فهو مخطئ
ضال. وأضل منه من لم ير الجماعة إلا خلف الإمام المعصوم، فعطل المساجد عن الجمع
والجماعات التي أمر الله بها ورسوله، وعمر المساجد بالبدع والضلالات التي نهى الله عنها
ورسوله، وصار مشابهاً لمن نهى عن عبادة الرحمن، وأمر بعبادة الأوثان.

فإن الله - سبحانه - شرع الصلاة وغيرها في المساجد. كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ
مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَا
تَبَاشَرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَمْرٌ رَبِّي بِالْقِسْطِ
وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ
يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ

(١) البخاري في الأذان (٦٤٦، ٦٤٧) ومسلم في المساجد (٦٤٩ / ٢٤٥ - ٢٤٩).

وَأَتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴿١٧﴾ [التوبة: ١٧، ١٨]، وقال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكُرَ فِيهَا اسْمَهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴿٣٦﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، / وقال تعالى: ﴿وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠].

وأما مشاهد القبور ونحوها، فقد اتفق أئمة المسلمين على أنه ليس من دين الإسلام أن تخص بصلاة أو دعاء، أو غير ذلك. ومن ظن أن الصلاة والدعاء والذكر فيها أفضل منه في المساجد، فقد كفر. بل قد تواترت السنن في النهي عن اتخاذها لذلك. كما ثبت في الصحيحين أنه قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١) يحذر ما فعلوا. قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجداً. وفي الصحيحين - أيضاً - أنه ذكر له كنيسة بأرض الحبشة وما فيها من الحسن والتصوير، فقال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك التصوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة». وثبت عنه في صحيح مسلم من حديث جندب أنه قال: قبل أن يموت بخمس: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»^(٢). وفي المسند عنه: أنه قال: «إن من شرار الخلق من تدركهم الساعة وهم أحياء، الذين يتخذون القبور مساجد»^(٣). وفي موطأ مالك عنه أنه قال: «اللهم، لا تجعل قبرى وثناً يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٤). وفي السنن عنه أنه قال: «لا تتخذوا / قبرى عيداً، وصلوا على حيثما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني»^(٥).

والمقصود هنا أن أئمة المسلمين متفقون على أن إقامة الصلوات الخمس في المساجد هي من أعظم العبادات، وأجل القربات، ومن فضل تركها عليها إيثاراً للخلوة والانفراد على الصلوات الخمس في الجماعات، أو جعل الدعاء والصلاة في المشاهد أفضل من ذلك في المساجد، فقد انخلع من رتبة الدين، واتبع غير سبيل المؤمنين. ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]. ولكن تنازع العلماء بعد ذلك في كونها واجبة على الأعيان، أو على الكفاية، أو سنة مؤكدة، على ثلاثة أقوال:

- (١) البخارى فى الصلاة (٤٣٥، ٤٣٦) ومسلم فى المساجد (٥٣٠ / ٢١).
- (٢) مسلم فى المساجد (٥٣٢ / ٢٣). (٣) أحمد فى المسند ١/ ٤٣٥ وصححه إسناده أحمد شاكر (٣٨٤٤)
- (٤) مالك فى الموطأ فى قصر الصلاة فى السفر ١/ ١٧٢ (٨٥) وقال ابن عبد البر: «لا خلاف عن مالك فى إرسال هذا الحديث».
- (٥) أبو داود فى الحج (٢٠٤٢) وأحمد ٢/ ٣٦٧.

ف قيل: هي سنة مؤكدة فقط، وهذا هو المعروف عن أصحاب أبي حنيفة، وأكثر أصحاب مالك، وكثير من أصحاب الشافعي، ويذكر رواية عن أحمد.

وقيل: هي واجبة على الكفاية، وهذا هو المرجح في مذهب الشافعي، وقول بعض أصحاب مالك، وقول في مذهب أحمد.

وقيل: هي واجبة على الأعيان، وهذا هو المنصوص عن أحمد / وغيره، من أئمة السلف، وفقهاء الحديث، وغيرهم. وهؤلاء تنازعوا فيما إذا صلى منفرداً لغير عذر، هل تصح صلاته؟ على قولين:

أحدهما: لا تصح، وهو قول طائفة من قدماء أصحاب أحمد، ذكره القاضي أبو يعلى، في شرح المذهب عنهم، وبعض متأخريهم كابن عقيل، وهو قول طائفة من السلف، واختاره ابن حزم وغيره.

والثاني: تصح مع إثمه بالترك، وهذا هو المأثور عن أحمد، وقول أكثر أصحابه.

والذين نفوا الوجوب احتجوا بتفضيل النبي ﷺ: صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده. قالوا: ولو كانت واجبة لم تصح صلاة المنفرد، ولم يكن هناك تفضيل، وحملوا ما جاء من هم النبي ﷺ بالتحريق على من ترك الجمعة، أو على المنافقين الذين كانوا يتخلفون عن الجماعة مع النفاق، وأن تحريقهم كان لأجل النفاق لا لأجل ترك الجماعة، مع الصلاة في البيوت.

وأما الموجبون، فاحتجوا بالكتاب والسنة والآثار.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ﴾ الآية [النساء: ۱۰۲]. وفيها دليلان:

/ أحدهما: أنه أمرهم بصلاة الجماعة معه في صلاة الخوف، وذلك دليل على وجوبها ۲۳/۲۲۷ حال الخوف، وهو يدل بطريق الأولى على وجوبها حال الأمن.

الثاني: أنه سن صلاة الخوف جماعة، وسوغ فيها ما لا يجوز لغير عذر، كاستدبار القبلة، والعمل الكثير، فإنه لا يجوز لغير عذر بالاتفاق، وكذلك مفارقة الإمام قبل السلام عند الجمهور، وكذلك التخلف عن متابعة الإمام، كما يتأخر الصف المؤخر بعد ركوعه مع الإمام إذا كان العدو أمامهم. قالوا: وهذه الأمور تبطل الصلاة لو فعلت لغير عذر، فلو لم تكن الجماعة واجبة بل مستحبة لكان قد التزم فعل محظور مبطل للصلاة، وتركت المتابعة الواجبة في الصلاة لأجل فعل مستحب، مع أنه قد كان من الممكن أن يصلوا وحدانا صلاة

تامة فعلم أنها واجبة .

وأيضاً، فقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]، إما أن يراد به المقارنة بالفعل، وهى الصلاة جماعة. وإما أن يراد به ما يراد بقوله: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]. فإن أريد الثانى، لم يكن فرق بين قوله: صلوا مع المصلين، وصوموا مع الصائمين، ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾. والسياق يدل على اختصاص الركوع بذلك.

٢٣/٢٢٨

/ فإن قيل: فالصلاة كلها تفعل مع الجماعة. قيل: خص الركوع بالذكر لأنه تدرك به الصلاة، فمن أدرك الركعة فقد أدرك السجدة، فأمر بما يدرك به الركعة، كما قال لمريم: ﴿اِقْنَتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]. فإنه لو قيل: اقتنى مع القانتين، لدل على وجوب إدراك القيام، ولو قيل: اسجدى، لم يدل على وجوب إدراك الركوع، بخلاف قوله: ﴿وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾، فإنه يدل على الأمر بإدراك الركوع وما بعده دون ما قبله، وهو المطلوب.

وأما السنة: فالأحاديث المستفيضة فى الباب، مثل حديث أبى هريرة المتفق عليه عنه رضي الله عنه أنه قال: «لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام. ثم أمر رجلاً فيصلى بالناس، ثم أنطلق إلى قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار»^(١). فهم بتحريق من لم يشهد الصلاة، وفى لفظ قال: «نقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حيوياً، ولقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام»^(٢) الحديث.

وفى المسند وغيره «لولا ما فى البيوت من النساء والذرية، لأمرت أن تقام الصلاة»^(٣) الحديث. فبين رضي الله عنه أنه هم بتحريق البيوت على من لم يشهد الصلاة، وبين أنه إنما منعه من ذلك من فيها من النساء والذرية، فإنهم لا يجب عليهم شهود الصلاة، وفى تحريق البيوت قتل من لا يجوز قتله، وكان ذلك بمنزلة إقامة الحد على الخبلى.

٢٣/٢٢٩

/ وقد قال - سبحانه وتعالى - : ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنَّ تَطَّوَّهُمْ فُتْصِيحِكُمْ مِنْهُمْ مَعْرَةٌ بَغَيْرِ عِلْمٍ لَّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ [الفتح: ٢٥].

(١) البخارى فى الأذان (٦٤٤) ومسلم فى المساجد (٦٥١ / ٢٥١).

(٢) البخارى فى الأذان (٦٥٧) ومسلم فى المساجد (٦٥١ / ٢٥١).

(٣) أحمد ٣٦٧/٢، وأبو داود الطيالسى (٢٣٢٤)، والهيثمى فى مجمع الزوائد ٤٥/٢ وقال: «رواه أحمد وأبو معشر ضعيف».

ومن حمل ذلك على ترك شهود الجمعة، فسياق الحديث يبين ضعف قوله حيث ذكر صلاة العشاء والفجر، ثم أتبع ذلك بهمه بتحريق من لم يشهد الصلاة.

وأما من حمل العقوبة على النفاق، لا على ترك الصلاة، فقوله ضعيف لأوجه:

أحدها: أن النبي ﷺ ما كان يقبل المنافقين إلا على الأمور الباطنة، وإنما يعاقبهم على ما يظهر منهم من ترك واجب أو فعل محرم، فلولا أن في ذلك ترك واجب لما حرقهم.

الثاني: أنه رتب العقوبة على ترك شهود الصلاة، فيجب ربط الحكم بالسبب الذي ذكره.

الثالث: أنه سيأتي - إن شاء الله - حديث ابن أم مكتوم حيث استأذنه أن يصلى في بيته، فلم يأذن له، وابن أم مكتوم رجل مؤمن من خيار المؤمنين، أثنى عليه القرآن، وكان النبي ﷺ / يستخلفه على المدينة، وكان يؤذن للنبي ﷺ.

٢٣/٢٣.

الرابع: أن ذلك حجة على وجوبها - أيضاً - كما قد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن مسعود أنه قال: من سره أن يلقى الله غدا مسلما، فليصل هذه الصلوات الخمس حيث ينادى بهن، فإن الله شرع لنبيه سنن الهدى، وإن هذه الصلوات الخمس في المساجد التي ينادى بهن من سنن الهدى، وإنكم لو صليتم في بيوتكم كما صلى هذا المتخلف في بيته، لتركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف^(١).

فقد أخبر عبد الله بن مسعود أنه لم يكن يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، وهذا دليل على استقرار وجوبها عند المؤمنين، ولم يعلموا ذلك إلا من جهة النبي ﷺ، إذ لو كانت عندهم مستحبة كقيام الليل، والتطوعات التي مع الفرائض، وصلاة الضحى، ونحو ذلك. كان منهم من يفعلها، ومنهم من لا يفعلها مع إيمانه، كما قال له الأعرابي: والله لا أزيد على ذلك، ولا أنقص منه. فقال: «أفلح إن صدق»^(٢). ومعلوم أن كل أمر كان لا

٢٣/٢٣١

يتخلف عنه إلا منافق كان واجبا على الأعيان، كخروجهم إلى غزوة تبوك، فإن النبي ﷺ / أمر المسلمين جميعاً، لم يأذن لأحد في التخلف، إلا من ذكر أن له عذراً فأذن له لأجل عذره، ثم لما رجع كشف الله أسرار المنافقين، وهتك أستارهم، وبين أنهم تخلفوا لغير عذر. والذين تخلفوا لغير عذر مع الإيمان عوقبوا بالهجر، حتى هجران نسائهم لهم، حتى

(١) مسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٢٥٧/٦٥٤).

(٢) البخارى في الصوم (١٨٩١) وفي الشهادات (٢٦٧٨) ومسلم في الإيمان (٨/١١)، وأبو داود في الصلاة (٣٩١) والنسائي في الصلاة (٤٥٨)، كلهم عن طلحة بن عبيد الله.

تاب الله عليهم .

فإن قيل : فأنتم اليوم تحكمون بنفاق من تخلف عنها، وتجزون تحريق البيوت عليه، إذا لم يكن فيها ذرية .

قيل له : من الأفعال ما يكون واجباً، ولكن تأويل المتأول يسقط الحد عنه، وقد صار اليوم كثير ممن هو مؤمن لا يراها واجبة عليه، فيتركها متأولاً . وفي زمن النبي ﷺ لم يكن لأحد تأويل؛ لأن النبي ﷺ قد باشرهم بالإيجاب .

وأيضاً، كما ثبت في الصحيح والسنن: أن أعمى استأذن النبي ﷺ أن يصلى في بيته، فأذن له، فلما ولى دعاه، فقال: «هل تسمع النداء؟». قال: نعم، قال: «فأجب»^(١)، فأمره بالإجابة إذا سمع النداء؛ ولهذا أوجب أحمد الجماعة على من سمع النداء . وفي لفظ في السنن أن ابن أم مكتوم قال يا رسول الله، إنى رجل شاسع الدار وإن المدينة كثيرة الهوام، ولى قائد لا يلائمنى، فهل تجد لى رخصة أن / أصلى فى بيتى؟ فقال: «هل تسمع النداء؟» قال : نعم، قال: «لا أجد لك رخصة»^(٢) . وهذا نص فى الإيجاب للجماعة، مع كون الرجل مؤمناً .

٢٣/٢٣٢

وأما احتجاجهم بتفضيل صلاة الرجل فى الجماعة على صلاته وحده، فعنه جوابان مبيان على صحة صلاة المنفرد لغير عذر، فمن صحح صلاته قال: الجماعة واجبة، وليست شرطاً فى الصحة، كالوقت فإنه لو أصر العصر إلى وقت الاصفرار كان آثماً، مع كون الصلاة صحيحة، بل وكذلك لو أخرها إلى أن يبقى مقدار ركعة، كما ثبت فى الصحيح: «من أدرك ركعة من العصر فقد أدرك العصر»^(٣) . قال: والتفضيل لا يدل على أن المفضل جائز، فقد قال تعالى: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [الجمعة: ٩]، فجعل السعى إلى الجمعة خيراً من البيع، والسعى واجب والبيع حرام . وقال تعالى: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ﴾ [النور: ٣٠] .

ومن قال: لا تصح صلاة المنفرد إلا لعذر، احتج بأدلة الوجوب، قال: وما ثبت وجوبه فى الصلاة كان شرطاً فى الصحة، كسائر الواجبات .

/ وأما الوقت فإنه لا يمكن تلافيه، فإذا فات لم يمكن فعل الصلاة فيه، فنظير ذلك فوت الجمعة، وفوت الجماعة التى لا يمكن استدراكها . فإذا فوت الجمعة الواجبة كان آثماً، وعليه الظهر، إذ لا يمكن سوى ذلك . وكذلك من فوت الجماعة الواجبة التى يجب عليه

٢٣/٢٣٣

(١) مسلم فى المساجد (٦٥٣ / ٢٥٥) . (٢) ابن ماجه فى المساجد (٧٩٢) وأحمد ٤٢٣/٣ .

(٣) سبق تخريجه ص ١٠٦ .

شهودها، وليس هناك جماعة أخرى، فإنه يصلى منفرداً وتصح صلاته هنا لعدم إمكان صلاته جماعة، كما تصح الظهر ممن تفوته الجمعة.

وليس وجوب الجماعة بأعظم من وجوب الجمعة، وإنما الكلام فيمن صلى في بيته منفرداً لغير عذر، ثم أقيمت الجماعة، فهذا عندهم عليه أن يشهد الجماعة، كمن صلى الظهر قبل الجمعة عليه أن يشهد الجمعة.

واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة الذي في السنن عن النبي ﷺ: «من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له»^(١). ويؤيد ذلك قوله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(٢)، فإن هذا معروف من كلام علي وعائشة، وأبي هريرة، وابن عمر، وقد رواه الدارقطني مرفوعاً إلى النبي ﷺ^(٣)، وقوى ذلك بعض الحفاظ. قالوا: ولا يعرف في كلام الله ورسوله حرف النفي دخل على فعل شرعى إلا لترك واجب فيه كقوله: «لا صلاة إلا بأمر القرآن»^(٤)، و«لا إيمان لمن لا أمانة له»^(٥)، ونحو ذلك.

٢٣/٢٣٤ / وأجاب هؤلاء عن حديث التفضيل. بأن قالوا: هو محمول على المعذور كالمريض ونحوه. فإن هذا بمنزلة قوله ﷺ: «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، وصلاة القائم على النصف من صلاة القاعد»^(٦)، وأن تفضيله صلاة الرجل في جماعة على صلاته وحده كتفضيله صلاة القائم على صلاة القاعد. ومعلوم أن القيام واجب في صلاة الفرض دون النفل، كما أن الجماعة واجبة في صلاة الفرض دون النفل.

وتمام الكلام في ذلك: أن العلماء تنازعوا في هذا الحديث، وهو: هل المراد بهما المعذور، أو غيره؟ على قولين:

فقال طائفة: المراد بهما غير المعذور. قالوا: لأن المعذور أجره تام، بدليل ما ثبت في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم»^(٧). قالوا: فإذا كان المريض والمسافر يكتب لهما ما كانا يعملان في الصحة، والإقامة، فكيف تكون صلاة المعذور قاعداً أو منفرداً دون

(١) أبو داود في الصلاة (٥٥١)، وابن ماجه في المساجد والجماعات (٧٩٣)، كلاهما عن عبد الله بن عباس.

(٢) الحاكم في المستدرک ١ / ٢٤٦ .

(٣) الدارقطني في الصلاة ١ / ٤٢٠ عن أبي هريرة.

(٤) البخارى في الأذان (٧٥٦) ومسلم في الصلاة (٣٩٤ / ٣٤ - ٣٦) .

(٥) أحمد ٣ / ١٣٥، ١٥٤، ٢١٠، ٢٥١ .

(٦) البخارى في تقصير الصلاة (١١١٥، ١١١٦)، وأبو داود في الصلاة (٩٥١)، والترمذى في أبواب الصلاة

(٣٧١) وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في قيام الليل (١٦٦٠) وابن ماجه في إقامة الصلاة (١٢٣١)، كلهم

عن عمران بن حصين .

(٧) سبق تخريجه ص ٧٩ .

صلاته في الجماعة قاعداً؟! وحمل هؤلاء تفضيل صلاة القائم على النفل دون الفرض؛ لأن القيام في الفرض واجب.

ومن قال هذا القول، لزمه أن يجوز تطوع الصحيح مضطجماً؛ لأنه قد ثبت أنه قال: «ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم»^(١). وقد / طرد هذا الدليل طائفة من متأخري أصحاب الشافعي، وأحمد، وجوزوا أن يتطوع الرجل مضطجماً، لغير عذر؛ لأجل هذا الحديث، ولتعذر حمله على المريض، كما تقدم.

٢٣/٢٣٥

ولكن أكثر العلماء أنكروا ذلك، وعدوه بدعة، وحدثاً في الإسلام. وقالوا: لا يعرف أن أحداً قط صلى في الإسلام على جنبه وهو صحيح. ولو كان هذا مشروعاً، لفعله المسلمون على عهد نبيهم ﷺ، أو بعده، وفعله النبي ﷺ ولو مرة لتبيين الجواز. فقد كان يتطوع قاعداً، ويصلي على راحلته قبل أي وجه توجهت، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة، فلو كان هذا سائغاً لفعله، ولو مرة. أو لفعله أصحابه. وهؤلاء الذين أنكروا هذا - مع ظهور حججهم - قد تناقض من لم يوجب الجماعة منهم، حيث حملوا قوله: «تفضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة»^(٢) على أنه أراد غير المعذور، فيقال لهم: لم كان التفضيل هنا في حق غير المعذور، والتفضيل هناك في حق المعذور، وهل هذا إلا تناقض؟!!

وأما من أوجب الجماعة وحمل التفضيل على المعذور، فطرد دليله، وحينئذ، فلا يكون في الحديث حجة على صحة صلاة المفرد لغير عذر.

/ وأما ما احتج به منازعهم من قوله: «إذا مرض العبد أو سافر، كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم»^(٣) فجوابهم عنه: إن هذا الحديث دليل على أنه يكتب له مثل الثواب الذي كان يكتب له في حال الصحة والإقامة؛ لأجل نيته له، وعجزه عنه بالعذر.

٢٣/٢٣٦

وهذه قاعدة الشريعة: أن من كان عازماً على الفعل عزمًا جازماً وفعل ما يقدر عليه منه، كان بمنزلة الفاعل. فهذا الذي كان له عمل في صحته وإقامته عزمه أنه يفعله، وقد فعل في المرض والسفر ما أمكنه، فكان بمنزلة الفاعل. كما جاء في السنن: فيمن تطهر في بيته ثم ذهب إلى المسجد يدرك الجماعة فوجدها قد فاتت أنه يكتب له أجر صلاة الجماعة^(٤)، وكما ثبت في الصحيح من قوله ﷺ: «إن بالمدينة لرجالاً ما سرتهم مسيراً، ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم»، قالوا: وهم بالمدينة؟ قال: «وهم بالمدينة حسبهم العذر»^(٥). وقد قال تعالى:

(١) سبق تخريجه ص ٧٩ . (٢) سبق تخريجه ص ١٢٩ . (٣) سبق تخريجه ص ٧٩ .

(٤) أبو داود في الصلاة (٥٦٤)، والنسائي في الصلاة (٨٥٥)، كلاهما عن أبي هريرة.

(٥) البخاري في المغازي (٤٤٢٣) .

﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ﴾ [النساء: ٩٥] . فهذا ومثله يبين أن المعذور يكتب له مثل ثواب الصحيح، إذا كانت نيته أن يفعل، وقد عمل ما يقدر عليه، وذلك لا يقتضى أن يكون نفس عمله مثل عمل الصحيح، فليس في الحديث أن صلاة المريض نفسها في الأجر مثل صلاة الصحيح، ولا أن صلاة المفرد المعذور في نفسها مثل صلاة الرجل في الجماعة، / وإنما فيه أن يكتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم، كما يكتب له أجر صلاة الجماعة إذا فاتته مع قصده لها.

وأيضاً، فليس كل معذور يكتب له مثل عمل الصحيح، وإنما يكتب له إذا كان يقصد عمل الصحيح، ولكن عجز عنه. فالحديث يدل على أنه من كان عادته الصلاة في جماعة، والصلاة قائماً، ثم ترك ذلك لمرضه، فإنه يكتب له ما كان يعمل. وهو صحيح مقيم. وكذلك من تطوع على الرحلة في السفر، وقد كان يتطوع في الحضر قائماً، يكتب له ما كان يعمل في الإقامة. فأما من لم تكن عادته الصلاة في جماعة، ولا الصلاة قائماً إذا مرض، فصلى وحده، أو صلى قاعداً، فهذا لا يكتب له مثل صلاة المقيم الصحيح.

ومن حمل الحديث على غير المعذور يلزمه أن يجعل صلاة هذا قاعداً مثل صلاة القائم، وصلاته منفرداً مثل الصلاة في جماعة، وهذا قول باطل لم يدل عليه نص ولا قياس، ولا قاله أحد.

وأيضاً، فيقال: تفضيل النبي ﷺ لصلاة الجماعة على صلاة المفرد، ولصلاة القائم على القاعد، والقاعد على المضطجع، إنما دل على فضل هذه الصلاة على هذه الصلاة، حيث يكون كل من الصلاتين صحيحة.

/ أما كون هذه الصلاة المفضولة تصح حيث تصح تلك، أو لا تصح، فالحديث لم يدل عليه بنفى ولا إثبات، ولا سيق الحديث لأجل بيان صحة الصلاة وفسادها، بل وجوب القيام والقعود، وسقوط ذلك، ووجوب الجماعة وسقوطها يتلقى من أدلة أخرى. وكذلك - أيضاً - كون هذا المعذور يكتب له تمام عمله أو لا يكتب له لم يتعرض له هذا الحديث، بل يتلقى من أحاديث أخرى، وقد بينت سائر النصوص أن تكميل الثواب هو لمن كان يعمل العمل الفاضل وهو صحيح مقيم، لا لكل أحد.

وتثبت نصوص أخرى وجوب القيام في الفرض، كقوله ﷺ لعمران بن حصين: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(١). وبين جواز التطوع قاعداً لما رآهم وهم يصلون قعوداً، فأقرهم على ذلك، وكان يصلى قاعداً مع كونه كان يتطوع على

(١) البخارى فى تقصير الصلاة (١١١٧).

الراحلة في السفر. كذلك تثبت نصوص آخر وجوب الجماعة فيعطى كل حديث حقه، فليس بينها تعارض ولا تناف، وإنما يظن التعارض والتنافي من حملها ما لا تدل عليه، ولم يعطها حقها بسوء نظره وتأويله. والله أعلم.

٢٣/٢٣٩

/ وَسئَلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ مَسَائِلَ يَكْثُرُ وَقُوعُهَا ، وَيَحْصُلُ الْإِبْتِلَاءُ بِهَا ، وَالضِّيْقُ وَالْحَرْجُ عَلَى رَأْيِ إِمَامٍ بَعِينِهِ . مِنْهَا : «مَسْأَلَةُ الْجَمَاعَةِ لِلصَّلَاةِ» هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَمْ سُنَّةٌ ؟ وَإِذَا قُلْنَا : وَاجِبَةٌ ، هَلْ تَصَحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا ؟
فَأَجَابَ :

وأما الجماعة فقد قيل: إنها سنة. وقيل: إنها واجبة على الكفاية - وقيل: إنها واجبة على الأعيان. وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة، فإن الله أمر بها في حال الخوف، ففي حال الأمن أولى، وأكد.

وأيضاً، فقد قال تعالى: ﴿وَأَرْكَعُوا مَعَ الرَّكَعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣] ، وهذا أمر بها.

وأيضاً ، فقد ثبت في الصحيح أن ابن أم مكتوم سأل النبي ﷺ أن يرخص له أن يصلى في بيته، فقال: «هل تسمع النداء؟» قال: نعم. قال: «فأجب»^(١). وفي رواية: «ما أجد لك رخصة»^(٢). وابن أم مكتوم كان رجلاً صالحاً، وفيه نزل قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى . أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس: ١ ، ٢] ، وكان من المهاجرين، ولم يكن من المهاجرين من يتخلف عنها إلا منافق، فعلم أنه لا رخصة لمؤمن في تركها.

٢٣/٢٤٠

وأيضاً، فقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام، ثم أمر رجلاً يصلى بالناس، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار»^(٣). وفي رواية: «لولا ما في البيوت من النساء والذرية»^(٤). فبين أنه إنما يمنعه من تحريق المتخلفين عن الجماعة من في البيوت من النساء والأطفال، فإن تعذيب أولئك لا يجوز؛ لأنه لا جماعة عليهم.

ومن قال: إن هذا كان في الجمعة، أو كان لأجل نفاقهم، فقولُه ضعيف. فإن المنافقين لم يكن النبي ﷺ يقتلهم لأجل النفاق، بل لا يعاقبهم إلا بذنب ظاهر. فلولا أن التخلف عن الجماعة ذنب يستحق صاحبه العقاب، لما عاقبهم. والحديث قد بين فيه التخلف عن صلاة العشاء والفجر. وقد تقدم حديث ابن أم مكتوم، وأنه لم يرخص له في التخلف عن الجماعة.

(٤،٣) سبق تخريجها ص ١٣٢ .

(٢،١) سبق تخريجها ص ١٣٤ .

وأيضاً، فإن الجماعة يترك لها أكثر واجبات الصلاة في صلاة الخوف وغيرها، فلولا وجوبها لم يؤمر بترك بعض الواجبات لها؛ لأنه لا يؤمر بترك الواجبات لما ليس بواجب.

فصل /

٢٣/٢٤١

وإذا ترك الجماعة من غير عذر، ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره:

أحدهما: تصح صلاته؛ لقول النبي ﷺ: «تفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة»^(١).

والثاني: لا تصح، لما في السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له»^(٢). ولقوله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(٣)، وقد قواه عبد الحق الإشبيلي.

وأيضاً، فإذا كانت واجبة، فمن ترك واجباً في الصلاة، لم تصح صلاته.

وحديث التفضيل محمول على حال العذر. كما في قوله: «صلاة القاعد على النصف

من صلاة القائم، وصلاة النائم على النصف من صلاة / القاعد»^(٤). وهذا عام في الفرض والنفل.

٢٣/٢٤٢

والإنسان ليس له أن يصلى الفرض قاعداً أو نائماً، إلا في حال العذر، وليس له أن يتطوع نائماً عند جماهير السلف، والخلف، إلا وجهاً في مذهب الشافعي وأحمد.

ومعلوم أن التطوع بالصلاة مضطجماً بدعة، لم يفعلها أحد من السلف، وقوله ﷺ: «إذا مرض العبد أو سافر، كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم»^(٥)، يدل على أنه يكتب له لأجل نيته، وإن كان لا يعمل عادته قبل المرض والسفر فهذا يقتضى أن من ترك الجماعة لمرض أو سفر وكان يعتادها، كتب له أجر الجماعة. وإن لم يكن يعتادها، لم يكن يكتب له. وإن كان في الحالين إن ما له بنفس الفعل صلاة منفرد. وكذلك المريض إذا صلى قاعداً أو مضطجماً. وعلى هذا القول، فإذا صلى الرجل وحده وأمكنه أن يصلى بعد ذلك في جماعة فعل ذلك، وإن لم يمكنه فعل الجماعة، استغفر الله، كمن فاتته الجمعة وصلى ظهراً، وإن قصد الرجل الجماعة ووجدهم قد صلوا كان له أجر من صلى في الجماعة، كما وردت به السنة عن النبي ﷺ.

(٢،٣) سبق تخريجهما ص ١٣٥ .

(١) سبق تخريجه ص ١٢٩ .

(٤،٥) سبق تخريجهما ص ٧٩ .